خطة الأمم المتحدة للتنمية
لما بعد عام 2015
منظور إقليمي

ECE ESCAP ECLAC ECA ESCWA

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015
منظور إقليمي

الأمم المتحدة

تصدير

مع اقتراب الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بدأت اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، وهي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العمل معاً للاتفاق على موقف مشترك من النقاش حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

ووُلدت فكرة إعداد هذا التقرير خلال اجتماع عقد في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر 2011، أعرب فيه الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية عن اقتناعهم بضرورة إعداد تقرير مشترك بين المناطق الخمس حول آفاق التنمية لما بعد عام 2015. وبصفتها المنسقة السابقة لشؤون اللجان الإقليمية، تولّت الإسكوا تنسيق إعداد هذا التقرير، بالتعاون الوثيق مع هذه اللجان.

ويهدف هذا التقرير إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي تُجمع المناطق الخمس على ضرورة إدراجها في الخطة العالمية للتنمية في المستقبل. ويشدد على ضرورة وضع أهداف إنمائية تتماشى مع الأهداف الوطنية والإقليمية. ويتضمن تقييماً للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمت فيها صياغة خطة الأهداف الإنمائية للألفية المعمول بها، وما فرضته هذه الظروف من تحديات وما وفرته من فرص. ويتضمن التقرير أيضاً تقييماً للتقدّم المحرز باتجاه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بهدف اكتساب الدروس من هذا المسار. وبالرغم من القواسم المشتركة العديدة بين المناطق الخمس، فالظروف المتباينة التي تعيشها تتطلب بأن يشكّل موقفها المشترك إطاراً عاماً يضمّ الرؤى المتمايزة لكل منطقة، ويدعو إلى أن تأخذ الخطة العالمية للتنمية خصوصيات كلّ منطقة في الاعتبار. وفيما يلي ملخّص لهذه الخصوصيات:

في أفريقيا، أدّى النمو السريع خلال العقد الماضي إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية، وإلى انخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتقدّم باتجاه المساواة بين الجنسين. غير أن مستويات التنمية بقيت متدنية في هذه البلدان، بالرغم من هذه الإنجازات، الأمر الذي يقف عائقاً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدد كبير منها، لا سيما الأهداف المتصلة بالصحة. وحتى في البلدان الأفريقية التي أحرزت تقدماً كبيراً، ما زالت الخدمات متدنية الجودة، والأداء العام يحجب اختلافات كبيرة بين مستويات الأداء في مختلف المناطق ضمن هذه البلدان. وفي السباق إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، قطعت منطقة شمال أفريقيا شوطاً أبعد من أفريقيا الجنوبية، وشرقي أفريقيا وغربها، وأفريقيا الوسطى، حيث ما زالت مستويات تحقيق هذه الأهداف في المناطق الريفية أدنى منها في المناطق الحضرية. ويشكل التباين

في مستويات الحصول على الخدمات بسبب عدم المساواة بين الجنسين وداخل البلد الواحد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والنقص في فرص العمل الملائمة، آفات بالكاد ينجو منها أي اقتصاد في القارة السمراء.

غير أن هذه الآفات ليست مستشرية في جميع البلدان الأفريقية بلا استثناء. ففي شمال أفريقيا، يفرض النقص في فرص العمل أصعب التحديات، في حين تتمثّل الآفة الكبرى التي يعاني منها جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها في انتشار فرص العمل غير الملائم التي غالباً ما لا تلبي احتياجات اليد العاملة. ومع أنّ تأثير أفريقيا على المناخ يكاد لا يُذكر، فهذه القارة عرضة للمخاطر والتحديات الناتجة منه، لكنها غير قادرة على التصدي لها. وما إن تقع كارثة طبيعية أو أزمة اقتصادية، حتى ترزح القارة تحت تبعاتها. وسبب ذلك هيكلية الاقتصادات الأفريقية التي ترتكز على إنتاج السلع الأساسية وتفرط في الاعتماد على المعادن، وعلى القطاعات الاقتصادية المنعزلة عن بعضها البعض، التي يتقوقع فيها منتجون يقتصر عملهم على تقديم خدمات متدنية القيمة لا تسهم في سلسلة القيم العالمية. ولا يقوّض ذلك قدرة هذه القارة على توليد فرص العمل والإيرادات فحسب، بل أيضاً قدرتها على حشد الموارد المالية اللازمة للاستثمار في الخدمات الاجتماعية. غير أنه في حال اعتماد خطة لتغيير هذه الظروف تضع النمو الشامل المرتكز على تصنيع السلع الأساسية على رأس الأولويات، يمكن تعزيز القدرة على توليد فرص العمل وحشد الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والتكيف مع تغيّر المناخ. كما أن التنويع الاقتصادي، من خلال توليد مصادر متعدّدة ومتنوّعة للرزق، يخفف من خطر التأثر بالصدمات الخارجية، ويساهم في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة.

وفي أوروبا، يشكل رفع معدلات النمو وخفض البطالة حاجة ملحة ينبغي تلبيتها فوراً. وتحسين الأداء الاقتصادي الرديء للمنطقة يستدعي وضع سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي، وضخ مزيد من الاستثمارات الحكومية في التربية والبنى الأساسية، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز الابتكار. يجب تنظيم القطاع المالي لتعزيز الاستقرار، ووضع حدّ للتباينات الاقتصادية المتفاقمة ضمن البلد الواحد من خلال وضع سياسات تركز على إعادة توزيع الثروات. ويحتم تعزيز كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي وتحقيق استدامتها المالية على الأجل الطويل تلبية احتياجات الفئات المحرومة. كذلك، ينبغي أن يكون التأمين الصحي متوفراً للجميع، وأن تولي سياسات الصحة العامة أولوية قصوى للفئات الأكثر عوزاً. ولا بد من إصلاح مؤسسات سوق العمل لتشجيع العمل في القطاع النظامي ورفع مستوى الرواتب وتحسين سلامة أماكن العمل وإشراك اليد العاملة في صنع القرارات التي تعنيها. كذلك، يجب وضع سياسات تناهض التمييز ضدّ الأقليات والفئات الأخرى، وتضمن معاملتهم معاملة عادلة. وللتكيّف مع الارتفاع الكبير في نسبة المسنين من السكان في المنطقة، ينبغي إعادة تصميم المدن ونظم النقل والعمل والتقاعد. وينبغي أيضاً تحسين الكفاءة في توفير الطاقة واستخدامها، وزيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة من خليط الطاقة المستخدَمة. ويجب تكثيف الجهود

لوضع حدّ لتردي حالة التنوع البيولوجي في المنطقة، واتخاذ التدابير اللازمة لتوثيق التعاون الإقليمي ومعالجة قضايا بيئية أخرى عابرة للحدود، بما في ذلك إدارة أحواض المياه المشتركة. وينبغي أيضاً تحسين إدارة الاقتصاد، ووضع حدّ لانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق السياسية، في عدد من البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، واحترام هذه الحقوق. وقد آن الأوان لإيجاد حلول للنزاعات السياسية المزمنة في المنطقة، وتطبيق سياسات تدفع قدماً عملية التكامل الاقتصادي بين بلدان هذه المنطقة.

ونظراً إلى أن المنطقة بدأت تشهد ارتفاعاً في عدد بلدانها المتوسطة الدخل التي أصبحت دولاً مانحة، بات ضرورياً تعزيز انخراط هذه الفئة من البلدان في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

تلك إذاً هي أهم التحديات التي يُتوقع أن تواجهها المنطقة في العقود القليلة المقبلة. ولذلك، تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة والجهات المعنية الأخرى لضمان معالجة تلك القضايا بجدية في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وينبغي أن تكون هذه الخطة ثمرة تضافر جهود البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وأن تراعي خصوصيات كل منطقة والصعوبات التي تواجهها، وتأخذ الدروس المكتسبة من تجربتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاعتبار.

يجري النقاش بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 في الوقت المناسب وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد شهدت هذه المنطقة، في السنوات العشر الماضية، تكريساً للحكم الديمقراطي، وارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي، وتراجعاً في مستويات الفقر، وحتى تراجعاً ضئيلاً في التفاوت بين مستويات توزيع الدخل، بالرغم من أن المنطقة ما زالت تسجل أحد أعلى معدلات هذا التفاوت في العالم. وأحرزت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً كبيراً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام 1990. وبالرغم من التفاوت الواضح في درجة التقدم فيما بين البلدان داخل البلد الواحد، فقد تراجعت معدلات الفقر في المنطقة ككلّ من 48.4 في المائة إلى 29.4 في المائة في الفترة من 1990 إلى 2011، ومعدلات الفقر المدقع من 22.6 في المائة إلى 11.5 في المائة في الفترة نفسها. ويُتوقع أن تستمر هذه المعدلات في الانخفاض في عام 2012.

وأحرزت المنطقة تقدماً أيضاً في خفض معدلات سوء التغذية والوفيات لدى الأطفال، وفي توفير التعليم الابتدائي للجميع، وتوفير فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية. ولكن، على المنطقة تكثيف الجهود لخفض معدلات الجوع وسوء التغذية، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مكان العمل وفي البرلمان، وخفض معدلات وفاة الأمهات. وبالرغم من تراجع استهلاك المواد المستنزفة

للأوزون، تسجل المنطقة ارتفاعاً في معدلات إزالة الغابات وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولم تتمكن حتى الآن من وضع حد لتدهور البيئة، وحماية التنوع البيولوجي، وضمان الاستدامة البيئية، الأمر الذي يحول دون بلوغها الغايات المحددة في إطار الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك، لم تحقق المنطقة حتى الآن عدداً من الغايات المتصلة بالهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما المتصلة بإبرام شراكة عالمية من أجل التنمية، وكذلك ضمان علاقات تجارية عادلة ومتوازنة بين المناطق وتعزيز نقل التكنولوجيا، وإصلاح أسس النظام المالي العالمي لتسهيل الوصول إلى المصادر اللازمة لتمويل التنمية.

ويدعو الهدف 8 أيضاً إلى وضع قواعد جديدة لتسهيل معالجة قضايا الديون الخارجية.

وقد بيّنت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أن هذه المنطقة أصبحت أقل تأثراً بالخضّات الاقتصادية، حتى ولو كانت الظروف الدولية أقل استقراراً. ومع ذلك، فقد سلّط هذا الاتجاه الإيجابي الضوء على عدد كبير من الفجوات وأوجه القصور الهيكلية التي تظهر حدود النموذج الحالي للتنمية ونقاط ضعفه. مثلاً، بالرغم من التقدم الكبير في خفض معدلات الفقر، ما زال 167 مليون شخص يعانون من الفقر. ويدل ذلك على أنّ الطريق إلى التنمية في هذه المنطقة ما زالت محفوفة بالصعوبات، وأنه يجب وضع خطة أكثر طموحاً ولكن أكثر واقعية لتخطّيها.

وتشير تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى تحقيق الاستدامة ما لم تُعالجَ قضايا حماية البيئة وأنماط الاستهلاك وهدر الطاقة والتلوث. كذلك، لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يضع حداً لعدم المساواة طالما لم توضع السياسات العامة اللازمة لذلك.

والتراجع في معدلات الفقر المدقع يبقى غير ذي جدوى طالما أن خطر الوقوع فيه لا يزال قائماً، وطالما أن عدم المساواة لأسباب متصلة بنوع الجنس والعرق والانتماء الجغرافي ما زالت منتشرة.

ولن تحقق السياسات العامة أي تغيير حقيقي إذا ما اقتصر دورها على إدارة الأموال العامة والتحكّم بمستويات التضخم. فعلى الدول الاضطلاع بدور ريادي في دفع عجلة التنمية المستدامة والإصلاح الهيكلي إلى الأمام. وسيكون أثر السياسات والبرامج الاجتماعية المحدّدة الأهداف ضعيفاً، ما لم تُنفّذ هذه السياسات ضمن إطار نظام للحماية الاجتماعية يتّسم بالشمول ويعيد توزيع الدخل بشكل عادل ويخفف من أوجه الضعف لدى فئات اجتماعية محددة ويضع حداً لانتقال الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة بصورة تلقائية إلى الأجيال المتعاقبة.

وأمّا منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فلأنها تأوي أكثر من نصف سكان العالم، وتولّد أكثر من ثلث الناتج الاقتصادي العالمي، وتسجّل أعلى متوسط نمو إقليمي في العالم وأكثر من 40 في المائة من الطلب العالمي على الطاقة، فمن الطبيعي أن تؤثّر ظروفها، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، على الأوضاع العالمية.

لقد شكّل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة دعامة حالت دون تهاوي بنيان الاقتصاد العالمي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي العقود القليلة الماضية، انتشل هذا النمو عشرات الملايين من الناس من براثن الفقر.

غير أنه بالرغم من قدرة الاقتصادات في هذه المنطقة على الصمود في وجه الصدمات، فهي ما زالت موطناً لنحو ثلثي الفقراء في العالم. وما زال الأمن الاقتصادي فيها بعيد المنال، وإحساس شعوبها بالأمن والاستقرار شبه مفقود. فهذه الشعوب تعاني من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وتقلّبها، في ظل تغيّر المناخ ووقوع كوارث طبيعية مدمرة تزيد الأمور تعقيداً. وقد تضررت المجتمعات الأكثر فقراً وضعفاً إلى أبعد الحدود بفعل هذه الصعوبات، وذلك لغياب أية تدابير لتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة للجميع.

وتمر اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ في مرحلة انتقالية مصيرية، وتواجه تحديات كبيرة. فهي ما زالت تحمل عبء مشاكل مزمنة نتيجة للفقر والجوع والنقص في فرص العمل الملائمة؛ وتفاقم عدم المساواة ضمن البلدان وفيما بينها؛ وترهّل البنى الأساسية الحيوية؛ والنقص في الطاقة والمياه.

وما زال العنف ضد المرأة والفتاة مستشرياً في هذه المنطقة التي تواجه أيضاً تهديدات ناشئة تعرقل تنميتها، وعدداً متزايداً من المشاكل العابرة لحدود بلدانها، مثل الأزمات المالية وتقلب أسعار السلع الأساسية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

وفي خضم حالة الاضطراب والتشوش وعدم الاستقرار التي تهيمن على العالم، تدلّ تجربة آسيا والمحيط الهادئ على أنه من غير الصائب أن تستمر الدول في وضع تحقيق النمو على رأس أولوياتها، مرجئة توزيع مكاسبه ومعالجة المشاكل الأخرى إلى ما بعد ذلك. ففي ظلّ هذه الظروف، لن يكون التطلّع إلى مستقبل زاهر إلاّ وهماً. والمسار الذي تسلكه بلدان كثيرة، منها بلدان غربية صناعية، لبلوغ التنمية لن يؤدي سوى إلى حائط مسدود. فهو يقود إلى استنزاف الكثير من الموارد، وإنتاج الكثير من الكربون، وإلحاق الضرر بالبيئة، وضرب الإنصاف الاجتماعي عرض الحائط. ولذلك، يجب أن تتضمن أولى أولويات المنطقة تعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، واعتماد مسارات إنمائية أكثر شمولاً وإنصافاً، ووضع استراتيجية بيئية أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأقل إنتاجاً للكربون، من أجل تحقيق الرخاء للجميع.

وأما المنطقة العربية، فقد حققت في العقد الماضي تحسناً كبيراً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في بلوغ الأهداف المتصلة بالصحة والتربية. وقد ارتفع صافي معدلات الالتحاق بالمدارس، وتحسّنت معدلات محو الأمية لدى الكبار الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، وتعزّزت المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وانخفضت معدلات وفيات الرضّع إلى النصف في معظم البلدان العربية. غير أن هذه الصورة المضيئة لا تروي إلا فصلاً واحداً فقط من القصة. فخلال العقد الماضي ظلت المنطقة ترزح تحت أعباء الفقر وعدم المساواة، وتُسجل أعلى معدل بطالة لدى الشباب في العالم، لا سيما بين النساء، وتشهد ضعفاً في مقومات الحكم، وتدهوراً في رفاه المواطنين وزعزعة لاستقرارهم تحت وطأة النزاعات والاحتلال الأجنبي.

ومن المفارقات أن بلدان المنطقة التي حققت نجاحاً ملفتاً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن تونس والجمهورية العربية السورية ومصر، فقد أدت الآفات المزمنة إلى إسقاط النظام في بلدين منها، وإلى اندلاع حرب أهلية مدمّرة في البلد الثالث.

وفي حين تتخذ هذه البلدان تدابير كثيرة تبدو مناسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تشير المستويات الفعلية للرفاه إلى قصور هذه التدابير، وإلى احتمال أن تكون هذه البلدان تقترف خطأ تجاهل عناصر أساسية أخرى للتنمية البشرية، هي الحرية والحكم السليم والأمن البشري.

ومع وقوف المنطقة على مشارف العام 2015، ليس من الصعب تحديد أولوياتها الحقيقية. فقد طالب الملايين، بأعلى الأصوات وأوضح العبارات، في الشوارع والميادين في شتى البلدات والمدن العربية، بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. غير أن كلاً من هذه المطالب معقّد وينطوي على عدد من المطالب هو أيضاً.

فباختصار، الحرية لا تعني فقط التحرر من الفقر والجوع والقهر، بل أيضاً تحرر الأمم والشعوب من قدرة القوى الأجنبية على مصادرة حقوقها الجماعية. وربما طوى العالم صفحة الاستعمار والاحتلال الأجنبي مع انقضاء القرن العشرين، لكن المنطقة العربية لم تطوِ هذه الصفحة القاتمة بعد. فما زال الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولأراض عربية أخرى الاحتلال الوحيد والأطول أمداً في التاريخ الحديث. ولا يشكل هذا الاحتلال انتهاكاً لحقوق الأشخاص الذين يعانون مباشرة منه فحسب، بل أيضاً ضرباً لإرادة المجتمع الدولي بأسره عرض الحائط. ومن أجل تحقيق التنمية البشرية التي تعتبر مرادفاً للحرية، يجب أن يتصدر تخليص العالم من الاحتلال الأجنبي أولويات البشرية جمعاء في الفترة ما بعد عام 2015.

كذلك، ليست العدالة الاجتماعية والكرامة مرادفاً للعمل اللائق والتوزيع الأفضل للدخل والقدرة على الحصول على الخدمات العامة فقط، بل إنّ تحقيق هذه الأهداف يحتّم وضع حد لتهميش الشرائح الأضعف في المجتمع وإقصائها. ولتحقيق ذلك، يجب أن تحتضن كل دولة جميع أبنائها، وليس فقط مجموعة عرقية واحدة أو أتباع دين محدد.

وتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة يستدعي عدم التسامح إطلاقاً مع التمييز ضد المرأة، ويتطلب ممارسة حكم ديمقراطي يظلّل جميع أبناء الدولة، ويرتكز على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ويضمن حكم الأغلبية مع حماية حقوق الأقلية. ونحن نخط طريقنا إلى الأمام، علينا أن نعي أننا لن نستطيع كسر الحلقة المفرغة للفقر والإقصاء والنزاع وعدم الاستقرار ما لم نبذل جهوداً حقيقية وصادقة للاستماع إلى صوت شعوبنا.

كارلوس لوبيز
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

سفين الكلاج
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا

أليسيا بارسينا
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

نولين هيزر
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ريما خلف
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

كلمة شكر

يقع التقرير في أربعة فصول تتناول مجموعة من المواضيع. وقد أُسنِد إلى اللجان الإقليمية دور المؤلف الرئيسي للفصول الثلاثة الأولى، فتولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تنسيق الفصل الأول؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الفصل الثاني؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الفصل الثالث. وتولت الإسكوا إعداد قائمة بجميع المواضيع الرئيسية المقترحة للتقرير وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات والخيارات المتصلة بالسياسات الواردة في الفصل الرابع، وذلك استناداً إلى ملاحظات اللجان الإقليمية الشريكة. وقدّمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ملاحظاتهما القيمة على فصول التقرير. وقدّمت جميع اللجان معلومات أساسية حول الأولويات الإنمائية في مناطقها.

وكان إعداد التقرير على عدة مراحل من الصياغة والمراجعة، تولّتها اللجان الإقليمية وأعضاء المجلس الاستشاري الذين عينتهم أربع من اللجان.

وفي هذا الشأن، لا بد من توجيه شكر خاص للأشخاص الذين قدموا ملاحظات ومساهمات قيمة أفضت إلى إعداد التقرير ومراجعته وإخراجه بصيغته النهائية، وهم خالد أبو اسماعيل، طارق علمي، ندين شلق، كريمة القري، حيدر فريحات، فيتو إنتي، ندى جعفر، نديم خوري، رلى مجدلاني، تانيا سجرسين، بول تاكون، ودينا تنير من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالإضافة إلى سحر رعد من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، المستشارة لدى الإسكوا؛ وبارثولوميو أرما، جوليان ديتش، أدريان جوتشي، وايمانويل نادوزي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وأنيس الزمان شودري، هيشان فو، شون-إشي موراتا، سيد نور الزمان، تيرابونج برافوتجنابورن، إيزابيل بيريرا رودريغيز وهارومي شيباتا سالازار من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومارتن هوبنهاين، أرتورو ليون، كارلوس مالدونادو وسيلو موراليس من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وياروسير سيكوتا، زاميرا اشمامبيتوفا، روبرت شلبورن وكلوديا ترينتيني من اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ولا يفوتنا أن نثني على الملاحظات القيمة والأفكار المميزة التي قدمها عمرو نور من المكتب المعني بشؤون اللجان الإقليمية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك؛ وديانا ألاركون وروبرت ب. فوس من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ونتوجه بالشكر الجزيل أيضاً إلى لوردز أريزبي، المدير العام المساعد السابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وجوزي أنطونيو أوكامبو وجون أويورينوان من جامعة كولومبيا، لتعليقاتهم القيمة ومساهمتهم في مراجعة مضمون التقرير في عضوية المجلس الاستشاري.

وختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى العمل الذي أنجزه فريدريكو نيتو، تساعده نائلة حداد، من الإسكوا؛ وتيري ماكينلي، من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، في وضع اللمسات الأخيرة على التقرير وإصداره بصيغته النهائية من خلال مراجعة وتحرير المسودة النهائية والأخذ بالتعليقات التي وردت من مختلف الشركاء والمراجعين، ووضع التقرير في صيغة مكتملة العناصر والمواضيع والأهداف.

وترحب الإسكوا بأية تعليقات ومقترحات من القرّاء على هذا التقرير، وتطلب منهم التفضّل بإرسالها على العنوان التالي: SDD-escwa@un.org.

المحتويات

تصدير iii
كلمة شكر ix
مقدمة 1

أولاً- الأهداف الإنمائية للألفية: لمحة تاريخية 5

ألف- مقدمة 5
باء- العوامل السياسية المؤثرة على صياغة الأهداف الإنمائية للألفية 8
جيم- المفاهيم العالمية للتنمية 14
دال- منظور إقليمي وعالمي للتنمية 20
هاء ملاحظات ختامية 25

ثانياً- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية 27

ألف- مقدمة 27
باء- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي 27
جيم- استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منظور عدم المساواة 35
دال- قياس وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 43
هاء- تأثير خطة الأهداف الإنمائية للألفية على السياسات العامة 49
واو- الدروس المستفادة والملاحظات الختامية 60

ثالثاً- قضايا ذات أولوية في التنمية الإقليمية لما بعد عام 2015 63

ألف- مقدمة 63
باء- الظروف التي ينبغي الأخذ بها في خطة التنمية لما بعد عام 2015 64
جيم- الأولويات الإقليمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 72
دال- الخلاصة والرسائل الأساسية 84

رابعاً- آفاق التنمية الدولية ما بعد عام 2015: استنتاجات وتوصيات 85

ألف-مقدمة 85
باء- الأهداف الإنمائية للألفية: لمحة تاريخية 86
جيم- استعراض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 87
دال- الآليات المؤسسية للتعاون الإقليمي 88
هاء- القضايا الإنمائية ذات الأولوية لكل منطقة ما بعد عام 2015 90
واو- رسائل من المناطق 94

قائمة الجداول

1- توزيع صافي مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب القطاعات، 1980-2008 15
2- التقدم المحرز في أفريقيا 28
3- التقدم المحرز في آسيا والمحيط الهادئ ومجموعات معيّنة من البلدان 30
4- التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 34
5- أول 22 بلداً في تحسين وتيرة التقدم على صعيد معظم المؤشرات 46
6- توزيع البلدان حسب وتيرة التقدم 48
7- تدفقات رأس المال الدولية، معدل النمو السنوي 51
8- المؤسسات الإقليمية الداعمة للتنمية 52
9- توزيع النفقات العامة بين القطاعات 55
10- تقديرات الفقر في المناطق على أساس خط الفقر، أي العيش على 1.25 دولار، 1990-2015 66
11- الأولويات الإقليمية التي ينبغي إدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 .. 76
12- عدد من المؤشرات حسب المناطق، 2011 78
13- أمثلة عن الشواغل في كل منطقة 79

قائمة الأشكال

1- التقدم المحرز في البلدان العربية 34
2- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حسب عدد من المؤشرات المختارة 37

3- خريطة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية..... 38
4- مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي لعام 2010 42
5- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن المعتدل أو الحاد حسب ثراء الأسرة، الهند، 2005 42
6- سكان المناطق الريفية والحضرية الذين يعيشون تحت خط الفقر، البيانات الأخيرة 43
7- توزيع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها كل الجهات المانحة الرسمية حسب القطاعات..... 50
8- تدفقات رأس المال الدولية..... 52
9- مستويات الاختلاف في نقاط البيانات الوطنية والعالمية المتوفرة في منطقة الإسكوا حسب الأهداف، 2012 58

قائمة الأطر

1- آفاق من أفريقيا بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 80
2- الاتجاهات الناشئة للسياسة العامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.. 81
3- مقترحات للإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية..... 82
4- رؤية بشأن إطار التنمية لما بعد عام 2015 من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا 83

الحواشي 103

المراجع 111

قائمة الملاحق

1- الأهداف الإنمائية للألفية والغايات والمؤشرات 119
2- الأهداف الإنمائية الدولية..... 125
3- التحليل الإحصائي الكامل لوتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 127
4- تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع السياق الوطني..... 137

مقدمة

طلب الأمين العام في أيلول/سبتمبر 2011 من وكيله لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووكيله مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء فريق من أبرز الخبراء الفنيين وتكليفه تنسيق الجهود المبذولة على صعيد المنظومة لاقتراح رؤية موحّدة وخارطة طريق لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وذلك بالتشاور مع جميع الجهات المعنية[1].

وتلبية لطلب الأمين العام، أنشئ فريق عمل الأمم المتحدة المعني بخطة عمل الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015، وبدأ عمله في كانون الثاني/يناير 2012. ويعمل الفريق بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتألف من أكثر من 60 هيئة من منظومة الأمم المتحدة منها اللجان الإقليمية الخمس. ومن مهام الفريق التحضير للنقاش العالمي بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، بوضع رؤية ورسم خارطة طريق على مستوى المنظومة.

وقدم الفريق تقريره الأول للأمين العام للأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2012 بعنوان "تحقيق المستقبل الذي نريد للجميع"[2]. ويتضمن هذا التقرير رؤية تستند إلى القيم الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، ويقترح تضمين الإطار لفترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية المحاور الأربعة التالية: (أ) التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (ب) التنمية الاقتصادية الشاملة؛ (ج) الاستدامة البيئية؛ (د) السلم والأمن. وفي الختام، يؤكد التقرير على ضرورة أن تستجيب خطة التنمية المقترحة لما بعد عام 2015 لتطلعات الشعوب، فتحدّد أهدافاً واضحة يسهل إدراكها وتساعد في توجيه الجهود الرامية إلى تنسيق السياسات الإنمائية المعتمدة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية[3]. ويهدف هذا التقرير إلى تحديد وجهات نظر المناطق الممثّلة باللجان الإقليمية حول النقاش بشأن السياسات العالمية، وذلك عن طريق عدة نُهج، منها تحديد الصعوبات التي تعوق تنسيق السياسات على مختلف المستويات.

وفي آب/أغسطس 2012، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً سنوياً، وصفه كثيرون بالتاريخي، حمل عنوان "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: والخيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام 2015"[4]. ويوجز هذا التقرير التقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويتضمن توصيات عامة حول سبُل المضي قدماً باتجاه تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015، منها بذل الجهود لضمان التنسيق بين أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو، 2012) والأعمال التحضيرية للخطة المستقبلية.

ويدعو التقرير إلى تركيز هذه الخطة على إستراتيجية واضحة هدفها تحقيق التنمية البشرية، في ظل التحديات الناشئة التي تتهدّد العالم. غير أن المشاركين في النقاش حول هذه التحديات

قد لا يتنبهون إلى أن المصاعب قد تتشابه في البلدان ومجموعات البلدان، ولكنها لا تلغي الفوارق والاختلافات بينها. ولذلك، يجب تكييف الطرق الإستراتيجية المقتَرحة لمعالجة هذه المصاعب بحيث تتناسب مع الحالة الخاصة لكل بلد ومنطقة. وتستدعي خصوصيات البلدان والمناطق استراتيجيات قابلة للتكييف والأخذ بالمنظور الإقليمي في وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وتوثيق التعاون بين بلدان المنطقة الواحدة لتنفيذها. وخلال تقييم إطار الأهداف الإنمائية للألفية، دارت مناقشات موسّعة حول صعوبة تحديد أهداف وغايات واضحة لجميع بلدان العالم، وتكييفها حسب ظروف كل بلد وخصوصياته.

وقد أخذ عدد كبير من المعلقين على إطار الأهداف الإنمائية للألفية تركيزه على تنفيذ الأهداف الإنمائية على المستوى العالمي، وإغفال خصوصيات البلدان وأولوياتها.

وقد وُضع عدد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية في صيغة أهداف عامة ونسبية، مثل الهدف الرئيسي المعني بخفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. وتتوقف قدرة البلدان على تحقيق هذا الهدف على مستوى الفقر فيها عند البدء بتنفيذ الهدف. فمن الصعب جداً أن ينجح بلد ما في خفض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، إذا كان عدد كبير من سكانه يعاني من الفقر المدقع في عام 1990، أي عام بدء تنفيذ الأهداف. وحتى لو لم يبلغ تراجع الفقر نسبة 50 في المائة بحلول الموعد النهائي، قد يرى بعض المحللين أن هذا البلد قد حقق نجاحاً فعلياً إذا ما انحسر فيه الفقر خلال فترة زمنية أقصر، مقارنة بما قبل الأهداف الإنمائية للألفية.

وحتى الآن، ما زال تقدّم بلد معيّن في تحقيق هذه الأهداف الأداة الأفضل وربّما الوحيدة لتقييم مستوى أدائه، بصرف النظر عن أية عوامل أخرى. غير أن بلداناً كثيرة، في مناطق أو مجموعات معيّنة، انطلقت في مسيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية في ظل ظروف سيئة متشابهة، وانطلقت بلدان أخرى في ظروف أسوأ نحو أهداف وغايات أكثر طموحاً.

وعند صياغة الاستراتيجيات الإنمائية، يجب أخذ طبيعة هذه الظروف واختلافها في الحسبان، بصرف النظر عما إذا كانت جيدة أم سيئة. ويُقصد بهذه الظروف مستويات الفقر وعدم المساواة؛ أو الاتجاهات الديمغرافية السائدة، مثل الشيخوخة وتزايد أعداد الشباب؛ أو الكوارث الطبيعية، مثل التصحر؛ أو التحديات الصحية، مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ وغيرها.

وفي ظل صعوبة تحقيق تعاون عالمي لإيجاد حلول عالمية للتحديات الإنمائية، قد يشكل تعزيز التعاون الإقليمي أداة عملية وفعّالة لإيجاد حلول إقليمية لتلك التحديات. ويستدعي ذلك تبادُل الدروس المكتسبة من التجارب الوطنية في مجال التنمية، ومناقشتها، للتوصل في نهاية المطاف إلى منظور إقليمي مشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وبما أن النقاش لم يتطرق حتى اليوم إلى إيجابيات هذا النهج الإقليمي، يعرض هذا التقرير مسوغات اعتماده. وبما أنّ المنظمات الدولية، مثل اللجان الإقليمية هي الأكثر إدراكاً للقواسم المشتركة داخل مناطقها، فهي الأكثر قدرة على المساعدة في تكييف الأهداف العالمية حسب ظروف كل بلد. ومن المجدي قراءة التحولات الاجتماعية والسياسية التي

شهدتها المنطقة العربية وأخذ العبر منها خلال مناقشة مرحلة ما بعد عام 2015. فهذه التجربة تشير إلى أن إحراز تقدم في بلد نحو تحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لا يعني بالضرورة أن الطموحات الإنمائية لغالبية السكان قد تحققت. ومن هنا ضرورة ألا يتغاضى النقاش بعد اليوم عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان. وهذا يعني أن تضمين خطة التنمية لما بعد 2015 أبعاداً إقليمية تنمّ عن رؤية إستراتيجية صائبة.

وتشير الاتجاهات الإقليمية السائدة إلى إمكانية تحسّن آفاق التعاون الإقليمي في المستقبل، لا سيما في ظل الصعوبات التي تعرقل التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف حول سبُل معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونهضة جنوب الكرة الأرضية، التي تعني تعاظم ثقل عدد من الاقتصادات الناشئة الكبرى في الجنوب، مثل البرازيل والصين والهند، قد تعزز هي أيضاً إمكانيات تنفيذ مبادرات مشتركة بين بلدان هذه المجموعة وتوسيع نطاق التعاون بينها. واستكشاف هذه الآفاق هو خيار استراتيجي بدأت أهميته تتضح أكثر فأكثر، وذلك في ظل استمرار الركود الاقتصادي والتقشف المالي في المناطق المتقدّمة التي ما زالت تتردّد في إعطاء الأولوية لتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

وينبغي تكثيف الجهود للنهوض بالمؤسسات المالية الإقليمية، كتلك التي أنشئت في الآونة الأخيرة في أمريكا الجنوبية وجنوب آسيا، ومنها Banco del Sur ومبادرة شيانغ ماي. وإذا ما ارتكزت هذه المصادر الجديدة والواعدة لتمويل التنمية على أسس سليمة، فستستطيع تحقيق الكثير من الطموحات من التعاون الإقليمي. ومن الواضح أن بُعد التعاون الإقليمي في مجال التنمية، الذي يمكن تسميته "البُعد المفقود" في أطار الأهداف الإنمائية للألفية، يزداد أهمية وسيكتسب المزيد من الأهمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في مساعدة البلدان على وضع أهداف تنموية طموحة ولكن واقعية، وبدور لا يقل أهمية في مساعدتها على تحديد أفضل السبل لتحقيق أهدافها الإنمائية. وقد أخذ على إطار الأهداف الإنمائية للألفية كثيراً اكتفاؤه بتحديد مجموعة من الأهداف، من غير أن يقترح أية تدابير عملية لتحقيقها.

وتدور مناقشات مكثفة حول المشورة العملية والمفيدة والواقعية التي يمكن لهيئات الأمم المتحدة تقديمها حول تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية المرتقبة، وذلك في إطار المشاورات حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. فيجب على هذه المنظمات تجنب الوقوف في فخ التنظير، الذي وقع فيه واضعو توافق آراء واشنطن، إذ ثبت أن اتساق السياسات الذي روّجوا له بحماسة لم يَعْدُ كونه نظرية لا فائدة عملية منها[5]. ويبدو أن تنسيق السياسات العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بخطة التنمية لما بعد عام 2015 سيكون مهمة شاقة للغاية.

ولذلك، يشكل التشاور الحقيقي بين البلدان، على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، وسيلة فعّالة لمساعدتها في اختيار واعتماد سياسات عملية تكون ملائمة لظروفها التنموية عندما تبدأ بالسعي إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية، ومتسقة مع المبادئ والمسارات التوجيهية التي تحددها أية خطة عالمية للتنمية.

ويرتكز هذا النهج على الجمع بين اعتماد استراتيجيات متّسقة واتخاذ تدابير عملية ومرنة لتحقيق الأهداف العالمية المتفق عليها عموماً.

وإذا ثبتت كفاءة هذا النهج، فيجب البحث منذ اليوم في إمكانية إنشاء وتمويل آليات مؤسسية إقليمية قادرة، تكون جسراً بين أهداف متفق عليها عالمياً، وأهداف وطنية واقعية وسياسات وبرامج وطنية عمليّة لتحقيقها.

ويمكن للجان الإقليمية أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في هذا الاتجاه، وذلك باعتبارها ملتقى يجمع بين واضعي السياسات الوطنية على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي، بمختلف ظروفهم وتجاربهم التنموية. ويمكنها أيضاً تحديد الطموحات الواقعية، والسياسات الفعّالة وآليات التمويل اللازمة لإحراز تقدم على المستوى الوطني باتجاه تحديد أهداف إنمائية لما بعد عام 2015 تتوافق عليها جميع بلدان العالم. ويؤمل أن يكون هذا التقرير الخطوة الأولى على طريق تطوير هذه الأفكار، وبالتالي تعزيز دور اللجان الإقليمية كنقطة التقاء وارتباط مؤسسية بين المستوى العالمي والمستوى الوطني.

ويهدف التقرير إلى البحث في أهمية اعتماد منظور إقليمي في صياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015، إلى تحديد عدد من المجالات ذات الأولوية للفترة المقبلة، وعرض وجهات نظر بالغة الأهمية بشأنها.

ويقع هذا التقرير في مقدمة وأربعة فصول. يقدم الفصل الأول لمحة تاريخية عن تطور خطة الأهداف الإنمائية للألفية.

ويستعرض الفصل الثاني التقدم في تنفيذ هذه الأهداف، في حين يهدف الفصل الثالث إلى تحديد أهم قضايا التنمية الإقليمية التي يتعين معالجتها في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وأما الفصل الرابع، فيقدم خلاصة تحليلية لمضمون الفصول الثلاثة الأولى، ويتضمن مجموعة من التوصيات بشأن توجهات السياسات الإنمائية العامة، ويقترح مجموعة من الآليات لتنفيذ الخطة الإنمائية المرتقبة.

أولاً الأهداف الإنمائية للألفية: لمحة تاريخية

ألف- مقدمة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان بشأن الألفية في مطلع الألفية في عام 2000. وأعرب ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، في هذا الإعلان، عن التزام دولهم بإقامة شراكة عالمية جديدة للتنمية، من خلال وضع مجموعة من الأهداف حُدد الموعد النهائي لتحقيقها في عام 2015[1]. وشكّل اعتماد هذا الإعلان الخطوة الأولى نحو الأهداف الإنمائية للألفية التي صدرت في وقت لاحق (الملحق الأول).

وكانت هذه الأهداف الثمانية علامة فارقة في العمل الإنمائي الدولي، إذ أتاحت فرصة تاريخية لحشد السياسات والموارد الاقتصادية الدولية من أجل تحقيق تقدم في مختلف أبعاد التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم. وساهمت الأهداف الإنمائية للألفية في إرساء أسس شراكة عالمية جديدة هدفها مواجهة التحديات الإنمائية وتوجيه الاهتمام والموارد الدولية اللازمة لذلك.

ويرى عدد كبير من الدول أن هذه الأهداف تتسم بعدد من أوجه القوة، من حيث المفهوم والصيغة وآلية التنفيذ[2]. فهي عبارة عن إطار إنمائي بسيط وواضح، يمكن استخدامه لقياس التقدم المحرز مع الوقت وفي جميع المناطق. وقد أثر هذا الإطار المتكامل على صياغة السياسات وتحديد أولويات التنمية البشرية في مختلف مناطق العالم، وشكّل أداة لتوجيه الموارد العالمية والوطنية نحو تنفيذ تلك الأولويات. وساهم التعريف الواضح للغايات والأهداف في تحسين رصد السياسات وبناء القدرات الوطنية.

ويرى مؤيدو هذه الأهداف أن قيمتها تكمن في ما يلي: (1) هي مجموعة واضحة من المعايير العالمية لتحقيق التنمية؛ (2) هي حافز لمراجعة السياسات الوطنية لا سيما في البلدان النامية؛ (3) لها تأثير إيجابي على الميزانيات التي يخصصها المانحون التقليديون لتقديم المساعدات[3].

وقد بات من المسلم به اليوم أن نهج الأهداف الإنمائية للألفية لا يخلو من نقاط ضعف أهمها[4]: (1) إغفال عدد من المفاهيم الهامة الواردة في إعلان الألفية، وعدد من القضايا الاستراتيجية للتنمية؛ (2) عدم ارتكازها على مشاورات وافية مع ممثلي الدول النامية، مما أضعف الالتزام بها على المستوى الوطني، وعزّز الاعتقاد بأنها منحازة لوجهة نظر الدول المانحة؛ (3) عدم إيلاء الاهتمام اللازم للتفاوت في مستويات التنمية البشرية بين البلدان والمناطق قبل بدء العمل على تحقيق الأهداف؛ (4) عدم إعطاء الأولوية للعوامل المؤازرة لتحقيق التنمية، مثل الدعم الدولي ووضع السياسات الوطنية الفاعلة. ويستخلص من هذه النقاط أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية ركّز على نتائج التنمية، وليس على سُبل تحقيقها.

ووجهت انتقادات كثيرة لهذا الإطار أيضاً، بما أنه لم يتناول بوضوح كيفية وضع غايات عالمية تكون

أيضاً ملائمة للخصوصيات الوطنية والديناميات الإقليمية[5]. بالإضافة إلى ذلك، لا يكرّس الإطار حيّزاً كافياً للفئات الضعيفة، ولا يتناول الأبعاد المتصلة بنوعية الخدمات التي يتعين توفيرها، مثل الخدمات الصحية والتعليم. كذلك، لا يعطي الاهتمام اللازم لعدد من أهم مجالات التنمية، منها العنف ضد المرأة، والعمل المنتج، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المساواة، والصحة الإنجابية، والتنوع البيولوجي والحكم السليم. وقد طال الانتقاد عدة غايات أيضاً، باعتبارها غير دقيقة، خصوصاً الغاية المتصلة بسكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في إطار الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية، وعدد من الغايات الواردة في إطار الهدف 8.

ومن الثغرات التي تشوب الإطار أنه لم يأخذ الخصوصيات الوطنية في الاعتبار، ولم يعطِ تعقيدات عملية التنمية الاهتمام اللازم، ولم يبيّن ضرورة إصلاح البنى الأساسية إصلاحاً جذرياً وأهمية بناء المؤسسات. وقد أدت هذه الفجوات إلى إضعاف القدرة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك، لم يؤدّ الإطار إلى تحقيق شراكة عالمية فعالّة من أجل التنمية، كما كان مرجوّاً، ولا إلى تعزيز القدرة على مواصلة تحمل الدين، أو الوصول إلى الأسواق، أو الحصول على الأدوية الأساسية والتكنولوجيا الجديدة[6].

ونتيجة لهذا القصور، بدأ التفكير الجدّي بالصيغة والمضمون اللذين ينبغي أن تكتسبهما خطة التنمية لما بعد عام 2015 لضمان فعاليّتها. وعلت الأصوات للتنبيه إلى تفاوت في التقدم باتجاه تنفيذ الأهداف والغايات المختلفة. ففي حين أُحرز تقدم كبير في تحقيق عدة أهداف، ما زالت عوائق جسيمة تحول دون تنفيذ أهداف وغايات أخرى. وما من شك في أن التقدم المحرز في تحقيق عدد من الغايات على الصعيد العالمي جدير بالثناء، لا سيما في المجالات التالية[7]:

- القضاء على الفقر في العالم، وخفض مستويات الفقر المدقع في معظم المناطق؛
- تحقيق المساواة بين الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم الابتدائي؛
- خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة إلى النصف؛
- تعميم التعليم الابتدائي وخفض وفيات الأطفال في عدد كبير من البلدان، خصوصاً في المناطق التي تواجه عقبات جسيمة، كما هو الحال في معظم أنحاء أفريقيا؛
- تراجع كبير في معدلات الوفيات بسبب انتشار الملاريا والسل، وازدياد حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج.

وفي الوقت نفسه، أُحرزت مستويات متفاوتة من التقدم بين المناطق وضمن المنطقة الواحدة. وخلّفت الأزمات العالمية الأخيرة عقبات حالت دون بلوغ عدد من الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها. وبقي التقدم في عدد من المجالات دون المستوى المرجو[8]:

- الجوع، الذي ما زال آفة منتشرة في كل مكان في العالم، خصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، مثل جنوب آسيا؛
- عدم توفر فرص عمل ثابتة. فمع أن هذه المشكلة تراجعت قليلاً نسبياً، لا تزال شاغلاً رئيسياً للشباب والنساء في العديد من المناطق؛

- وفيات الأمهات التي ما زالت معدلاتها، بالرغم من تراجعها، بعيدة كل البعد عن المستوى المرجو بحلول عام 2015؛
- التفاوت في معدلات الحصول على مياه الشرب المأمونة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية؛
- ارتفاع عدد سكان الأحياء الفقيرة في العالم إلى أكثر من الحدّ الأقصى المحدّد في الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو 100 مليون نسمة.

وعدم بلوغ عدد من الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من البلدان النامية يؤكد ضرورة اعتماد نهج أكثر شمولاً لتحقيق التنمية، يأخذ بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة بين المناطق والبلدان. لذلك، ينبغي الاستفادة من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012، ووضع أهداف للتنمية المستدامة وإدماجها في إطار التنمية لما بعد عام 2015[9]. فإطار الأهداف الإنمائية للألفية، المعتَمد منذ عام 2000 لم يتناول كفاية قضايا عدم المساواة في توزيع الدخل والموارد والفرص، وفي مستويات تمكين المرأة والفئات الفقيرة[10]. ويستدعي هذا القصور اعتماد نهج مختلف في وضع خطة للتنمية لما بعد عام 2015، وذلك للتوفيق بين الأهداف والغايات المرجوّة وتحديات وأولويات التنمية الإقليمية والوطنية. وهذا القصور هو دليلٌ آخر على أهمية اعتبار التنمية البشرية مسؤولية عالمية مشتركة تقع على كاهل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

وبدلاً من التركيز على مضمون الأهداف الإنمائية للألفية، يبحث هذا الفصل في المراحل التاريخية والظروف المؤثرة والنماذج المتّبعة، على الصعد السياسية والاقتصادية، التي أدت إلى وضع الأهداف الإنمائية للألفية بصيغتها المعتمدة وإلى تحديد خصائصها. ومن الضروري تحليل هذه المراحل والنماذج، ليس لفهم بدايات الأهداف الإنمائية للألفية والقواعد المفاهيمية التي ارتكزت عليها فحسب، بل أيضاً لتحديد الأوجه التي ينبغي تغييرها أو تحسينها قبل وضع الخطة الإنمائية المقبلة. ويؤكد هذا الفصل ضرورة التوصّل إلى خطة أكثر واقعية من إطار الأهداف الإنمائية للألفية، قابلة للتكيّف حسب الخصوصيات والاتجاهات الوطنية والإقليمية.

ويشدّد الفصل الثاني، على أهمية تقييم التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية في كلّ بلد ومنطقة على أساس مستوى التنمية فيه عند بدء العمل على تحقيق هذه الأهداف، وأيضاً في ضوء الاتجاهات التاريخية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. ومن شأن هذا النهج أن يحول دون معاملة البلدان الأقل نمواً معاملة غير عادلة من خلال ممارسة ضغوط عليها لتحقيق الأهداف المحددة عالمياً. وينبغي أيضاً أن يكتسب اعتماد أي تحليل أو سياسة في هذا الشأن بعداً إقليمياً، وذلك لمواكبة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة في المنطقة. فالتحديات التنموية الخاصة بكل منطقة تتطلب، إلى حد ما، إيجاد حلول إقليمية تنتج من صياغة وتنفيذ سياسات محدّدة. ويستدعي ذلك اعتماد نهج تصاعدي، يبدأ على المستوى الوطني ليصل إلى المستوى العالمي، في النقاش العالمي حول الخطة الإنمائية المرتقبة، يتناول شواغل وتطلعات الفئات التي ستكون أكثر تأثراً بنتائج هذا النقاش.

باء- العوامل السياسية المؤثرة على صياغة الأهداف الإنمائية للألفية

قد يساعد فهم الظروف السياسية التي جرى خلالها وضع الأهداف الإنمائية للألفية في فهم ملابسات صياغتها، وفي تسليط الضوء على نواح هامة يجب أن يتناولها النقاش بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015. لم تكن الأهداف الإنمائية للألفية مجرد تعبير عن اهتمام دولي متزايد بقضايا الفقر ومشاكل التنمية، التي فرضت نفسها على الساحة الدولية في العقود السابقة، بل هي أيضاً نتيجة متوقعة لعدد من القرارات الصادرة عن سلسلة من مؤتمرات القمة الدولية والمفاوضات الدبلوماسية المعنية بالتنمية.

ويتناول هذا القسم ما يمكن تسميته بالإطار العالمي للسياسات العامة، بهدف تحديد العوامل الهيكلية المؤثرة والروابط الدينامية بين الجهات الفاعلة التي أدت، مع عوامل هامة أخرى، إلى صياغة الأهداف الإنمائية للألفية[11]. ويساعد ذلك على تحديد العلاقات المتغيرة والمتشابكة بين السياسة والسوق والثقافة والمجتمع، والتي ولّدت تفاعلاً معقّداً بين تلك الجهات المعنية أي البلدان والمؤسسات التي تمكّن بعضها، نتيجة لنفوذه، من الترويج لوجهة نظره بوضوح وإقناع أكثر من غيره[12]. وقد أدت هذه العمليات والتفاعلات دوراً رئيسياً في ولادة الأهداف الإنمائية للألفية وصياغتها.

وقد شهدت فترة الثمانينات ومرحلة ما بعد أزمة الديون تحوّلاً كبيراً في النهج العالمي للتنمية. ففي ذلك العقد، تعاظم نفوذ المؤسسات المالية الدولية التي اتخذت واشنطن مقراً لها، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باعتبارها المؤسسات التي حدّدت اتجاهات الخطط العالمية للتنمية. وسبب ذلك أن هذه المؤسسات باتت مصدراً رئيسياً لمد البلدان النامية المثقلة بالديون بالتمويل في إطار برامج التكييف الهيكلي. وكان انهيار الاتحاد السوفييتي بداية لأزمات اجتماعية واقتصادية في البلدان التي باتت اقتصاداتها في مرحلة انتقالية، إذ شهدت هذه البلدان، مجدداً، تراكماً أولياً لرأس المال في أعقاب هذا الانهيار، وذلك في ظل اهتزاز نظم الرعاية الاجتماعية فيها[13]. وهذا التحوّل نحو النظام الاقتصادي الرأسمالي، خلق شعوراً بانتصار لصالح السوق، أدى إلى هيمنة الأطر الأيديولوجية المؤيدة للسوق على النهج الاقتصادي والسياسي.

وتعزز هذا الاتجاه بتنفيذ سياسات للإصلاح ترسخ موقع السوق واستراتيجيات للخصخصة في البلدان التي اعتمدت برامج التكييف الهيكلي. وكبُر نفوذ المؤسسات المالية الدولية على حساب دور الهيئات غير المموّلة العاملة ضمن منظومة الأمم المتحدة ومشاركتها. ومع ذلك، أخفقت برامج التكييف الهيكلي أو لم تنجح في تحقيق ما وعدت به من استقرار اقتصادي في البلدان المتلقية، بل أدّت إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر وعدم المساواة[14]. ونتيجة لذلك، عادت الأمم المتحدة بقوة في مطلع التسعينات، حاملة مطلب التنمية البشرية والحد من الفقر.

وشهدت التسعينات أيضاً اضطرابات اقتصادية وسياسية وبيئية في جميع أنحاء العالم، فأصبح وضع أهداف إنمائية أكثر طموحا على رأس الأولويات بحلول نهاية العقد لا يحتمل أي تأخير. كذلك، اندلعت في هذا العقد أزمات متتالية أدت إلى تفاقم أوضاع أكثر شرائح المجتمع فقراً وعرضة للبطالة وأشدها تأثراً بخفض الأجور وخسارة

المكاسب الاجتماعية. ومن هذه الأزمات حرب الخليج الأولى عام 1991؛ والانهيار الاقتصادي والمالي في اليابان والأزمة المالية في المكسيك عام 1994؛ والأزمة المالية في آسيا، لا سيما في أندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وماليزيا في الفترة 1997-1998؛ والأزمة المالية في البرازيل عام 1999؛ وفي الأرجنتين عام 2001. وفي منتصف التسعينات، تعاقبت الكوارث الطبيعية المدمّرة، مثل الفيضانات في موزامبيق، وإعصار ميتش في مياه الأطلسي، والزلازل في إيران والصين والهند. كما وبلغ انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حداً خطيراً، فبات يهدّد بحصد المزيد من الأرواح في أفريقيا وآسيا. واستمرت الأزمات والصدمات السياسية، بل تفاقمت، في أنحاء مختلفة في وسط وغربي آسيا، بدءاً من أفغانستان ووصولاً إلى فلسطين[15].

ونتيجة لتلك الاتجاهات، وبالرغم من الأداء القوي نسبيا للصين والهند، بلغ المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي 1.3 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التسعينات، و-0.6 في المائة في جنوب آسيا وشرقها وغربها ووسطها. وفي البلدان النامية عموماً، تباطأ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار العام والخاص)، وتراجع من 2.1 في المائة في الفترة 1980-1990 إلى 1.7 في المائة في الفترة 1990-2002[16]. وفي البلدان المنخفضة الدخل، حيث نمو الاستثمار ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تباطأ معدل النمو من 4.7 في المائة إلى 4.2 في المائة، بينما تراجع بحدة في البلدان الأدنى دخلا بين البلدان المتوسطة الدخل، وذلك من 3.4 في المائة إلى 0.3 في المائة[17].

وكان نشر العدد الأول من "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990، بالإضافة إلى عقد سلسلة من مؤتمرات القمة وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة في العام نفسه، بداية عقد تخلّله انعقاد عدة مؤتمرات قمة سلطت الضوء على قضية الحد من الفقر، باعتبارها قضية أساسية لتحقيق التنمية العالمية[18]. وأدّى انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام 1990 دوراً بالغ الأهمية في تسليط الضوء على تحديات الفقر والرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والدفع باتجاه الالتزام سياسياً ومالياً لمعالجتها. وولّد زخماً قوياً وثقة متجددة في فعالية الأمم المتحدة، باعتبارها ملتقى لتفعيل النقاش وتجديد الإعلان عن الالتزام بقضايا التنمية العالمية[19].

ومن الفعاليات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية (قمة ريو)، الذي وجّه اهتمام العالم بأسره إلى قضايا البيئة والتنمية، وما زالت مقرراته ترسم ملامح الخطط العالمية للتنمية المستدامة، بما في ذلك جدول أعمال القرن 21 والمعاهدات المعنية بتغيّر المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي[20]. وبعد ذلك، عُقد المؤتمر الدولي للغذاء والتغذية في روما، في عام 1992. وبالرغم من أن نتائجه لم تسهم في رسم ملامح الطريق نحو التنمية في العالم على غرار مقررات قمة ريو، فقد أسفر عن تحديد هدف خفض عدد الجياع في العالم إلى النصف، وهو هدف حظي في ما بعد بأهمية كبيرة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام 1993، أعاد المؤتمر العالمي لحقوق

الإنسان في فيينا التأكيد على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومهّد لخطوات أدت في ما بعد إلى إنشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وساهم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، عام 1994، برسم ملامح عملية الأهداف الإنمائية للألفية، بما أن مداولاته هدفت صراحة إلى وضع ومناقشة اعتماد نهج الحق في التنمية. وكانت تلك المرة الأولى التي لا تركّز فيها المؤتمرات المعنية بالتنمية على قضايا مثل التركيبة السكانية وتنظيم الأسرة[21].

وعقد في منتصف التسعينات مؤتمران عالميان هامان جداً حول القضايا الاجتماعية: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس 1995؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة في بيجين، بعده بستة أشهر فقط. وتمحورت قمة كوبنهاغن حول ثلاثة مواضيع رئيسية، أولها الحد من الفقر الذي نال القدر الأكبر من الاهتمام، بالإضافة إلى العمالة والتكامل الاجتماعي. وسرعان ما أعربت وكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية كثيرة عن تأييدها للاهتمام الخاص الذي نالته قضية القضاء على الفقر خلال القمة. واتخذت وكالات متعددة الأطراف وثنائية عديدة الموقف نفسه، متخذة هدف الحد من الفقر أحد أهم الأهداف الإنمائية الرئيسية للفترة المقبلة. ودوّى صوت المشاركين في مؤتمر بيجين عاليا في أنحاء الساحة الدولية وهم ينادون بدعم الحركات النسائية ويسعون جاهدين إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

أما الخطوة التالية التي كان لا بد منها، فهي تأمين التمويل اللازم لتحقيق الوعود الطموحة التي قُطعت في مؤتمرات القمة العالمية. غير أن إنجاز هذه الخطوة كان مهمة صعبة. فقد أدّت تبعات الحرب الباردة في مطلع التسعينات إلى فتور في موقف الجهات المانحة إزاء تقديم المعونة للبلدان النامية في منتصف التسعينات. وتخللت الفترة التي تلت المؤتمر تجربة وضع وتنفيذ سياسات حكومية تستوفي شروط برامج التكييف الهيكلي وتلبي شروط الحصول على المعونة. وفي عام 1995، أنشأت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "خلية تفكير" بهدف إحياء تجربة تقديم المعونة الإنمائية، وذلك باعتبارها استثماراً وليس إنفاقاً آنياً[22]. وتناولت المفاوضات التي أجرتها خلية التفكير مجالين رئيسيين، أولهما الحد من فقر الدخل، عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي، وثانيهما المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبعد ذلك، حدّدت لجنة المساعدة الإنمائية في عام 1996 الأهداف التي عُرفت لاحقا بالأهداف الإنمائية الدولية، ووافق عليها أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الملحق الثاني).

وفي البداية، لم يكن للأهداف الإنمائية الدولية أثر يُذكر على سلوك أهم الدول المانحة والمؤسسات المتعددة الجنسيات، أو على البلدان النامية. ومرد ذلك إلى أنّ مشاركة هذه البلدان في صياغة تلك الأهداف اقتصرت على حضور عدد قليل من المؤتمرات التشاورية. وقد اختزلت هذه الأهداف ضمن هدفين رئيسيين يمكن تحقيقهما وقياس التقدم باتجاههما، وينالان تأييداً واسعاً في أوساط منظمة التعاون هما القضاء على الفقر وتمكين المرأة. وما كان للقضايا الهيكلية، مثل الحد من التفاوت في الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والتقليل من الآثار السلبية للعولمة، أي دعم من المنظمة في

ذلك الوقت. والهيئات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي أيدت اهتمام المنظمة بالسعي إلى تعميم التعليم الابتدائي وخفض معدلات وفيات الأطفال والرضع، انتقدت عدم تضمين الأهداف الإنمائية الدولية مجموعة من القضايا تقع ضمن دائرة سيطرة الدول الأعضاء في المنظمة، مثل شروط زيادة المساعدات والإعفاء من الدين ولا التجارة العادلة. وانتقدت أيضاً اختزال هذه الأهداف ضمن هدف الحد من الفقر الذي اعتبرته إطاراً ضيقاً يحول دون اتباع نهج أكثر شمولاً، هو نهج الحق في التنمية.

وكانت فعالية الأهداف الإنمائية الدولية تتوقف على تأييد المؤسسات المالية الدولية واعتمادها لها. وبينما لم يعرها صندوق النقد الدولي اهتماماً كبيراً، أكّد البنك الدولي في التقرير العالمي للرصد الذي أصدره في عام 1997 أنّ هذه الأهداف تشكّل إطارا لرصد التنمية، مشيراً بذلك إلى أهمية دوره في التنمية الدولية، بما أنّ مهامه المتمثلة في جمع البيانات وقياس التنمية وتحليل مؤشراتها تصب هي أيضاً في خانة الرصد[23]. ولجنة المساعدة الإنمائية التي كانت تناضل لمعالجة جميع الشواغل والقضايا التي تناولتها مؤتمرات الأمم المتحدة خلال العقد الماضي والتي كانت جميع بلدان العالم تعاني منها، قادت مسيرة العمل التنموي الدولي، بدعم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على نحو جعل من أولويات البلدان المتقدمة أساساً لمضمون الأهداف الإنمائية الدولية.

وظهر ذلك بوضوح في اختلاف النَهْج الذي اعتمدته اللجنة تجاه التنمية، وهو الإدارة المرتكزة على النتائج، عن الرؤية الأكثر للتنمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة. ففي حين اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحد من عدم المساواة يجب أن يكون الخطوة الأولى باتجاه القضاء على الفقر، تجنبت اللجنة إجراء أية مناقشة حول التباين بين مستويات الدخل والموارد على الصعيد العالمي[24]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموقف من قدرة البلدان على وضع واعتماد سياسات وطنية. ففي حين شددت الأمم المتحدة على ضرورة وضع أهداف عالمية على أساس الغايات والسياسات الوطنية، دعت اللجنة إلى إنشاء شراكات بين الجهات الفاعلة من أجل تحقيق أهداف وسياسات تُحدّد على الصعيد العالمي. وقد أدى هذا التباين المتزايد في وجهات النظر بشأن السياسات الدولية، بالإضافة إلى النفوذ المتعاظم للجنة المساعدة الإنمائية، إلى تحديد صيغة الأهداف الإنمائية للألفية وطبيعتها بعد ذلك بسنوات.

وإثر انعقاد سلسلة من مؤتمرات القمة على مدى عقد من الزمن، خلصت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000، التي كان العالم يترقب نتائجها، إلى اعلان الألفية، الذي استند إلى تقرير للأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "نحن الشعوب: *دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين*". وأعدّ هذا الإعلان بنيّة تقديمه إلى مؤتمر قمة الألفية كوثيقة أساسية توافق عليها مختلف البلدان. وشدد الإعلان على أن القضاء على الفقر، أي الآفة الرئيسية التي يعاني منها العالم، ولكنه اعتمد نهجاً استراتيجياً مختلفاً عن ذلك المعتمد في الأهداف الإنمائية الدولية تجاه الحد من الفقر. وشدّد الإعلان بقوة على أهمية النمو الاقتصادي لصالح الفقراء والتقدم التكنولوجي في التعجيل في تحقيق التنمية في أولى مراحلها. ودعا إلى تفعيل الجهود لمعالجة مشاكل البلدان الأفريقية.

ولكنه لم يشدد كثيراً على المساواة بين الجنسين أو على أهمية تناول قضايا الصحة الإنجابية. وقد بدأ الترويج لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفوائد التكنولوجيا المفتوحة مع صعود فقاعة الانترنت في عام 2000 نتيجة لتهافت المضاربين على الشركات التي تتخذ من الشبكة العنكبوتية مرتكزاً لها. وكان قطاع الخدمات المالية صانع هذه الفقاعة ومغذّيها، في ضوء قناعته بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على توليد زيادة مطردة في الإنتاجية الاقتصادية. وقد تجدّد التركيز على مشاكل أفريقيا بعدما أضاعت هذه القارة عقداً ثانياً من الزمن فشلت أثناءه في تحقيق التنمية والحد من الفقر.

ولتحديد أهداف إنمائية للبلدان الغنية أيضا، شدد إعلان الألفية على أهمية التخفيف من شروط التجارة الدولية، وتخفيف عبء الديون، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، مشيراً إلى أهمية العمل مع قطاع الأدوية لتطوير اللقاحات والعقاقير اللازمة للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع أن هذه المواضيع لم تُعالَج بشكل وافٍ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، أشار إليها الإعلان كقضايا لا بدّ من معالجتها تمهيداً للحد من الفقر في البلدان النامية.

ودارت مناقشات دبلوماسية في صيف عام 2000 في سياق المفاوضات بشأن النص النهائي للإعلان، أسفرت عن نص استمر، على غرار الأهداف الإنمائية للألفية في إعطاء الأولوية القصوى للفقر المدقع، والتأكيد على أهمية التعليم؛ وتناوَلَ وفيات الأطفال والأمهات من دون أن يأتي على ذكر الحقوق الأكثر إثارة للجدل المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية؛ كما سلّط الضوء على أكثر الأمراض فتكاً، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا[25]. وقد تضمن النص النهائي للإعلان أهدافاً هامة مثل العمل اللائق للشباب، والاستفادة من فوائد التكنولوجيات الجديدة، من غير أن يعتبرها ذات أولوية. وبالرغم من الإشارة إلى الأهداف التي ينبغي أن تعنى بها الدول الغنية لدعم عملية الحد من الفقر في العالم، لم يحدد الإعلان أية غايات ملموسة يجب أن تبلغها هذه الدول، فبقيت نتيجة لذلك غير ملزَمة بتنفيذ أي تعهدات في إطاره.

ومهدت الموافقة بالإجماع على إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر 2000 الطريق للمَهمة المقبلة، وهي وضع أهداف وغايات للتنمية، وذلك قبل توزيع مسؤولية تحقيقها على مختلف المنظمات المتعددة الأطراف، وقبل جمع الأموال اللازمة لذلك. وأسفرت جهود فريق من الخبراء الفنيين الرفيعي المستوى من لجنة المساعدة الإنمائية ومنظمات الأمم المتحدة، الذين تولّوا دمج الأهداف الإنمائية الدولية مع الأهداف الواردة في الإعلان في اجتماع عقده البنك الدولي في آذار/مارس عن اعتماد ونشر الأهداف الإنمائية للألفية، بعبارات واضحة وقابلة للقياس الكمي. وشكلت الأهداف الإنمائية الدولية، إلى حد ما، أساس الأهداف الإنمائية للألفية مع أنها لم تعط الأولوية لقضايا الصحة الإنجابية، إذ لم تكن مقبولة سياسياً بالنسبة إلى عدد من الدول الأعضاء ذات النفوذ في الأمم المتحدة. غير أن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية بأوضح العبارات، بالرغم من إدراجه فقط في إطار الحق في التعليم.

وتتضمن الأهداف الإنمائية للألفية التي لم يركز عليها إعلان الألفية الهدف 8 الذي حدد مسؤوليات الدول المتقدمة في تحقيق أهداف التنمية للجميع. ومع أن النقاش حول التزامات هذه البلدان بتقديم المعونة للبلدان النامية والتخفيف من عبء ديونها قد بدأ قبل اعتماد هذه الأهداف، فلم يسبق أن اتُخذت أية خطوات لتحديد هذه الالتزامات. وحدد فريق الخبراء سبعة غايات و17 مؤشراً في إطار الهدف 8، منها زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها؛ وتحسين قدرة البلدان الفقيرة على الوصول إلى الأسواق؛ وتخفيف عبء الديون؛ وتوليد فرص العمل؛ وتعزيز فرص الحصول على التكنولوجيا والأدوية الضرورية[26]. ولكن، خلافاً لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية السبعة الأخرى، كان عدد كبير من مؤشرات الهدف 8 غير قابل للقياس كمياً. وخلال مؤتمر تمويل التنمية في مونتيري عام 2002، اعتمد المشاركون الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتزم عدد من المانحين صراحة بالمساعدات؛ غير أن هذه الالتزامات بقيت دون المستويات المرجوة[27].

وخلاصة القول إنّ انتقال دقّة صياغة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها من جهة إلى أخرى على مدى سنوات أثر كثيراً على طبيعة الإنجازات المتوقعة منها. فقد وُلدت الأهداف الإنمائية للألفية في ضوء نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. ثمّ انتقلت إدارة دفة هذه العملية إلى لجنة المساعدة الإنمائية في منتصف التسعينات، وبعد ذلك إلى الأمانة العامة والجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر العقد، وذلك في خضم التحضيرات لانعقاد مؤتمر قمة الألفية. أما آخر المفاوضات على مستوى السياسيين والخبراء التي حددت الصيغة النهائية للأهداف الإنمائية للألفية في عام 2001، فقد تولاها فريق عمل يضم خبراء من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبالرغم من أن تنفيذ هذه الأهداف حمل في أولى مراحله بصمات ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي أعدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[28]، وتأثر أيضاً بمشروع الأمم المتحدة للألفية، فقد أصبحت هذه العملية اليوم تتأثر بعدد كبير ومتنوع من الجهات الفاعلة المعنية[29].

فالأهداف الإنمائية للألفية هي حصيلة عمليات متعددة، ذلك على مدى فترة طويلة من الزمن. فقد وُلدت نتيجة سلسلة من مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات العالمية، وشاركت في وضعها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والمؤسسات، إلى أن اكتسبت ملامحها النهائية بفضل الزخم الذي رافق حلول الألفية الثالثة. ويؤكد محللون كثر أن أولويات الدول النافذة المانحة وأهدافها، واحتياجات البلدان النامية وأولوياتها، هي التي أثرت على نتائج هذه العمليات في نهاية المطاف. ويمكن القول إن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لا يأخذ في الاعتبار المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الهيئات الاقتصادية العالمية، ولا الفوارق بين هيكلياتها، ولا يعطي صورة واضحة عن تحديات التنمية على المستويين الإقليمي والوطني. وعند وضع إطار جديد للتنمية لما بعد عام 2015، يجب البحث في هذه الثغرات وتقييمها بدقة، لأن التقصير في معالجتها سيؤثر لا محالة على تحديد الأهداف والغايات المرتقبة، من ناحية، واختيار الاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتحقيقها، من ناحية ثانية.

جيم- المفاهيم العالمية للتنمية

عبّر إعلان الألفية عن رغبة المجتمع الدولي في تضمين مفهوم التنمية أبعاداً جديدة، بحيث تكون التنمية المرجوّة مستدامة ومنصفة ومحورها الإنسان؛ ونحو توسيع مفهوم الفقر، بحيث لا يقتصر على فقر الدخل، بل يتضمن أبعاداً كثيرة أخرى. ولكن عملية صياغة الأهداف الإنمائية للألفية تأثرت إلى حد بعيد بخطط النمو والمساعدات الخارجية، ونوعية الحكم[30]. فالخطاب الاقتصادي السائد يشير إلى أنّ مستويات التنمية تحدّدها معدلات النمو، أو مستويات المساعدة الخارجية، أو نوعية الحكم التي باتت تؤخذ في الاعتبار في الآونة الأخيرة.

ويؤكد نهج النمو في التنمية أنّ كلا من الخصخصة وتحرير التجارة والاقتصاد هو الأساس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويؤكد نهج المساعدات الخارجية في التنمية أنّ ضخ الموارد المالية في قطاعات مثل الصحة والتعليم والزراعة هو الأساس في تحقيق هذه الأهداف، أما نهج الحكم الصالح في التنمية، فيؤكد أن الأساس هو إصلاح الهياكل المؤسسية للبلدان النامية بحيث تتوافق مع مجموعة القيم والممارسات المؤسسية المتفق عليها دولياً[31].

غير أنّ نهج النمو في التنمية أفرط في التركيز على نمو الاقتصاد الكلي، متجاهلاً الفوارق الهيكلية داخل البلدان وبينها، التي تعرقل جهود النهوض برفاه البشر. كما يركز هذا النهج على أهمية الموارد الخارجية في تمويل الإصلاحات، غير عابئ بالإنصاف في توزيعها.

وفي الآونة الأخيرة، ظهر مفهوم "النمو الشامل"[32] أو "النمو الأخضر الشامل" كإطار استراتيجي للتنمية، وبدأ مفهوم "الفقر" المتعدد الأبعاد يستقطب مزيداً من الاهتمام[33]. وهكذا انتقل النقاش إلى خطة إنمائية تركز على البعد الاجتماعي، حتى ولو بقي تركيز السياسات محصوراً بقضايا مثل فقر الدخل.

وتعترض تنفيذ الخطط الإنمائية عدة صعوبات، منها الانخفاض التدريجي في مستويات المعونة المقدمة لتمويل التنمية والبنى الأساسية، وارتفاعها في مجالات لا تتطلب دعماً كبيراً، منها بناء المؤسسات وإصلاح الحكم[34]. فقد سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة للزراعة والصناعة، مثلاً، تراجعاً حاداً منذ الثمانينات. ويرى محللون أن اعتماد إطار الأهداف الإنمائية للألفية قد سرّع هذا التراجع، بما أنّه ركّز على التعليم الأساسي بدلاً من التعليم العالي والمهني، ولم يعلّق أهمية كبيرة على تطوير القدرات الإنتاجية أو البنى الأساسية في البلدان النامية. وتناول بعض النقاد هذا النهج بأقسى العبارات، واصفين إياه بأنه يشجع الرفاه والاعتماد المفرط على المساعدة على حساب النمو والاعتماد على الذات[35]. ويشير الجدول 1 إلى أنه مقارنة بالفترة 1990-1999 وأيضاً 1980-1989، شهدت المرحلة الأولى من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2008) ازدياداً كبيراً في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبنى الأساسية والخدمات الاجتماعية ولتخفيف عبء الديون، مقابل تراجع المعونات المقدّمة للبنى الأساسية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية. وستتم مناقشة هذه المسألة في الفصل الثاني.

ومن التحديات الهامة أيضاً اعتماد نُهج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تتسم بالاستدامة البيئية ولا تسقط من الحسبان التغييرات الجذرية التي يُخشى أن تشهدها الظروف البيئية في فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول 1- توزيع صافي مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب القطاعات، 1980-2008 (نسبة مئوية)

القطاع	1980-1989	1990-1999	2000-2008
البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية	25.22	26.94	33.96
البنى الأساسية والخدمات الاقتصادية	19.05	19.79	13.03
القطاعات الإنتاجية	23.95	16.28	13.31
دعم السلع الأساسية/دعم البرامج الكلية غير القطاعية	15.86	9.96	4.59
تخفيف عبء الدين	2.58	10.31	16.08
المساعدة الإنسانية	1.72	4.72	6.28
التكاليف الإدارية المترتبة على المانحين	2.32	4.48	5.14
الدعم المقدّم للمنظمات غير الحكومية	1.41	1.31	2.85
اللاجئون في البلدان المانحة	---	0.91	2.32
مبالغ غير مخصصة/غير محددة	7.88	5.27	2.44

المصدر: United Nations, 2010b.

ملاحظات: تشير الأرقام إلى المعدلات خلال فترة محددة. وهذه المعدلات تُحسب كنسبة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية خلال تلك الفترة.

وفي هذا الصدد، ينبغي الاستفادة من البحوث التي أجريت حديثاً بشأن المشاكل البيئية التي يعاني منها هذا الكوكب وتشكل عائقاً لا مفر من تذليله لتحقيق التنمية البشرية[36]. إضافة إلى ذلك، أشار آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الاقتصاد الأخضر إلى العديد من الأزمات التي إما نشأت وإمّا تسارعت وتيرتها خلال العقد الماضي[37]، منها أزمات المناخ والتنوع البيولوجي والوقود والغذاء والمياه، بالإضافة إلى الأزمة المالية في الآونة الأخيرة. ويدل الازدياد المتسارع في حجم الانبعاثات المسببة لتغيّر المناخ على أنّ هذا التغيّر الخطير كاد يخرج عن السيطرة، ويسبب كوارث على الإنسان. وهذه التحديات التي لم تأخذ القدر الكافي من الاهتمام في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي تناولها في خطة التنمية لما بعد 2015.

وبالإضافة إلى القصور في تحديد المجالات التي ينبغي أن تركز عليها الأهداف الإنمائية للألفية، هناك ثغرات كبيرة أخرى تشوب تنفيذ هذه الأهداف يمكن تصنيفها تحت ثلاثة عناوين رئيسية: (1) تأثير مجموعة السياسات المعمول بها قبل صياغة الأهداف الإنمائية للألفية وخلالها؛ (2) التباين بين اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية وسيلة، واعتبارها غاية بحد ذاتها؛ (3) القياس الكمي للتنمية.

1- مجموعة السياسات الأكثر شيوعاً

ارتكز "توافق آراء واشنطن"، الذي اعتُمد على نطاق واسع في الثمانينات والتسعينات، على حزم السياسات التي غالباً ما كان تأثيرها سلبياً على تنفيذ أهداف التنمية البشرية المعبّر عنها في معظم الأهداف الإنمائية للألفية[38]. وركّز بشكل عام على ضرورة

اعتماد السياسات المالية والنقدية المتشددة، والحد من دور الدولة، وتحرير التجارة، والخصخصة، وتحرير النظام المالي من القيود. وشكّل هذا النهج الإطار العام للسياسات التي حدّدت ملامح برامج التكيف الهيكلي في كثير من البلدان النامية قبل بدء صياغة إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأثناءه. غير أنّ أدلة كثيرة تشير إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها برامج التكييف الهيكلي نادراً ما حققت النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، أو الحد من الفقر وتوليد فرص العمل[39].

فالسياسات المالية التوسعية المرتكزة على الاستثمار العام أساسية للنمو والحد من الفقر وعدم المساواة في البلدان الأقل نمواً، حسبما ظهر بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 وبعدها. وتؤدي الاستثمارات العامة دوراً بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ليس من خلال تمويل إنشاء البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أيضاً عن طريق توليد فرص العمل وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الخاصة. وهذه العوامل، بدورها، تساعد على تعزيز الطلب الكلي على السلع والخدمات؛ وتحسّن العرض، أي القدرة الإنتاجية، على صعيد الاقتصاد الكلي وتستنتج إحدى المنشورات الرئيسية الصادرة حديثاً عن الأمم المتحدة والمعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية أنه ينبغي أن تهدف السياسات المالية إلى وضع حدّ للتقلبات الاقتصادية، وأن تدعم توليد فرص العمل وتحقيق التنمية البشرية[40].

وغني عن القول إن الأهمية ليست لكمية الاستثمارات العامة، بل لنوعيتها أيضاً. ولكن نوعية الاستثمارات هي نتيجة فعلية لطبيعتها. فإذا كانت الاستثمارات تعتمد على كثافة رأس المال أو حجم المتعاقدين أو كثرة المواد المستوردة، فقد تكون فوائدها على الاقتصاد ضئيلة جداً. وإذا كانت الاستثمارات في المشاريع العامة التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، وعلى التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وتحصل على المواد من موردين محليين، فتفيد الاقتصاد وتحقق الكفاءة في استخدام الموارد العامة. ولكي تسهم الاستثمارات العامة فعلياً في الحد من الفقر، ينبغي ألا تقتصر المشاريع الاستثمارية على توفير الخدمات التعليمية والصحية الأساسية، بل أن تشمل أيضاً تشييد البنية الأساسية مثل الطرق الريفية وشبكات الطاقة ومشاريع الري. والارتفاع في معدل النمو الاقتصادي قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين ظروف الفئات الأكثر فقراً ما لم تهدف الاستثمارات العامة إلى تحقيق التنمية الريفية والزراعية، خصوصاً في المناطق النائية والأقل نمواً. وتقدّم استراتيجية تنمية المناطق الغربية في الصين مثالاً جيداً على أهمية تركيز الاستثمارات العامة على المناطق الفقيرة[41].

ويجب أن تكون السياسات النقدية الواقية من التقلبات الاقتصادية بالفعالية الكافية لضبط حركة حساب رأس المال. ويشير مسح الأمم المتحدة حول التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام 2010، إلى أن اعتماد سياسات نقدية قوية واقية للتقلبات الاقتصادية بات مهمة صعبة جداً في البلدان التي تتبع سياسات التحرير المالي[42]. وقد تمكنت دول أعضاء في الأمم المتحدة، مثل تشيلي وماليزيا، من زيادة كفاءة السياسات النقدية من خلال إدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وتدلّ تجربة بلدان شرق آسيا على أن السياسات النقدية تؤثر مباشرة على الاستثمار والادخار شرط التنسيق مع القطاع

المالي والسياسات الصناعية، بما في ذلك إدارة نظم الائتمان ودعمها، وإدارة أسعار الفائدة[43]. ومن هذا المنظور، تبدو السياسات النقدية ضرورية لتعزيز أثر السياسات المالية التوسعية التي تركز على الاستثمار ويمكن أن تؤثر إيجاباً على الحد من الفقر وتوليد فرص العمل وتحقيق التنمية البشرية[44].

وشكلت الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة المالية في البلدان الآسيوية في عام 1997 دليلاً على أن الأوان قد حان لاعتماد صيغة موسّعة لإطار السياسات ضمن توافق آراء واشنطن[45]. وتضمّن الإطار الموسّع استراتيجيات بشأن نظم الأمان الاجتماعي والحد من الفقر، أبرزها أوراق استراتيجيات الحد من الفقر التي وُضعت في أواخر التسعينات كأداة للتنمية الاجتماعية في استراتيجية تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية الفقيرة. ومع ذلك فإن استراتيجيات مكافحة الفقر خاضعة لتأثير السياسات الاقتصادية المنحازة التي لا تولي الأهمية اللازمة لجهود مكافحة الفقر وتوليد فرص العمل.

وحسب المسح المذكور، بقيت هذه الاستراتيجيات في نهاية المطاف مجرّد مجموعة من السياسات الاجتماعية التعويضية التي تحدّ من فعاليتها إملاءات خارجية هدفها تقوية الوضع المالي، ولم تكن نموذجاً لسياسات تنموية متكاملة واسعة النطاق[46].

وكشفت الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 عن مخاطر تحرير النظام المالي من الضوابط، إذ أدّى إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وتفاقم عدم المساواة في الحصول على الخدمات المالية.

وعقب هذه الأزمة، لم تتمكن القطاعات المالية في البلدان الأقل نمواً من تعبئة الموارد المالية المحلية اللازمة ولا من توجيه هذه الموارد بكفاءة نحو مشاريع الاستثمار المنتج.

وبما أن السياسات النقدية والمالية أساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل والحد من الفقر، يُتوقّع منها أن تدعم تنمية القطاعات الإنتاجية، والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الكثيفة الاعتماد على القوى العاملة، والأنشطة الريفية غير الزراعية. وبعبارة أخرى، التمويل الشامل سمة بارزة من سمات السياسات النقدية والمالية.

والجدير بالذكر أن آثار الأزمات المالية تختلف بين قطاع وآخر. وهذا يعني أن وتيرة تراجع الفقر إلى معدّلات ما قبل الأزمة لن تكون بسرعة ارتفاع مستويات دخل الفرد.

وفي حالة أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، أشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن هذه الدينامية استمرت في التأثير سلباً على أكثر فئات السكان ضعفاً، وفي الحؤول دون إحراز مزيد من التقدم باتجاه عدد من الأهداف الإنمائية للألفية[47].

2- الأهداف الإنمائية للألفية: غاية أم وسيلة؟

من الملامح الرئيسية للنموذج الإنمائي، الذي اعتُمد في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها، التمييز بين الوسائل والغايات في التنمية الاقتصادية. فوفقاً للفكر الاقتصادي السائد، تعتبر سياسات مثل سياسات الاقتصاد الكلي المتشدّدة، وسياسات تحرير التجارة، والخصخصة وتحرير النظام المالي غايات في حد ذاتها، وليست وسائل يمكن اعتمادها لتحقيق غايات مثل تأمين فرص العمل أو الحد من الفقر.

وقد أثر هذا النهج على طريقة تنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان. فهذا

الإطار الذي وُضع من أجل تحقيق أهداف للتنمية البشرية، مثل الحد من الفقر ومكافحة الجوع والأمية، لم يستطع تحديد أية وسائل أو سياسات لتحقيق الغاية منها. فهل الوسيلة هي الاستثمار العام، أو الخاص، أو الحوافز المالية، أو التقشف، أو توليد فرص العمل، أو التحكم بالتضخم. وفي ظل عدم قدرة هذا الإطار على التأثير على وجهة اختيار السياسات، بقي المجال مفتوحاً لاعتماد نهج أكثر تحفظاً تجاه سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية، وكثّر الاعتماد على المساعدات الإنمائية الرسمية باعتبارها محركاً للتغيير[48].

وأشار تقرير حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 أصدرته الأمم المتحدة حديثاً إلى أنّ إطار الأهداف الإنمائية للألفية اكتفى بالإشارة إلى عدد قليل من العناصر المؤازرة للتنمية. وأدى هذا القصور إلى اعتماد سياسات وطنية جامدة تستوفي المعايير الدولية من دون أن تراعي الظروف المحلية[49]. وأصبح من الواضح أن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب وضع استراتيجيات خاصة بكل بلد، أي سياسات صُممت خصيصاً لتتناسب مع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلد ومع مساره في الماضي وأولوياته التنموية للمستقبل. وينطلق هذا النهج العملي من النظرية القائلة بأن اتباع الوصفات العامة والحلول العامة لمعالجة مشاكل البلدان المختلفة لا يؤدي إلى اية نتيجة.

ويشير إقبال الدول على تكييف إطار الأهداف الإنمائية للألفية حسب ظروفها الوطنية إلى أن الوقت قد حان لمراجعة خطط التنمية العالمية بحيث تتناسب مع ظروف كل بلد ومنطقة. ومن فوائد ذلك تعزيز إحساس الجهات الوطنية بالتأثير على وضع أية خطة عالمية جديدة للتنمية.

ويعني ذلك أيضاً الاعتراف عملياً بالفوارق بين البلدان. والفوارق لا تعني التباين بين مستويات التنمية فيها فحسب، بل أيضاً بين نظمها السياسية وظروفها الاجتماعية وواقعها الثقافي. ومن فوائد هذا التوجه أيضاً أنه يأخذ في الاعتبار الاختلافات الهامة بين المناطق وبين مجموعات البلدان ضمن المنطقة الواحدة، وضرورة إجراء عمليات تشاورية على كل من هذين المستويين من أجل تحديد أفضل السياسات.

3- التقييم الكميّ للتنمية: إيجابيات وسلبيات

لقد تأثر إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد بعيد بالنظرية القائلة بضرورة أن تكون هذه الغايات العالمية قابلة للقياس الكمي. واستدعت هذه النظرية تحديد أهداف رقمية، واستخدام مؤشرات كمية لقياس النجاح، والاستناد إلى النتائج الكمية لتحديد منهجيات التقييم. وبالرغم من أنّ نُهج القياس الكمي هامة لقياس التقدم باتجاه التنمية، يجب تحسين طبيعة المؤشرات المتصلة بها بحيث تشير أيضاً إلى نوعية هذا التقدم.

ولا شك في أن لوضع مؤشرات وأهدافاً قابلة للقياس الكمي فوائد كثيرة، منها إمكانية المقارنة بين المناطق المختلفة، والتكييف باستمرار لقياس التقدم المحرز في مختلف أوجه التنمية في كل مرحلة. وأكد أحد الاقتصاديين البارزين أنه كي تكون استراتيجيات التنمية واقعية وقابلة للتنفيذ، عليها أن تنشئ آلية لرصد نتائج تطبيقها. وأفضل وسيلة لذلك هي أن تضع أهدافاً رقمية واضحة[50]. ويوفّر وضع الأهداف والمؤشرات عدداً من الفوائد، إذ يسهم في رفع مستوى الوعي بأولويات التنمية البشرية وفي تسخير الجهود والموارد العالمية والوطنية

لاستيفائها[51]. فمن أوجه القصور في صياغة الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، مثلاً، أن العديد من مؤشراته ليست قابلة للقياس الكمي وأن أي جدول زمني لم يوضع لتنفيذها، وخلافاً للأهداف الأخرى.

لكن لنهج القياس الكمي حدوده أيضاً. فعلى سبيل المثال، يرتكز نهج الأهداف الإنمائية للألفية في الحد من الفقر على مؤشر يثير إشكالية منهجية ومفاهيمية يعتمده البنك الدولي، هو الخط الدولي للفقر. ويبلغ هذا الخط 1.25 دولار أمريكي للفرد في اليوم الواحد، حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005[52]. ومن سلبيات هذا النهج في قياس الفقر أنه لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، والصعوبات الكامنة في تطبيقه بفعل اختلاف خصائص الفقر بين بلد نامٍ وآخر[53]. وقد يؤدي الخط الدولي للفقر دوراً هاماً في رصد اتجاهات الفقر على المستويين العالمي والإقليمي. وبالمقابل، ينبغي عند قياس الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني التنبه إلى الأبعاد الهامة للحرمان التي ليست متصلة بالدخل، ومنها عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي، وهما متعددا الأبعاد أيضاً[54].

وبما أن الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية لا يتضمن تلك الأبعاد غير المتصلة بالدخل، ينبغي البحث في بدائل لقياس الفقر متعددة الأبعاد للإطار المرتقب لما بعد عام 2015[55]. فالأدوات المختلفة المعتمدة لقياس الفقر في كل بلد من البلدان العربية، سواء أقاست الدخل أم القدرات البشرية، تجمع على تفشي الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في هذه البلدان، لا سيما لدى معظم سكان الأرياف[56]. لكن الصورة تبدو مختلفة عند استخدام الخط الدولي للفقر كأداة للقياس، إذ يظهر أن نسبة انتشار الفقر في المنطقة منخفضة جداً. وسبب ذلك أن خط الفقر المعتمد متدنّ جداً لدرجة أنه يتعذر استخدام المعايير المالية لإجراء مقارنة موضوعية بين مستويات الفقر في البلدان العربية، وفي المناطق النامية الأخرى[57].

وفي مجال التعليم أيضا، تغفل جهود رفع نسب الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في العديد من البلدان النامية جودة نواتج التعليم. وقد تكون مؤشرات مثل معدل التسرب أو مستوى الموارد التعليمية المتاحة للطفل الواحد ضرورية لإعطاء صورة أكثر دقة عن هذه النواتج. ففي الكثير من البلدان النامية، يكون التفاوت كبيراً بين نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية، وأولئك الذين يتخرجون منها وهم ملمون فعلاً بالقراءة والكتابة.

وبعض الأهداف الإنمائية للألفية لا تتطابق مع الغاية المتصلة بها. فمهمة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي طموحة جداً، اختُزلت ضمن حدود الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتناول إزالة التفاوت بين الجنسين في قطاع التعليم فقط. وفي حالات أخرى، فقدت الغاية القابلة للقياس الكمي جدواها مع الوقت، مثل غاية تحقيق تحسن ملموس في حياة 100 مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في الفترة بين 1990 و2015. فهذه الغاية أصبحت بلا جدوى، بما أن عدد سكان الأحياء الفقيرة قد تجاوز 100 مليون بكثير بعد عام 1990[58].

ونظراً للتأثير المحتمل لمنهجيات القياس الكمي على خيارات السياسات العامة، يجب السعي إلى ابتكار أساليب جديدة لقياس التنمية. كذلك، ينبغي النهوض بالقدرات الوطنية وتشجيع الجهات الوطنية على الإمساك بزمام عملية رصد وتقييم النتائج

المحرزة. ويتعيّن تكثيف الجهود لتقييم نوعية هذه النتائج. وعلى الأرجح، سيتعين بذل الجزء الأكبر من هذه الجهود على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، حيث بدأ بالفعل اتخاذ مبادرات لبناء القدرات، وذلك بقيادة اللجان الإقليمية في معظم الحالات.

وينبغي أيضاً جمع بيانات ذات نوعية أفضل لقياس التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية. فيجب، مثلاً، تحسين نوعية البيانات المتصلة بعدد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالصحة، مثل المؤشرات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، إذ غالباً ما لا تُسجّل الولادات والوفيات في أكثر البلدان فقراً.

دال- منظور إقليمي وعالمي للتنمية

1- معالجة عدم المساواة

لا يزال التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتاً بين البلدان والمناطق ومجموعات البلدان ضمن المنطقة الواحدة. ومن أوجه القصور الرئيسية في إطار هذه الأهداف عدم إيلاء الاهتمام اللازم للفوارق داخل البلدان المتقدمة والنامية وفيما بينها.

وبدأت مؤسسات التنمية الدولية تولي مسألة عدم المساواة في توزيع الدخل أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة. فقد أكدت الأمم المتحدة، مثلاً، في تقريرها عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام 2010، على الدور الرئيسي الذي يؤديه توزيع الدخل والثروات في مسار الحد من الفقر. ويخلص هذا التقرير إلى أنه من الأهمية بمكان اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة وإزالة الفوارق في توزيع الثروات[59]، بما فيها الموارد البشرية، ومن أجل تحقيق نمو أكثر شمولاً.

فعدم المساواة يؤثر على التنمية، إذ يؤثر على وصول الأفراد إلى الموارد وعلى حقهم فيها. ويرتبط عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ارتباطاً وثيقاً بالتهميش الاجتماعي والإقصاء. ويقع فقراء كثر ضحية للتمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء الإثني[60]. وغالباً ما تعاني الفئات المستبعدة اجتماعياً أيضاً من عدم المساواة المكانية، أي أنها تتركز في المواقع المحرومة، مثل المناطق الريفية النائية والمعدمة أو الأحياء الفقيرة المكتظة. وقد تؤدي الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، متضافرة، إلى استبعاد الفقراء من الحياة السياسية، بما أنهم غالباً ما يُحرمون من فرص التعبير عن مواقفهم وآرائهم في القرارات الاجتماعية التي تعني المجتمع بأسره والشؤون السياسية العامة، ولا يستطيعون التأثير عليها.

ويدل ذلك على ضرورة التنبه إلى أنه من الصعب القضاء على الفقر في صفوف المحرومين الذين تفصلهم هوة سحيقة عن الفئات الأخرى في المجتمع.

وتشير بعض الأدلة إلى أنه كلما ارتفعت مستويات عدم المساواة، تباطأ تحوّل النمو المحرز، مهما كانت نسبته، إلى خطوة باتجاه الحد من الفقر[61]. وبالتالي، لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية إلا إذا كان مصحوبا بسياسات تدعم توزيع الموارد والأصول والفرص على نحو أكثر إنصافاً.

ومن الدلائل على أنّ عدم المساواة داخل البلد الواحد لم ينل الحيز الذي يستحقه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية أنّ التفاوت الاقتصادي لم يرد

إلا في المؤشر 3 من الغاية 1 من الهدف 1، وهو حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني. وهذا المؤشر ضيق النطاق، وغالباً ما يتم تجاهله في معظم عمليات تقييم الأهداف الإنمائية للألفية، لأنه لا يظهر إلا تغيرات طفيفة قد تحدث مع مرور الوقت. فمن الممكن أن تحدث تحولات كبيرة جداً لدى الفئات التي تتمتع بالحصة الأكبر من الموارد، أي الفئات الأغنى، من دون أن تؤدي هذه التحولات إلى تحسّن مماثل في وضع الفقراء المعدمين[62].

وجرى تعديل الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2008 ليشمل توفير العمل الكامل والمنتج واللائق للجميع. وذلك اعترافاً بأنه لا يمكن استئصال جذور الفقر، ولا خفض عدم المساواة من دون توليد أعداد كبيرة من فرص العمل اللائق في أكبر عدد ممكن من المناطق. غير أن نجاح هذه المهمة يتطلب اعتماد نهج أوسع نطاقا في سياسات الاقتصاد الكلي، وتحقيق التكامل الفعال بين السياسات الاجتماعية والصناعية وسياسات سوق العمل[63].

ولم يذكر إطار الأهداف الإنمائية للألفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلا في سياق هدف تعميم التعليم الابتدائي، علما بأن الإناث في عدد كبير من البلدان النامية يتفوقن على الذكور في جميع مستويات التعليم، ما عدا المرحلة الابتدائية. مثلاً، غالباً ما يفوق عدد المسجلات في التعليم العالي عدد المسجلين[64]. ومع ذلك، فالتقدم الذي تحرزه المرأة في هذا المجال لا يحسّن عادة إمكانية حصولها على مزيد من فرص العمل أو تقاضيها المزيد من الدخل. وخلاصة القول إنّ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من أهم أبعاد التنمية، وأن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لا يعالجهما بشكل وافٍ. لذلك، ينبغي معالجتهما من منظور حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي من خلال تمثيل المرأة على نحو ملائم في جميع المؤسسات الحكومية الرئيسية وفي القوى العاملة والمجتمع المدني. والقضية الرئيسية هي ضمان تمكين المرأة للمشاركة شأن الرجل في صنع القرار على جميع المستويات، بدءاً بمستوى الأسرة والمجتمع وصولاً إلى الوطن والعالم.

وبالإضافة إلى معالجة الفوارق داخل البلد الواحد، يجب معالجة الفوارق الهيكلية والمزمنة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن أهم الأمثلة على هذه الفوارق تقديم الإعانات الزراعية في عدد كبير من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع أن الأسس السليمة المتعارف عليها للمنافسة في الأسواق العالمية تستدعي وقف هذا الدعم، لم تحدّد العديد من البلدان الصناعية الكبرى موعداً نهائياً لإلغائه[65].

وقد وُضع الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية في الأصل بنيّة تحديد غايات طموحة للإصلاح في البلدان المتقدمة. وفشل هذا الهدف في معالجة الطابع الهيكلي لعدم التكافؤ في العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، خصوصاً في مجالات التجارة والتمويل والهجرة. وهذا الهدف هو الوحيد بين الأهداف الإنمائية للألفية الذي لا يتضمن أية غايات ملموسة تلزم البلدان المتقدمة بإدخال تغييرات حقيقية على سياساتها وممارساتها. فالغايات الوحيدة التي يتضمنها هذا الهدف وتتصل بالبلدان المتقدمة هي تخصيص نسبة 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، واتخاذ بعض التدابير لتخفيف عبء الدين

على البلدان النامية. ويرى بعض النقاد أنّ الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي ينبغي أن تكون أساساً للهدف 8، بالكاد تعدو كونها محاولة للترويج لفكرة المساعدات المشروطة. وحتى فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين وتعزيز القدرة على تحمل الديون، لا يعالج هذا الهدف الأسباب الجذرية لمشاكل الديون. فهو لا يلزم البلدان المتقدمة بإجراء التدقيق المالي الذي قد يساعد في تصنيف الديون على نحو أفضل، ولا يلزمها بسن التشريعات اللازمة لحل المشاكل المتصلة بالدين[66].

ويجب أن يعترف المعنيون بصياغة إطار عالمي جديد للتنمية بضرورة إدخال إصلاحات حقيقية على المؤسسات الدولية التي تتحكم بالعلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وعلى الممارسات التي تحدد طبيعتها. ويجب بذل جهود حثيثة لبناء شراكة حقيقية بين أطراف تجمعها علاقات متكافئة على الساحة الدولية[67]. وهذه الجهود ينبغي بذلها ليس على المستوى الدولي فقط، بل أيضاً على المستوى الإقليمي، بما أن العلاقات بين البلدان النامية تتعزز في سياق التعاون الإقليمي. وإذا ما تعثرت جهود التعاون العالمي في المستقبل، فمن المرجح أن تتخذ مبادرات هامة على الصعيد الإقليمي للتعاون من أجل التنمية.

2- معالجة غياب البعد الإقليمي

سلطت أزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2010 الضوء على هشاشة النظم العالمية لإمدادات الغذاء، وعلى فشل نظم عمل الأسواق المالية وأسواق السلع، وعلى أهم نقاط الضعف التي تشوب آليات الحكم العالمية. وقد ظهر الترابط بين مختلف أركان الاقتصاد العالمي جلياً في سرعة انتقال عدوى الأزمة المالية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مختلف أنحاء العالم، واضطراب الأسواق المالية العالمية في الآونة الأخيرة نتيجة لأزمة الديون السيادية في أوروبا. ويدلّ ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة وتقلّبها الشديد والمتزايد على إهمال الزراعة على مدى عقود من الزمن، وعلى تداعيات تغيّر المناخ، وازدياد مخاطر التعرض للكوارث والتأثر بها، واستخدام الأراضي لإنتاج الوقود الحيوي على حساب إنتاج الغذاء، بالإضافة إلى عواقب المضاربات في أسواق الطاقة والسلع. وقد وضعت هذه الأزمات الدولية عقبات جسيمة أمام المساعي الهادفة إلى التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية ووضع إطار للتنمية بعد عام 2015.

وتحمل الاتجاهات الطويلة الأجل تحديات تنموية كبيرة. فقد ازداد عدد سكان العالم بمقدار ملياري نسمة خلال الربع الأخير من القرن الماضي، أي بمعدل 78 مليون نسمة في كل عام. ويعني الانفجار السكاني في بعض البلدان الأكثر فقرا في العالم أن توليد فرص العمل سيبقى أحد التحديات الاقتصادية الكبرى التي سيواجهها العالم في العقود المقبلة. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2050، سيكون على الاقتصاد العالمي تأمين العيش الكريم لأكثر من 9 مليارات شخص، يتوقع أن يكون 85 في المائة منهم من سكان العالم الذي يُعرف اليوم بالنامي.

وفي ذلك العالم، يتوقع أن تسجّل أفريقيا وحدها نصف الارتفاع المطلق في عدد السكان، وأن تأوي ربع سكان العالم تقريباً بحلول عام 2050[68]. كذلك، يُقدّر أن يعيش 70 في المائة من سكان العالم في مناطق حضرية بحلول عام 2050، وذلك في البلدان

النامية على الأرجح. ولن يتمكن عدد كبير من هذه البلدان من تلبية المطالب الملحة للحصول على فرص العمل اللائق، والسكن الملائم، والخدمات الحضرية الأساسية[69].

وإزاء هذه التحديات التي تواجه العالم والتناقضات التي تنتشر في أنحائه، يبدو أنه قد أصبح من الضروري تعزيز البعد الإقليمي، خصوصاً بين البلدان النامية، في عمليات التحليل ووضع السياسات. وعند وضع إطار جديد للتنمية لما بعد عام 2015 يتضمن أهدافاً عالمية جديدة، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للأولويات والحلول الإقليمية. والمنطقة العربية خير دليل على أهمية أخذ المنظور الإقليمي في الاعتبار عند وضع الأهداف العالمية للتنمية ومعايير الأداء المتصلة بها. فتوظيف الشباب في سن 14 إلى 24 سنة، مثلاً، يفرض تحدياً جسيماً على المنطقة العربية بأسرها. ومع أن النمو المطلق في أعداد الشباب العاملين كان كبيرا على مدى العقدين الماضيين، نتيجة لتسارع وتيرة النمو السكاني في المنطقة العربية، انخفضت النسبة الإجمالية لليد العاملة الشابة إلى عدد السكان من 27.2 في المائة إلى 24.3 في المائة في الفترة بين 1999-2009[70]. وفي حين كانت نسبة الشباب العرب من القوى العاملة العربية تبلغ 41 في المائة في عام 2009، لم تمثّل الشابات العاملات سوى 14 في المائة من مجموع الشباب في السنة نفسها. ولهذه الأسباب تعتبر بطالة الشباب أحد التحديات الرئيسية في المنطقة. وقد أشارت التقديرات إلى أنّ بطالة الشباب ارتفعت كثيراً بحيث بلغت نسبتها 24 في المائة في الفترة 2005-2011، أي أكثر من ضعف متوسط معدّل البطالة في العالم وأكثر من نصف مجموع العاطلين عن العمل في المنطقة العربية[71].

ويرى البعض أنّ الإحباط الناتج من قلة فرص العمل، لا سيما لدى الشباب، شكّل أحد الدوافع الرئيسية وراء التطورات الاجتماعية والسياسية التي هزّت المنطقة العربية، مع أن أشكالا أخرى من إقصاء الشباب، مثل استبعادهم من الحياة السياسية، أدت هي أيضاً دوراً رئيسياً في تلك التطورات. فقد بدأت أعداد متزايدة من المجتمعات العربية تبحث جاهدة عن نموذج جديد للتنمية، لا يرتكز على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق فحسب، بل أيضاً على قضايا أوسع نطاقا هي الشمول والمشاركة والعدالة الاجتماعية والحكم والديمقراطية والحرية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت مكاسب النمو تتركز أكثر فأكثر في يد النخب السياسية والاقتصادية في بلدان المنطقة التي فرضت عقداً اجتماعياً قائماً على حرمان المواطنين من الحرية السياسية كثمن لحصولهم على بعض الخدمات، مثل العمل في الوظائف الحكومية، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والإعفاء من الضرائب أو تخفيضها، والإعانات الغذائية ودعم خدمات الطاقة[72]. ويجب أن تعمد المنطقة، من دون أي تأخير، إلى معالجة النمط المتعدد الأبعاد للإقصاء، والذي لم يخصص له إطار الأهداف الإنمائية للألفية الحيز اللازم[73]. كذلك، آن الأوان لينتهي الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لفلسطين، ليس فقط بفعل آثاره المدمرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد المحتل وشعبه، بل أيضاً لما يحمله من مخاطر تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. وفي ضوء هذه الاعتبارات، تبرز ضرورة اعتماد منظور إقليمي قادر على

توفير الأسس القوية والصلبة اللازمة لوضع خطة إنمائية تعالج المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة.

وقد يساعد تحليل حالة الأهداف الإنمائية للألفية من منظور إقليمي، أي على مستوى المنطقة بأسرها، في وضع سياسات تسمح بالتصدي للأزمات العالمية بكفاءة أكبر. فبينما استطاعت بلدان عربية عديدة البقاء بمنأى عن الأزمة الاقتصادية التي هزّت العالم حديثاً، أو تلافت تداعياتها نتيجة لاعتماد السياسات الواقية من التقلبات الاقتصادية بكفاءة، عجزت أقل البلدان العربية نمواً عن اتخاذ التدابير المالية والنقدية اللازمة لذلك فتعثرت مسيرة تقدمها باتجاه تحقيق عدد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذا كان بالإمكان استخلاص عبرة أساسية من ذلك، فهو أن التحديات الإقليمية تتطلب حلولا إقليمية لمعالجتها. فقد أصبح مسلماً به، مثلاً، أن الحد من البطالة شرط أساسي لإحكام القبضة على الفقر، ولتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالكفاءة في اعتماد واستخدام سياسات تقدّمية في التجارة والاستثمار والاقتصاد، وإنشاء آليات للتنسيق الإقليمي، كلها تدابير قد تساعد في توليد أعداد كبيرة من فرص العمل المنتج والضروري للاستمرار بالتقدم في مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية. وتدل بعض الإنجازات التي حققتها دول شرق آسيا على صعيد التنمية في الآونة الأخيرة على أهمية اعتماد تلك السياسات.

ولكي يؤدي نهج التنمية من منظور إقليمي إلى إحراز تقدم حقيقي باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي بذل جهود أكبر لتحديد وبناء الآليات المؤسسية القادرة على المساعدة في دفع العملية الإنمائية على المستوى الإقليمي إلى الأمام. فمن الواضح، مثلا، أنه هناك حاجة لوضع آليات يمكنها تسهيل التشاور والتعاون بين البلدان الواقعة في نفس المنطقة، أو حتى في نفس مجموعة البلدان ضمن المنطقة الواحدة. وقد نجحت اللجان الإقليمية في حشد الجهود لبناء القدرات في مجالات جمع البيانات، وإعداد الإحصاءات، ورصد التقدم باتجاه الأهداف والغايات. ويمكن لهذه اللجان أن تؤدي دوراً أساسياً في مساعدة البلدان على تكييف أي مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية العالمية حسب الظروف الإقليمية ودون الإقليمية، وأيضاً في تعزيز تبادل أفضل الممارسات ضمن المنطقة الواحدة أو بين المناطق. وسيتعيّن على هذه اللجان أن تقدم، ضمن نطاق صلاحياتها، المشورة للحكومات بشأن السياسات، كي تساعدها في تحويل الأهداف العالمية إلى غايات وطنية واقعية وتحديد السياسات والتدابير المالية اللازمة لتحقيق هذه الغايات. وينبغي التأكيد على أنّ تقديم المشورة للحكومات يعني اقتراح مجموعة متنوعة من السياسات، وإعطاءها فرصة حقيقية لكي تقيّمها وتختار منها السياسات التي تراها ناجعة للتغلب على التحديات التي تواجه بلدانها. ومن أسس هذه المشورة احترام سيادة هذه البلدان على قراراتها الإنمائية، ضمن إطار الأهداف العالمية.

ولتحقق هذه المبادرات الإقليمية الزخم اللازم، يجب تعديل هياكل الحكم العالمية، لتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق الأولويات والسياسات الإقليمية. وإذا ركز الإطار العالمي على تحليل الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة بكل منطقة، فسيتمكن من تشجيع اختيار سياسات أكثر كفاءة على الصعيد الإقليمي، معززاً بذلك القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

ويتطلب اعتماد نهج مختلف تجاه التنمية تغيير طريقة التفكير على مستوى العالم وتعديل الهياكل المؤسسية القائمة، فالأطر المتعددة الأطراف للتجارة والتمويل والبيئة تفتقر إلى التنسيق اللازم فيما بينها. كما أنها تختلف من حيث تركيبة العضوية في كلّ منها، وفي توزيع النفوذ والسلطة بين الدول الأعضاء. وقد وُجّه سيل كبير من الانتقادات إلى "النقص في الديمقراطية" الذي يشوب المؤسسات المالية الدولية. وهذه الشوائب، بالإضافة إلى تحفظ بعض البلدان على الأطر المتعددة الأطراف، دفعت هذه البلدان إلى البحث عن حلول إقليمية، لا سيما في مجال السياسات التجارية والمالية.

هاء- ملاحظات ختامية

يمكن القول إن دور الأهداف الإنمائية للألفية في رسم ملامح عمل الأمم المتحدة في الشأن التنموي الدولي كان أقوى تأثيراً من أية مبادرة عالمية للتنمية، وأيضاً من أي ميثاق أو عقد للأمم المتحدة للتنمية التي امتدت على مدى الفترة من 1960 إلى 2000. فقد أدّت هذه الأهداف دوراً أساسياً في وضع أهم قضايا التنمية في صلب النقاش والعمل الدوليين، بما في ذلك الفقر، والجوع، والمساواة بين الجنسين، والحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي، والدين الخارجي، والمعونة الدولية. وساهم إطار هذه الأهداف في بناء شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية على أساس أولويات متفق عليها دولياً، وفي حشد الجهود الدولية الرامية إلى تلبية تلك الأولويات.

لكن من الواضح أن الوقت قد حان لتحسين هذا الإطار. وينبغي، مثلاً، إيلاء اهتمام أكبر في خطة التنمية لما بعد عام 2015 للأهداف ومجالات السياسات التي تُعتبر الآن أساسية لإحراز تقدم باتجاه التنمية البشرية في المستقبل. أما المهمة الشاقة والملحّة، فهي تضمين تلك الخطة عدداً من أهداف التنمية المستدامة التي باتت تكتسب أهمية كبيرة نتيجة لمقررات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20)، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيو 2012، والأهم من ذلك نتيجة للتغيرات الكبيرة التي طرأت على الأوضاع البيئية في العالم. ومن المسلّم به أنه لا يمكن لأي إطار دولي للتنمية المستدامة نتج من تبادل الآراء حول الأهداف الإنمائية ومن تقييمها أن يؤدي إلى تقدم حقيقي باتجاه التنمية، ما لم يتضمن آليات ومسارات مترابطة ومتوازية تندرج ضمن إطار إنمائي عالمي واحد تشرف عليه الأمم المتحدة.

ومن المتفق عليه ضرورة وضع خطة تكون فعلاً عالمية، وتنصّ على مسؤوليات مشتركة تقع على عاتق البلدان. وهذا يتطلب إصلاح آليات الحكم العالمية[74]. ومن المعروف أيضاً أنه يجب أن ترتكز الخطة العالمية المرتقبة على أربعة أبعاد إنمائية رئيسية: التنمية الاقتصادية الشاملة، والتنمية الاجتماعية الشاملة، والاستدامة البيئية، والسلم والأمن.

ومن مزايا هذا التقرير، الذي اشتركت اللجان الإقليمية الخمس في إعداده، أنه يسلط الضوء على أهمية المنظور الإقليمي في نهج التنمية، باعتباره من أكثر الآليات كفاءة في التوفيق بين وضع أية خطة عالمية للتنمية على الصعيد العالمي، وتنفيذها على الصعيد الوطني. وقد أظهر النقاش حول الحراك العربي أنّ معالجة التحديات الإنمائية الخاصة بكل منطقة تتوقف، إلى حد بعيد، على إيجاد حلول من المنطقة نفسها.

ثانياً- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

ألف- مقدمة

توفر الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً للتنمية وتضم غايات محددة بفترة زمنية وقابلة للقياس. ويستعرض هذا الفصل التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف والتفاوت في التقدم بين البلدان والمناطق، ويتناول تأثير إطار الأهداف الإنمائية للألفية على المناقشات المتعلقة بالسياسات وتحديد الأولويات لما بعد المهلة المحدّدة.

باء- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي

وكما نوقش في الفصل الأول، وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية خطة عالمية مشتركة للقضاء على الفقر ووضع التقدم البشري في مقدمة خطة التنمية العالمية. ومن مواطن القوة في الإطار تعريفه البسيط بأنه مجموعة من الأهداف والغايات الملموسة والمحددة زمنياً التي يمكن رصدها بمؤشرات معينة. وأتاح هذا الإطار إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف على كافة الأصعدة (العالمية والإقليمية والوطنية). فعلى سبيل المثال، يعرض تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2012[1] خرائط لمناطق مختلفة في العالم مع المؤشرات لأعوام مختلفة بالمقارنة مع الأهداف المحددة لعام 2015. وتقوم اللجان الإقليمية أيضاً بتقييم التقدم المحرز في البلدان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنشر تلك النتائج في التقارير الإقليمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويعرض هذا الجزء بعض هذه النتائج التي لن تكون قابلة تماماً للمقارنة لأن التقارير الإقليمية تتبع منهجيات مختلفة.

1- التقدم المحرز في أفريقيا

أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلسلة من التقارير، عرضت فيها أداء بلدان القارة الأفريقية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام 2012، نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي لأفريقيا تقريراً مشتركاً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا[2]. ويرصد التقرير أداء 44 مؤشراً من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية حسب التصنيف التالي: تقدم سريع، تقدم جيد، تقدم معتدل، تقدم ضئيل، تقدم بطيء، ما من تقدم، عدم توفر بيانات حديثة. ويلخص الجدول 2 التقدم المحرز نحو الأهداف في عموم القارة الأفريقية.

وقد تراجع الفقر في أفريقيا بفضل النمو الاقتصادي المطرد الذي شهده العقد الماضي.

الجدول 2- التقدم المحرز في أفريقيا

الأهداف والغايات من إعلان الألفية	حالة الإنجاز	ملاحظات
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	تعثر	• انخفاض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار في جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها من 56.5 في المائة إلى 47.5 في المائة بين عامي 1990 و2008
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	على المسار: معدل الالتحاق الصافي	• تجاوز معدل الالتحاق بالمدارس نسبة 80 في المائة • بقاء قضايا نوعية التعليم مطروحة • توقع ألا يحقق معظم البلدان الغايات المحددة
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	على المسار	• إحراز تقدم جيد في التعليم الابتدائي ولكن استمرار التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي • ارتفاع نسبة التمثيل في البرلمان
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الطفل	خارج المسار	• تراجع بطيء
الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية	خارج المسار	• تراجع بطيء
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	خارج المسار	• تراجع في الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا سيما في الجنوب الأفريقي، نظراً للتغيرات السلوكية وإمكانية الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات العكسية ولكن هذا الانخفاض ليس سريعاً بما يكفي لتحقيق هذه الغاية
الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية	على المسار: تحسّن إمدادات المياه	• توفر خطط إعادة التحريج في عدد قليل من البلدان • ارتفاع ضئيل في الحد الأدنى من الانبعاثات في معظم البلدان • انخفاض استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بأكثر من 50 في المائة

المصدر: ECA, 2012a.

وتحقق المنطقة نتائج جيدة على صعيد مؤشرات عدة مثل تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، ومعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإمكانية الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات العكسية، وحصة المرأة من العمل المأجور في القطاع غير الزراعي. ومع أن المؤشرات المتعلقة بالأهداف 4 و5 و6 قد حققت تقدماً إيجابياً، لا يزال مستوى وفيات الأطفال والأمهات مرتفعاً جداً في الكثير من البلدان في المنطقة. ويتناول التقرير أيضاً الأبعاد المختلفة لعدم المساواة كالأبعاد المكانية والاجتماعية والجغرافية والدخل. ويقترح على واضعي السياسة تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وتحقيق المساواة في توزيعها في القارة.

2- التقدم المحرز في آسيا والمحيط الهادئ

أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبنك التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من التقارير الإقليمية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ليس فقط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل، ولكن في المناطق دون الإقليمية وعلى صعيد كل بلد أيضاً. وتستند جداول تصنيف التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية العالمية[3] وتستخدم على الأقل نقطتي قياس يفصل بينهما ما لا يقل عن ثلاث سنوات منذ عام 1990 فتصنف البلدان أو المناطق أو المناطق دون الإقليمية ضمن المجموعات الأربع التالية:

- الإنجاز الكامل: حققت الغاية المحددة لعام 2015
- على الطريق إلى الإنجاز الكامل: من المتوقع أن تحقق الغاية بحلول عام 2015
- تقدم بطيء نحو الإنجاز: من المتوقع أن تحقق الغاية ولكن بعد عام 2015
- لا تقدّم نحو الإنجاز: لا تحقق أي تقدم أو تتراجع

ويفيد التقرير الأخير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[4] بأن المنطقة ككل قد بلغت الغايتين المتعلقتين بخفض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم بنسبة النصف وخفض نسبة الأشخاص المحرومين من مياه الشرب المأمونة بنسبة النصف أيضاً. وأحرزت المنطقة تقدماً في بعض المجالات كالتكافؤ بين الجنسين في مراحل التعليم الثلاث؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسل؛ وزيادة المناطق المغطاة بالغابات والمناطق المحمية؛ والحد من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون. وعلاوة على ذلك، تمضي المنطقة نحو كفالة التحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية.

وفي المقابل تصنف المنطقة في خانة الإنجازات البطيئة في المجالات التالية: خفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن؛ وخفض وفيات الرضع والأمهات والأطفال؛ وزيادة إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية للأمم؛ وزيادة إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً إلى سد الفجوات في مجالي الصحة والتغذية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تستطع المنطقة إبقاء

الأطفال ملتحقين بالمدارس الابتدائية. وتتراجع المنطقة أو لا تحرز أي تقدم في مجال واحد هو مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتراجعت بلدان المنطقة باستثناء الصين والهند، فيما يتعلق بمؤشر الغطاء الحرجي.

ويعرض الجدول 3 موجزاً عن التقدم المحرز في المنطقة ككل وفي مجموعات مختارة من البلدان على صعيد مؤشرات محددة ويبين أن هذا التقدم متفاوت بين المناطق ومجموعات البلدان. وقد أحرزت منطقتا شمال آسيا وآسيا الوسطى التقدم الأكبر إذ تسجلان أعلى عدد من المؤشرات المصنفة في إطار تجاوز الإنجاز المتوقع أو على الطريق إلى تحقيقه. ولم تحرز منطقة جنوب شرق آسيا أي تقدم أو سجلت تراجعاً فيما يتعلق بمؤشرين هما: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغطاء الحرجي. وانحصر الغطاء الحرجي أيضاً في جنوب آسيا (باستثناء الهند)، وفي منطقة المحيط الهادئ. وعلى المستوى القطري، كان التقدم في البلدان المتوسطة الدخل أكبر منه في البلدان المنخفضة الدخل.

الجدول 3- التقدم المحرز في آسيا والمحيط الهادئ ومجموعات معيّنة من البلدان

الهدف	1	2	3	4	5	6	7
	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي الالتحاق بالتعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	معدل وفيات الرضع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل الولادات تحت إشراف اختصاصيين معدل وفيات الأمهات	انتشار الحمل الإصابات بالسل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	مرافق الصرف الصحي الأساسية مياه الشرب المأمونة استهلاك المواد المستنفدة للأوزون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المناطق المحمية الغطاء الحرجي
آسيا والمحيط الهادئ	● ► ■	► ■ ■	● ● ●	■ ■	■ ■ ■	● ● ●	■ ● ● ► ● ●
باستثناء الصين والهند	► ● ■	► ■ ■	● ● ●	■ ■	■ ■ ■	● ● ●	■ ► ● ► ● ●
جنوب شرق آسيا	► ● ■	● ■ ►	● ● ●	■ ■	■ ■ ■	● ◄ ●	► ● ● ► ● ●
جنوب آسيا	■ ■ ►	■ ■ ►	■ ► ●	■ ■	■ ■ ■	● ● ●	■ ■ ● ► ● ●
باستثناء الهند	■ ► ■	■ ■ ■	► ■ ►	■ ■	■ ◄ ■	◄ ● ●	◄ ■ ● ► ● ●
جزر المحيط الهادئ		■	► ◄	■ ■	■ ■ ■	● ●	■ ● ● ► ● ●
باستثناء بابوا غينيا الجديدة		◄ ■	● ● ●	■ ■	◄ ■ ■	● ●	■ ■ ● ► ● ●
شمال آسيا وآسيا الوسطى	■	● ● ◄	● ● ●	■ ■	■ ● ●	● ● ●	■ ■ ● ► ● ●
باستثناء الاتحاد الروسي	● ■ ■	● ● ◄	● ● ◄	■ ■	● ■ ■	● ● ●	■ ■ ● ► ● ●
أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ	■ ■ ■	■ ■ ■	■ ● ●	■ ■	■ ■ ■	● ● ●	■ ■ ● ► ● ●
البلدان المنخفضة الدخل في آسيا والمحيط الهادئ	► ■ ■	► ■ ■	● ● ●	■ ■	■ ■ ■	● ● ●	■ ■ ● ► ● ●
البلدان المتوسطة الدخل في آسيا والمحيط الهادئ	■ ● ■	► ■ ►	● ● ●	■ ■	■ ■ ■	● ● ●	■ ● ● ► ● ●

● إنجاز كامل ► على طريق الإنجاز الكامل ■ تقدّم بطيء نحو الإنجاز ◄ لا تقدّم/تراجع

المصدر: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Asian Development Bank, and United Nations Development Programme (2012). *Accelerating equitable achievement of the MDGs: Closing gaps in health and nutrition outcomes*. Bangkok: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.

وفي بعض المجالات كالحد من وفيات الأطفال والرضع والأمهات كان التقدم بطيئاً في كل مجموعات البلدان. وعلى المستوى القطري تتضح الفوارق في التقدم المحرز كما هو مبيّن في القسم التالي.

3- أوروبا وآسيا الوسطى[5]

قبل الأزمة المالية العالمية التي حدثت بين عامي 2008 و2009 أحرزت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقدماً ملحوظاً في كل المجالات تقريباً، ولكن مع الإنكماش الاقتصادي الحاد الناجم عن هذه الأزمة والانتعاش البطيء منذ عام 2009 انخفضت وتيرة هذا التحسن كثيراً. إذ أدت الأزمة إلى تفاقم البطالة والفقر في معظم أنحاء المنطقة وإلى عجز مالية الحكومة فانخفضت الموارد المتاحة لتحسين التعليم والبنى الأساسية للصحة وضمان الحفاظ على دخل الأسر المنخفضة الدخل. وأدى تفاقم مشكلة الديون السيادية في الاقتصادات المتقدمة إلى تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية الهادفة إلى سد الثغرات في التمويل في الكثير من البلدان النامية. والآفاق الاقتصادية للسنة المقبلة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ضعيفة جداً لذا على البلدان الأعضاء زيادة تركيز جهودها لتتمكن من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ولكن حالات الفقر والجوع ونقص فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية ليست منتشرة في الاقتصادات الناشئة في أوروبا، والقوقاز، وآسيا الوسطى، بقدر ما هي منتشرة في أجزاء أخرى من العالم النامي. وبالتالي تنحصر أشكال الحرمان بشكل متزايد بالفئات المهمشة بما في ذلك الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقات، والعاطلين عن العمل لفترة طويلة، وفي حالات قليلة، النساء والفتيات.

ويمكن تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بأقل كلفة إذا ركزت السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبعها الحكومات على تحقيق الإنصاف بين المجتمعات وعلى تحسين مستويات المعيشة وإذا صممت بطريقة أفضل لتشمل الفئات المحرومة. وبشكل عام أحرز التقدم الأكبر في الدول الحديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي من جنوب شرق أوروبا. ولكن مع ارتفاع البطالة و/أو انخفاض الدخل اضطرت الأسر المعيشية في هذه البلدان إلى الاقتصاد ليس في الكماليات ووسائل الراحة وحسب ولكن في الضرورات أيضاً.

والشريحة الدنيا من البلدان المنخفضة الدخل في القوقاز وآسيا الوسطى، والاقتصادات الأقل تقدماً نسبياً التي تمر بمرحلة إنتقالية في جنوب شرق أوروبا شهدت تأخراً أو خروجاً عن المسار المتوقع، وكذلك في مستوى الأداء من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذه الاقتصادات الناشئة لجأت الحكومات إلى تقليص الإنفاق العام على الخدمات الصحية أو تقييد إمكانية الوصول إليها ما انعكس سلباً على مسار التقدم في قطاع الصحة وباتت الأسر المحدودة الدخل غير قادرة على تسديد الفارق، إذ أصبح عليها أن تنفق المزيد من حسابها الخاص على الرعاية الطبية والمستحضرات الصيدلانية. وكان التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وأوبئة السل المقاوم للأدوية المتعددة مخيباً للآمال في معظم أنحاء المنطقة. وجرى تحسين حماية الإنفاق على التعليم العام والخاص. ولكن على صعيد بعض الغايات لا سيما في مجال البيئة، لم تحرز معظم

المناطق أي تقدم، لذا من الأهمية تعديل الأنشطة الواسعة للاقتصاد فبعض هذه الأهداف لم تحقق بعد حتى في الاقتصادات المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

وتتزايد المخاوف حول الاستدامة المالية لشبكات الأمان الاجتماعي ونظم التأمين الاجتماعي القائمة بسبب الارتفاع الكبير في الدين السيادي الناجم عن الأزمة المالية التي تشهدها المنطقة ككل وأدائها الضعيف نسبياً في تحقيق النمو وشيخوخة السكان. وهذه النظم بحاجة إذاً إلى تغييرات جذرية في تصميم مؤسساتها.

4- التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقارير عدة لتقييم التقدم المحرز في المنطقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونشرت تقريرها الأخير في عام 2010. ويركز التقييم على غايات ومؤشرات كمية جرى تكييفها لتعبر عن الوقائع الإقليمية. وفي حالة الفقر المدقع، استخدمت خطوط الفقر الوطنية القابلة للمقارنة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية. وكانت هذه الخطوط أعلى من خط الفقر المحدد على الصعيد الدولي (1.25 دولار أمريكي في اليوم)، وبالتالي فإن مستوى الفقر المدقع في المنطقة أعلى. وفي مجال الهدف 2 إستند تقييم التقدم المحرز إلى معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي حسبما ورد في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. لذا، تختلف النتائج الواردة في التقرير الإقليمي الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تلك الواردة في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية العالمي[6].

ويبين التقرير أن التقدم الذي أحرزته المنطقة ككل، لا سيما في الحد من الفقر المدقع كان خلال الفترة الممتدة بين عامي 2002 و2008 أي قبل الأزمة المالية العالمية ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة الحفاظ على وتيرة التقدم هذه. وتسير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل على المسار الصحيح لتحقيق الغايات المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والحد من وفيات الأطفال وزيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. في المقابل، لم تحرز المنطقة تقدماً كافياً فعلى صعيد أربع غايات من أصل الغايات التسع التي شملها التقييم، وهي نقص التغذية، وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين في البرلمانات الوطنية، ووفيات الأمهات.

ويعرض الجدول 4 النتائج التي توصل إليها تقييم التقدم المحرز في المنطقة ككل، وفي المنطقتين دون الإقليميتين أي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[7]. ويبين الجدول أن منطقة أمريكا اللاتينية أحرزت التقدم نفسه الذي أحرزته المنطقة ككل وأن منطقة البحر الكريبي تقدمت بوتيرة أسرع منها في المنطقة ككل في مجال الحد من نقص التغذية. ولكن بوتيرة أبطأ في ضمان إتمام الأطفال لمرحلة التعليم الابتدائي، وخفض معدل وفيات الأطفال وزيادة إمكانية حصول السكان على خدمات الصرف الصحي.

5- التقدم المحرز في البلدان العربية

في المنطقة العربية، أصدرت الإسكوا سلسلة من التقارير التي تتضمن استعراضاً عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحليلاً للسياسات ذات الصلة، وذلك بالتعاون مع جامعة

الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة الإقليمية. ويبيّن التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011 أن إخفاق عملية التنمية تعود إلى الحاجة إلى التغيير السياسي وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يبدأ بالتغيير السياسي[8]. ويشير التقرير إلى مجموعة من التحديات الإقليمية الحالية، بما فيها (أ) غياب الديمقراطية، وضعف الإدارة، وعدم فعالية المؤسسات؛ (ب) البطالة وتوسع النشاط الاقتصادي غير المهيكل وذي الإنتاجية المنخفضة؛ (ج) الفقر وعدم المساواة؛ (د) التمييز ضد المرأة والشباب؛ (ه) الصراع والاحتلال؛ (و) ضعف التكامل الإقليمي؛ (ز) الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية؛ (ح) النقص في توفر البيانات وضعف ونوعيتها. وتعد الإسكوا التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2013 بالتعاون مع جامعة الدول العربية. ويتناول هذا التقرير أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ويبحث في المجالات التي نجحت والتي لم تنجح تماماً في المنطقة. وسيقدم التقرير أربعة مقترحات محددة للسياسات العامة على الأجلين القصير والمتوسط إلى الطويل (لما بعد عام 2015) تشمل تدابير الإغاثة الفورية، والحماية الاجتماعية، وإصلاح الإدارة، والشراكات الإقليمية.

وأعدت الإسكوا أيضاً تقريراً إحصائياً يرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية[9]، ويقيّم إمكانيات تحقيق هذه الأهداف والغايات ذات الصلة، ويحدد الحاجة إلى وضع سياسات محددة الأهداف عند الاقتضاء. ويعرض التقرير أوجه التفاوت على المستويات دون الإقليمية[10] والوطنية ودون الوطنية، ويركز على عدم المساواة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين النساء والرجال، والفتيات والفتيان.

ويشير التقرير إلى أن المنطقة تسير على المسار الصحيح من حيث معدلات التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي وبقائهم فيه، وحققت غاية إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. في المقابل لا يزال تمكين المرأة هدفاً بعيد المنال، ومستويات الفقر ونسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية ونسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية مرتفعة ولا تسير المنطقة على المسار الصحيح لتحقيق هذه الغايات. وانخفض معدل وفيات الرضع والأطفال انخفاضاً ملحوظاً. وتتقدم المنطقة بشكل جيد من حيث نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف مختصين إذ ارتفعت هذه النسبة منذ أوائل تسعينات القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً ولكن معدلات وفيات الأمهات ومعدلات الولادة بين المراهقات لا تزال خطيرة. لم يطرأ سوى انخفاض طفيف في معدل الإصابة بالسل منذ عام 1990. وفيما يتعلق بالهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، تراجع في المنطقة استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون إلى حد كبير في حين ارتفع كثيراً استخدام الموارد المائية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون منذ تسعينات القرن العشرين.

وأصدرت الإسكوا أيضاً عدداً من الملصقات وأطلس الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية[11] الذي يضم خرائط قابلة للمقارنة توضح المؤشرات والاتجاهات خلال السنوات الأخيرة وهو يقدم تحليل وصفي موجز للتقدم والتراجع المسجلين. وتساعد هذه الوثائق على تحديد الممارسات الجيدة والإنجازات المحققة نحو بلوغ الأهداف الوطنية. ويعرض الشكل 1 ملخصاً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2010 في 22 بلداً عربياً حسب الأهداف والغايات (المتوسطات المرجحة).

الجدول 4- التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

	الهدف 1			الهدف 2	الهدف 3	الهدف 4	الهدف 5	الهدف 7	
	الغاية 1-ألف	الغاية 1-جيم		الغاية 2-ألف	الغاية 3-ألف	الغاية 4-ألف	الغاية 5-ألف	الغاية 7-جيم	
	الفقر المدقع	نقص الوزن	نقص التغذية	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية	وفيات الأطفال	وفيات الأمهات	الحصول على مياه الشرب المأمونة	الحصول على خدمات الصرف الصحي
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	معتدل	معتدل	معتدل	مرتفع	معتدل	معتدل	مرتفع	مرتفع	منخفض
أمريكا اللاتينية	معتدل	معتدل	معتدل	مرتفع	معتدل	معتدل	مرتفع	مرتفع	منخفض
منطقة البحر الكاريبي	معتدل	معتدل	معتدل	معتدل	منخفض	معتدل	مرتفع	مرتفع	معتدل

المنطقة/مجموعة البلدان حققت الغاية أو تقترب من تحقيقها
المنطقة/مجموعة البلدانة على الطريق إلى تحقيق الغاية إذا استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها
المنطقة/مجموعة البلدان لن تحقق الغاية إذا استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها.
المنطقة/مجموعة البلدان لم تحرز أي تقدم نحو تحقيق الغاية أو سجلت تراجعاً.
البيانات غير متوفرة أو غير كافية

المصدر: ECLAC. (2010). *Achieving the Millennium Development Goals with equality in Latin America and the Caribbean: Progress and challenges*. Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, available from http://www.eclac.cl/cgi-bin/getprod.asp?xml=/publicaciones/xml/5/39995/P39995.xml&xsl=/mdg/tpl-i/p9f.xsl&base=/mdg/tpl-i/top-bottom.xsl.

الشكل 1- التقدم المحرز في البلدان العربية[12]

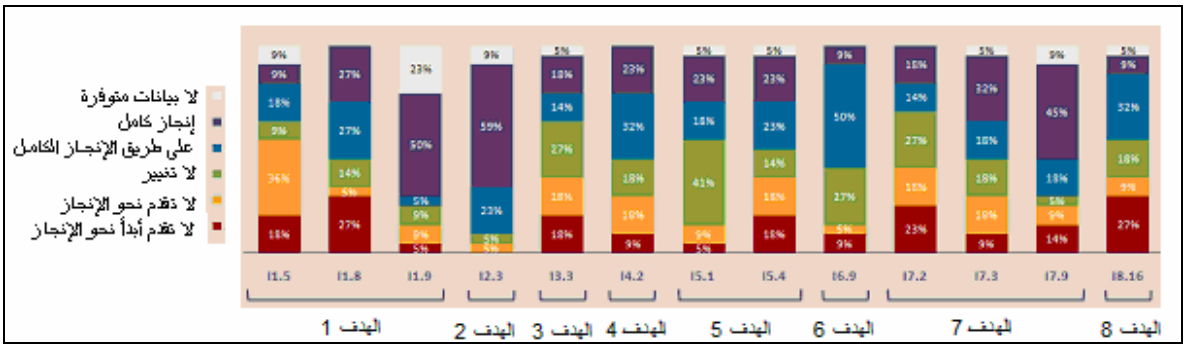

المصدر: Arab Millennium Development Goals Atlas (E/ESCWA/SD/2011/Technical paper.1).

ملاحظة: المؤشرات في أعمدة الرسم البياني هي:

11.5: فرص العمل إلى عدد السكان من الجنسين، بالنسبة المئوية.
11.8: الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون نقصاً معتدلاً أو حاداً في الوزن، بالنسبة المئوية.
11.9: السكان الذين يعانون نقص التغذية، بالنسبة المئوية.
12.3: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة، بالنسبة المئوية.
13.3: المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية، بالنسبة المئوية.
14.2: معدل وفيات الرضع (بين 0 و1 سنة)، لكل 1 000 مولود حي.
14.1: معدل الوفيات الأمهات، لكل 100 000 مولود حي.
15.4: معدل الولادات بين المراهقات، لكل 1 000 امرأة.
16.9: معدل الإصابة بالسل سنوياً، لكل 100 000 شخص (منتصف المدة).
17.2: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بآلاف الأطنان المترية.
17.3: استهلاك جميع المواد المستنفدة للأوزون بالأطنان المترية للأوزون المحتمل استنفاده.
17.9: نسبة السكان الذين يحصلون عن خدمات محسنة للصرف الصحي، المجموع.
18.16: معدل مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص.

جيم- استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منظور عدم المساواة

منذ عام 2000 ساهم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الحد من الفقر المدقع، والجوع، والأمية، وانتشار الأمراض؛ وفي زيادة الفرص المتاحة للنساء والفتيات؛ وفي بناء مجتمع مستدام بيئياً. وفي هذه النتائج المحققة دليل على تنفيذ غايات واضحة ولكن رصد تحقيق هذه الغايات بالاستناد إلى المعدلات الوطنية والعالمية قد يخفي في الكثير من الأحيان تفاوتات متزايدة بين السكان. لذا يشير هذا القسم إلى أوجه التفاوت/عدم المساواة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الصعيد العالمي إلى صعيد كل بلد.

1- التقدم على الصعيد العالمي

وكما يبين الفصل الأول في مجال التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي، عدة غايات قد تحققت أو أصبح تحقيقها قريباً قبل حلول الموعد النهائي في عام 2015[13]. وتشمل هذه الغايات الحد من الفقر، وتحقيق التكافؤ بين الفتيان والفتيات في التعليم الابتدائي، والوصول إلى مصادر محسنة للمياه. وتبين المؤشرات المختارة في الشكل 2 أن التقدم كان بطيئاً في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين ضمن الأسرة بدون أجر إلى إجمالي العمال من 67 في المائة في عام 1991 إلى ما يقدر بنسبة 58 في المائة في عام 2011 في جميع المناطق النامية وهذه النسبة عنصر أساسي لقياس فرص العمل غير المستقرة. ومع أن معدل وفيات الأمهات انخفض كثيراً بين عامي 1990 و2010، لا يزال هذا الانخفاض بعيداً عن الغاية المحددة لعام 2015. واستمر أيضاً ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية وسكان الأحياء الفقيرة. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في المناطق النامية قد ارتفع من 791 مليون شخص في الفترة الممتدة بين عامي 1995 و1997 إلى 836 مليون شخص في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2002، ووصل إلى 850 مليون شخص في الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2008، أي ما يعادل العدد المسجل في الفترة الممتدة بين عامي 1990 و1992.

2- أوجه التفاوت بين المناطق

لا يختلف التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد الغايات والمؤشرات وحسب إنما يختلف أيضاً بين المناطق والمناطق دون الإقليمية والبلدان وبين مختلف الفئات السكانية ضمن البلد الواحد. ويبين الشكل 3 أوجه التفاوت بين المناطق من حيث التقدم المحرز. وهو يقدم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ 16 مؤشراً في 9 مناطق دون إقليمية ويتضمن أربع فئات: (1) تحققت الغاية أو من المتوقع أن تتحقق بحلول عام 2015؛ (2) التقدم المحرز غير كاف لتحقيق الغاية المحددة إذا استمرت الاتجاهات السائدة؛ (3) لا تقدم أو تراجع؛ (4) البيانات غير متوفرة أو غير كافية. وبما أن الظروف الإنمائية الأساسية وتحديات التنمية مختلفة بين المناطق الأولية يجب أن تكون مقارنة الأداء بغاية الدقة. وقد تبدو إحدى المناطق دون الإقليمية متأخرة عن المناطق

الأخرى، في حين تكون قد أحرزت تقدماً كبيراً بالمقارنة مع سجلها التاريخي[14].

ويبين الشكل 3 أن بعض المناطق دون الإقليمية أحرزت تقدماً أكبر من غيرها. فيسجل شرق آسيا مثلاً الأداء الأفضل بين المناطق دون الإقليمية التسع وقد حقق أو من المتوقع أن يحقق 12 غاية من أصل 16 غاية بحلول عام 2015. ويلي هذه المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، اللذين حققا او من المتوقع أن يحققا 9 غايات من أصل 16 غاية، تليهما أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والقوقاز وآسيا الوسطى (8 غايات من أصل 16 غاية).

وفي القارة الأفريقية يسجل شمال أفريقيا الأداء الأفضل مقارنةً مع بقية القارة وذلك على صعيد كل الغايات تقريباً الواردة في الرسم البياني، باستثناء الغاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي لم يحرز فيها أي تقدم أو سجل تراجعاً، مع ان عدد الأشخاص المصابين متدنٍّ. وفي القارة الآسيوية، كان التقدم المحرز متفاوتاً أيضاً فحقق شرق آسيا أكبر عدد من الغايات التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2015، يليه جنوب آسيا (6 غايات) ثم غرب آسيا[15] (4 غايات). وعدد الغايات التي لم يحرز فيها أي تقدم أو شهدت تراجعاً هو نفسه في شرق آسيا وغرب آسيا وهذه الغايات هي تعميم التعليم الابتدائي، والتمثيل السياسي للمرأة في شرق آسيا؛ والقضاء على الجوع وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة في غرب آسيا. والواقع أنه في الإطار الأوسع لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ أوقيانوسيا هي المنطقة دون الإقليمية التي لديها أكبر عدد من الغايات التي من غير المرجح أن تحققها (5 غايات).

كان أداء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والقوقاز وآسيا الوسطى مماثلاً من حيث عدد الغايات التي حققتها، ولكن تختلف بينها المجالات التي يجب أن تحظى بالأولوية في المستقبل. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شملت المجالات التي لم يحرز فيها تقدم كاف الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة. وفي القوقاز وآسيا الوسطى، هناك ثلاثة مجالات اهتمام لم يحرز فيها أي تقدم أو شهدت تراجعاً وهي تعميم التعليم الابتدائي، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحصول على مصادر محسنة لمياه الشرب.

ويبين الموجز الوارد أعلاه أن رصد الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الكلي يمكن أن يخفي أوجه التفاوت على المستوى الأضيق. وبعبارة أخرى، إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي لا يعني بالضرورة تحقيق إنجازات في المناطق دون الإقليمية. فمن ناحية الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية حقق العالم الغاية المتعلقة بالحصول على مصادر محسنة لمياه الشرب قبل خمسة أعوام من الموعد النهائي المحدد بعام 2015. ولكن، لم يحرز في هذا المجال أي تقدم في منطقتين دون إقليميتين (هما أوقيانوسيا، والقوقاز وآسيا الوسطى) ولم يكن التقدم المحرز كافياً في ثلاث مناطق دون إقليمية أخرى (هي شمال أفريقيا، وجنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها، وغرب آسيا)، مع أن مستويات التغطية متفاوتة كثيراً بين هذه المناطق دون الإقليمية. والوضع ذاته في المجالات الرئيسية الأخرى كالحد من الفقر وتعميم التعليم الابتدائي.

الشكل 2- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حسب عدد من المؤشرات المختارة

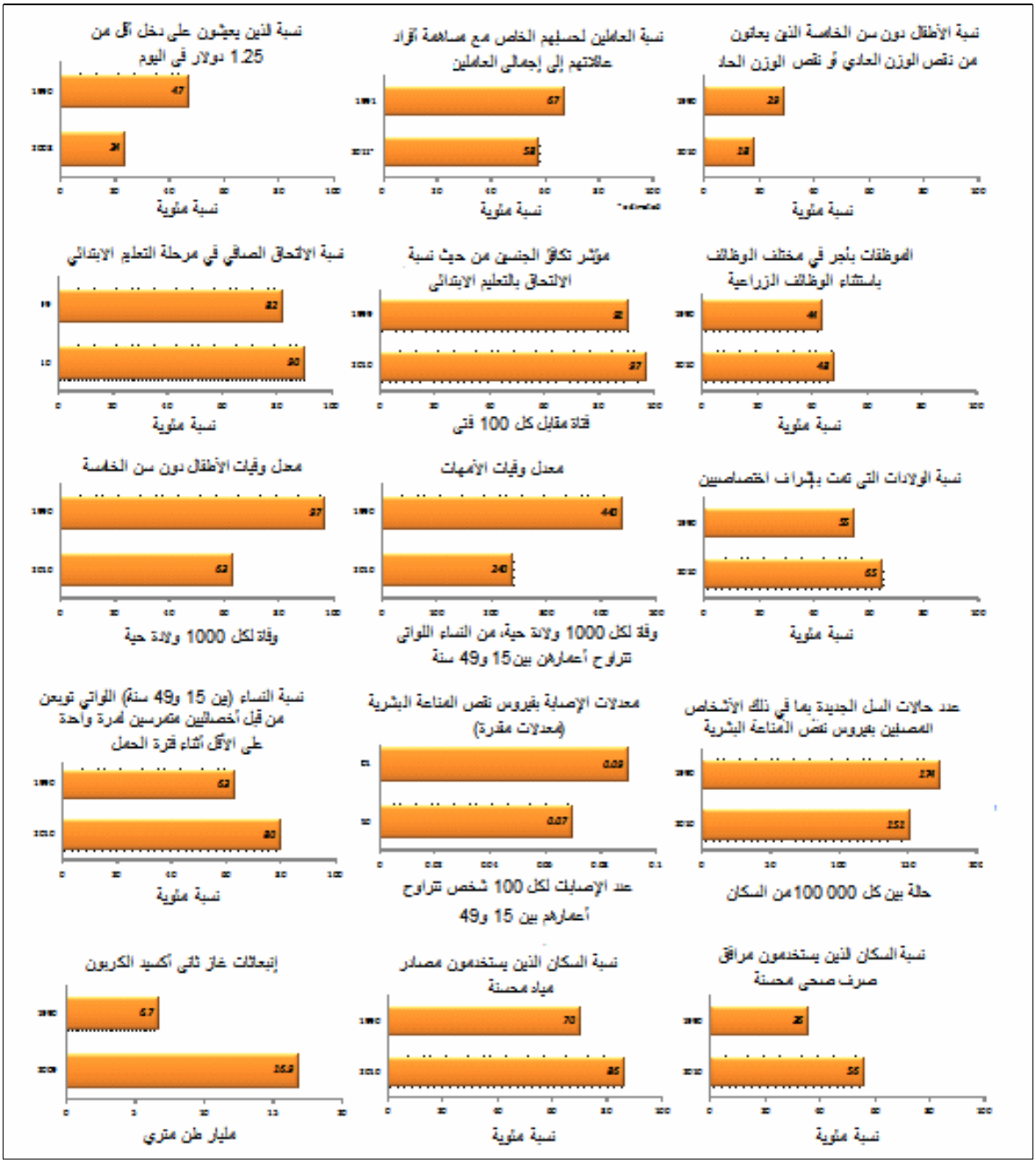

المصدر: The Millennium Development Goals Report 2012.

ملاحظة: تعرض الرسوم البيانية أرقاماً مجمعة عن عدد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لكل المناطق النامية بما فيها شمال أفريقيا، جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، القوقاز وآسيا الوسطى، شرق آسيا، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا، غرب آسيا، وأوقيانوسيا.

الشكل 3- خريطة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف والغايات	أفريقيا		آسيا				أوقيانوسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	القوقاز وآسيا الوسطى
	شمال	جنوب الصحراء الكبرى	شرق	جنوب - شرق	جنوب	غرب			
الهدف ١ | القضاء على الفقر المدقع والجوع									
الحد من الفقر المدقع بمقدار النصف	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر مدقع	مستوى فقر معتدل	مستوى فقر مرتفع	مستوى فقر مدقع	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر مدقع	مستوى فقر معتدل	مستوى فقر منخفض
العمالة المنتجة واللائقة	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير جداً في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير جداً في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير جداً في العمل اللائق	نقص معتدل في العمل اللائق	نقص معتدل في العمل اللائق
تخفيض حالات المجاعة إلى النصف	حالات مجاعة منخفضة	حالات مجاعة مرتفعة جداً	حالات مجاعة معتدلة	حالات مجاعة معتدلة	حالات مجاعة مرتفعة	حالات مجاعة معتدلة	حالات مجاعة معتدلة	حالات مجاعة معتدلة	حالات مجاعة معتدلة
الهدف ٢ | تحقيق تعميم التعليم الابتدائي									
التعليم الابتدائي الشامل	التحاق مرتفع	التحاق معتدل	التحاق مرتدع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	-	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع
الهدف ٣ | تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة									
مساواة الفتيات بالفتيان في التسجيل بالمدارس الابتدائية	قريبة من التكافؤ	قريبة من التكافؤ	متكافئة	متكافئة	متكافئة	قريبة من التكافؤ	قريبة من التكافؤ	متكافئة	متكافئة
حصة المرأة من العمل بأجر	نسبة منخفضة	نسبة متوسطة	نسبة مرتفعة	نسبة متوسطة	نسبة منخفضة	نسبة منخفضة	نسبة متوسطة	نسبة مرتفعة	نسبة مرتفعة
تمثيل المرأة في المجالس النيابية الوطنية على قدم المساواة	تمثيل منخفض	تمثيل معتدل	تمثيل معتدل	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض جداً	تمثيل معتدل	تمثيل منخفض
الهدف ٤ | تخفيض وفيات الطفل									
تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر بمقدار الثلثين	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات مرتفع	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات معتدل	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات معتدل	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات معتدل
الهدف ٥ | تحسين صحة الأمهات									
تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع *	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات مرتفع جداً	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات معتدل	معدل وفيات مرتفع	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات مرتفع	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات منخفض
الحصول على خدمات الصحة الإنجابية	معتدل	منخفض	مرتفع	معتدل	معتدل	معتدل	منخفض	مرتفع	معتدل
الهدف ٦ | مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ومرض فقدان المناعة البشرية (الإيدز)، والملاريا وغيرها من الأمراض									
وقف وعكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	معدل انتشار منخفض	معدل انتشار مرتفع	معدل انتشار منخفض	معدل انتشار منخفض	معدل انتشار منخفض	معدل انتشار منخفض	معدل انتشار منخفض	معدل انتشار منخفض	معدل انتشار منخفض
وقف وعكس اتجاه انتشار مرض السل	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات مرتفع	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات معتدل	معدل وفيات معتدل	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات مرتفع	معدل وفيات منخفض	معدل وفيات معتدل
الهدف ٧ | ضمان الاستدامة البيئية									
خفض نسبة المحرومين من مياه الشرب المحسنة	تغطية مرتفعة	تغطية منخفضة	تغطية مرتفعة	تغطية معتدلة	تغطية مرتفعة	تغطية معتدلة	تغطية منخفضة	تغطية مرتفعة	تغطية معتدلة
خفض نسبة المحرومين من المرافق الصحية	تغطية مرتفعة	تغطية منخفضة جداً	تغطية منخفضة	تغطية منخفضة	تغطية منخفضة جداً	تغطية معتدلة	تغطية منخفضة	تغطية معتدلة	تغطية مرتفعة
تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة مرتفعة جداً من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة مرتفعة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة مرتفعة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	-
الهدف ٨ | إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية									
مستخدمي الإنترنت	استخدام مرتفع	استخدام معتدل	استخدام مرتفع	استخدام معتدل	استخدام منخفض	استخدام مرتفع	استخدام منخفض	استخدام مرتفع	استخدام مرتفع

يعمل التقدّم المحرز على مستويين. والكلمات في المربعات تشير إلى درجة التوافق والامتثال الحالي لهذا الهدف. والألوان تشير إلى درجة التقدم نحو تحقيق الهدف. وفقاً لوسيلة الإيضاح أدناه:

- تم فعلياً بلوغ الهدف، أو قريب جداً من بلوغ الهدف بحلول عام ٢٠١٥.
- لا يوجد أيّ تقدّم، أو تدهور في التقدّم نحو بلوغ الهدف.
- تقدّم غير كاف لبلوغ الهدف إذا استمرت الاتجاهات السائدة وبنفس الوتيرة.
- لا تتوفر بيانات، أو عدم كفاية البيانات المتوفرة.

بالنسبة للمجموعات الإقليمية والبيانات القطرية، انظر: **mdgs.un.org**. الخبرات والتجارب القطرية في كل منطقة قد تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسط الإقليمي. ونظراً لتوفر بيانات جديدة واتباع منهجيات معدلة، فإن التقدّم المحرز هذا غير قابل للمقارنة مع الإصدارات السابقة.

المصادر: الأمم المتحدة. استناداً إلى البيانات والتقديرات المقدّمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة؛ والاتحاد البرلماني الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واليونسكو؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ واليونيسيف؛ ومنظمة الأمم المتحدة للمكان؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الصحة العالمية – استناداً إلى الإحصاءات المتوفرة اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٢.

تم تجميع الجدول بإشراف الشعبة الإحصائية، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

المصدر: The Millennium Development Goals Report 2012.

والغايات العالمية لا تسمح برصد التحديات الإقليمية التي تؤثر على تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية وإصدار التقارير عنها. مثلاً من أهداف الإعلان تعزيز إمكانية الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي، ولكن المنهجية المطبقة لرصد التقدم المحرز في هذا المجال تتناول الناحية الصحية فقط وتنحصر بتعزيز إمكانية الحصول على هذه الإمدادات ولا تتناول استمراريتها أو موثوقيتها أو نوعيتها. فتبدو المنطقة العربية وكأنها أحرزت تقدماً في تحقيق هذه الغاية مع أن الكثير من البلدان التي أبلغت عن أن نسبة الحصول على خدمات إمدادات المياه وصلت إلى 100 في المائة والواقع أن السكان لا يحصلون على المياه سوى لبضع ساعات مرة أو مرتين في الأسبوع. وفي إطار مواجهة هذا التحدي والتحضير للإطارالإنمائي لما بعد عام 2015، تنفذ الإسكوا المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (INITIATIVE+MDG) عملاً بقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه. وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء آلية للتنسيق الإقليمي تتولى تحسين عملية وضع التقارير عن الغايات المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي بناءً على غايات الأهداف الإنمائية للألفية واستناداً إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمنطقة. بعد أن قامت جامعة الدول العربية والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بتدقيق هذه المؤشرات والموافقة عليها[16].

3- أوجه التفاوت بين البلدان

يخفي رصد المعدلات الإقليمية أيضاً أوجه التفاوت بين البلدان وهذه هي الحال على مستوى البلدان بالنسبة إلى الكثير من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية إن لم يكن كلها. فمؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي مثلاً يبين أن التكافؤ قد تحقق أو أصبح تحقيقه قريباً في المناطق دون الإقليمية التسع المذكورة أعلاه مع أن نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الابتدائي لا تزال متفاوتة بين مختلف البلدان في كل منطقة دون إقليمية (الشكل 4). وفي البلدان التي توفرت بشأنها البيانات في عام 2010، تراوح مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين 0.69 و1.02 في جنوب آسيا؛ وبين 0.71 و1.6 في جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها؛ وبين 0.82 و1 في غرب آسيا[17]؛ وبين 0.88 و1.04 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبين 0.93 و1.02 في جنوب شرق آسيا؛ وبين 0.94 و0.96 في شمال أفريقيا؛ وبين 0.95 و1.02 في أوقيانوسيا؛ وبين 0.96 و1.03 في القوقاز وآسيا الوسطى؛ وبين 0.98 و1.03 في شرق آسيا. وتدل هذه البيانات على فوارق كبيرة في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

ومن الأمثلة الأخرى التي تبين التفاوت بين البلدان معدل انتشار السل. ففي بلدان شرق آسيا تراوح في عام 2010 معدل حالات السل بين 100 حالة لكل 000 100 شخص وهو المعدل الأدنى وسجلته مدينة هونغ كونغ في الصين، و399 حالة لكل 000 100 شخص وهو المعدل الأعلى وسجلته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبلغ هذا المعدل 331 حالة لكل 000 100 شخص في منغوليا وهذا المعدل أعلى منه في 22 بلداً من أصل 48 بلداً في جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها[18]. وعلى الرغم

من التقدم الكبير الذي أحرزته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تحقيق الغاية المتعلقة بالحد من الفقر، يشير أحد التقارير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى اتساع فجوة الثراء إذ أن متوسط الثروات التي يجنيها أغنى 20 في المائة من السكان يفوق تلك التي يجنيها أفقر 20 في المائة من السكان بنحو 20 مرة[19]. وفي المنطقة العربية أيضاً أوجه تفاوت كبيرة بين الفئات الأربع الرئيسية للبلدان من حيث وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمهات، ومعدلات الولادة بين المراهقات، وانتشار السل[20].

وصحيح أن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية مثل مستويات الدخل القومي والتنمية، ولكن ينبغي أيضاً أخذ الضعف السياسي في الاعتبار. فالدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات هي التي أحرزت التقدم الأبطأ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي يمكن أن يعزى إلى ضعف قدرتها وعدم قدرة تلك الدول على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها.

4- أوجه التفاوت على صعيد البلد الواحد

حتى على صعيد البلد الواحد ومهما كانت سرعة التقدم المحرز فيه لا يستفيد كل السكان بشكل عادل من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤكد ذلك في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من خلال دراسة أوجه التفاوت داخل البلد في نتائج الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة في 22 بلداً في المنطقة[21]. وتشير النتائج الإحصائية إلى أن الفوارق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد البلد الواحد ترتبط بالنوع الاجتماعي، ومدى ثراء الأسر المعيشية، والإقامة في المناطق الحضرية/الريفية ومستوى التعليم والثروة والتعليم هما الأهم بين هذه العوامل. ومن المحددات الأخرى لهذه الفوارق الأصل الإثني، واللغة، والطبقة الاجتماعية، والمنطقة الجغرافية للإقامة وتظل هذه العوامل الاجتماعية الثقافية قائمة حتى مع الأخذ في الاعتبار للثروة والتعليم. فعدد الأطفال الذين يعاونون من نقص في الوزن أعلى بكثير عند بعض الفئات والقبائل في الهند ونيبال. وفي الفلبين وباكستان تنخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل ملحوظ بين الأطفال الذين يولدون في بعض المجموعات الإثنية اللغوية. وهناك فوارق كبيرة أيضاً بين المقاطعات و/أو المناطق و/أو المحافظات، المرتبطة بسياسات وبرامج مختلف الإدارات المحلية. وقد يكون أحد التفسيرات اختلاف الثروات بين الأسر المعيشية ومستويات التعليم بين الأقسام الإدارية. ويبين التحليل الإحصائي أنه حتى مع مراعاة الخصائص ذات الصلة لدى الأسر المعيشية والأفراد تحقق بعض الولايات والمناطق والمحافظات نتائج أفضل من غيرها.

وهذه الظاهرة لا تنحصر حتماً ببلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بل تسود على الأرجح في كل البلدان. فحتى في أكثر المناطق التي تنتشر فيها أوجه عدم المساواة وهي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هناك أيضاً فوارق كبيرة بين مختلف الفئات السكانية. ففي بنما وبيرو تشير التقديرات لعام 2008

أن عدد السكان الذين يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع في الأرياف يفوق عدد هؤلاء في المدن بخمس مرات وهناك فوارق كبيرة بين الجنسين في المدن. ففي بنما مثلاً كانت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و59 سنة ويعيشون في فقر مدقع في عام 2008 أعلى بمرتين بين النساء منها بين الرجال[22].

ومن بين العوامل المؤدية إلى الفوارق على صعيد البلد الواحد الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية التي سجلت على مستوى معظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي البلدان النامية يفوق احتمال أن يعاني الأطفال من نقص الوزن أعلى بمرتين في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية واحتمال بلوغ الأطفال سن الخامسة أقل في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. ومع أن غاية ضمان الحصول على مصادر محسنة لمياه الشرب قد تحققت على الصعيد العالمي لا يزال توفير المياه في المناطق الريفية أقل منه في المناطق الحضرية. وفي عام 2010 كانت إمكانية وصول سكان المناطق الحضرية إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة أكثر بنحو 1.7 مرة من إمكانية وصول سكان المناطق الريفية في البلدان النامية. وغالباً ما تتزايد الفوارق بين الأرياف والمدن على عدة أصعدة. ويبين الشكل 5 هذه التفاوتات من حيث نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن المعتدل أو الحاد في الهند في عام 2005.

ويعرض الشكل 5 نسبة انتشار نقص الوزن في المناطق الحضرية (38 في المائة) وفي المناطق الريفية (51 في المائة) في الهند ويبيّن أيضاً فجوة كبيرة من حيث الحالة الغذائية لدى الأطفال. ويصنف سكان تلك المناطق ضمن فئات خمسية حسب ثرواتهم التي تقاس بالاستناد إلى الأصول التي تملكها الأسر المعيشية. ويمكن التوصل إلى العديد من الاستنتاجات المتعلقة بأوجه التفاوت. فمستوى تغذية الأطفال في أغنى 20 في المائة من الأسر المعيشية في الأرياف بشكل عام أفضل بكثير من هؤلاء في المدن ومن أفقر 60 في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية، والحالة الغذائية لدى الفقراء في المدن في الهند أقل من المعدل لدى الفقراء في الأرياف. وحتى إن كانت تغذية الأطفال أفضل في المدن بشكل عام تبقى الفجوات مماثلة. ويبلغ الفرق في انتشار نقص الوزن بين أغنى وأفقر فئة خمسية 32 نقطة مئوية في المناطق الحضرية و30 نقطة مئوية في المناطق الريفية.

وفي البلدان العربية غالباً ما يكون انتشار الفقر أعلى وينمو معدله بسرعة أكبر في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. وفي الأردن مثلاً تقلصت الفجوة بين الريف والمدينة مع مرور الأعوام بسبب انخفاض معدلات الفقر أمّا في المغرب فاتسعت مع ارتفاع معدلات الفقر. ومع أن معظم الفقراء في المنطقة يعيشون في المناطق الريفية فإن الفقر في المناطق الحضرية موضع قلق كبير في الكثير من البلدان بسبب ارتفاع النزوح من الريف إلى المدينة[23]. ويبين الشكل 6 الفجوة بين السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في المناطق الريفية والمناطق الحضرية في عدد من البلدان العربية.

الشكل 4- مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي لعام 2010

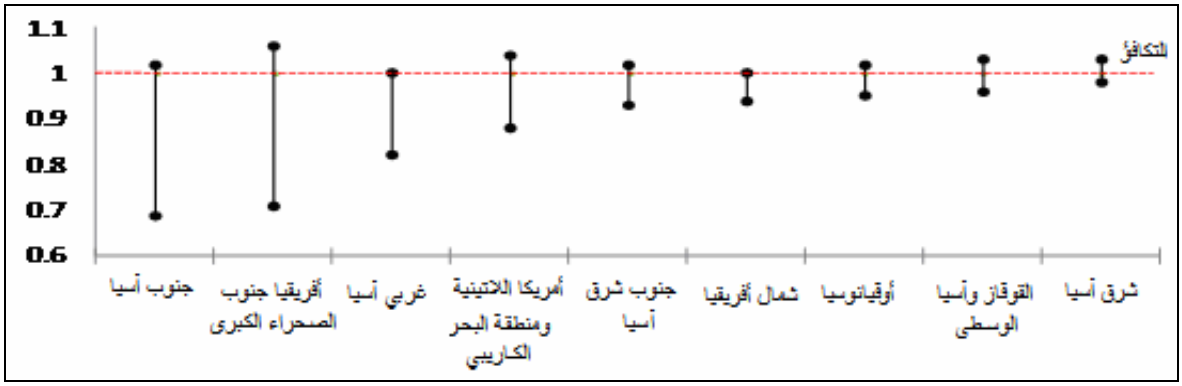

المصدر: The United Nations MDG Database.

الشكل 5- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن المعتدل أو الحاد حسب ثراء الأسرة، الهند، 2005

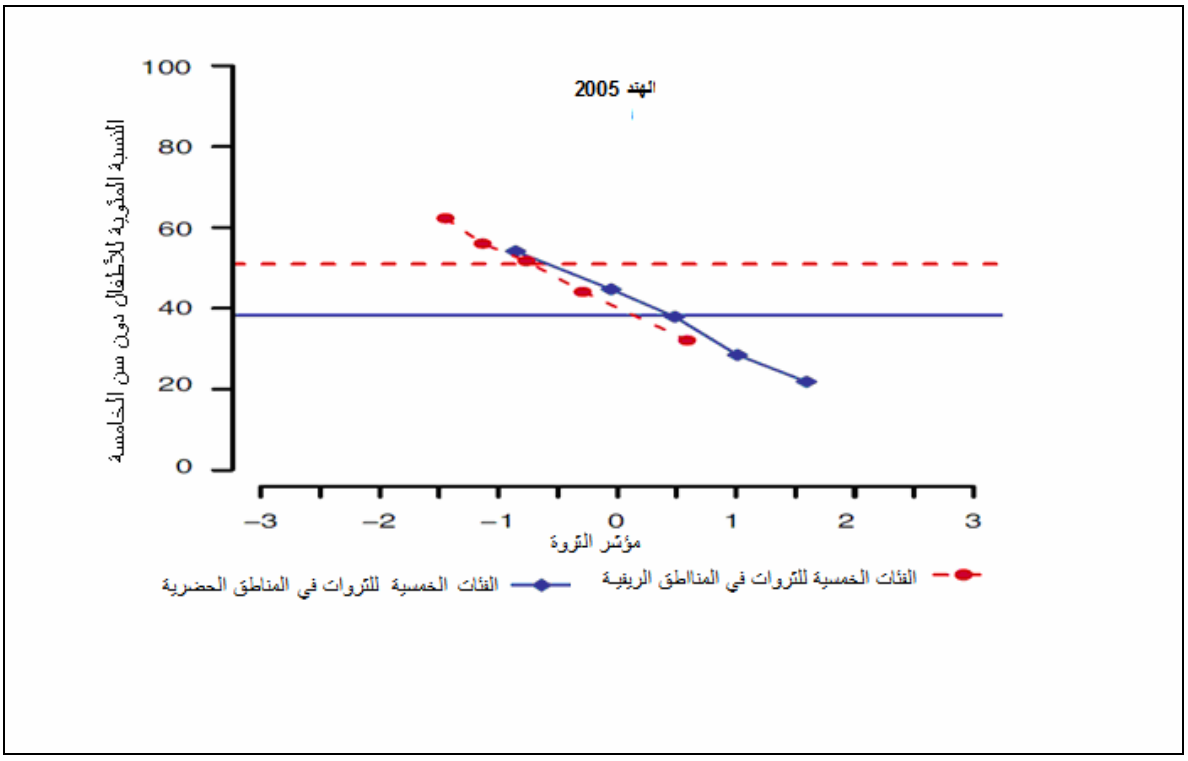

المصدر: The Asia-Pacific Regional MDG Report 2011/12.

الشكل 6- سكان المناطق الريفية والحضرية الذين يعيشون تحت خط الفقر، البيانات الأخيرة (بالنسبة المئوية)

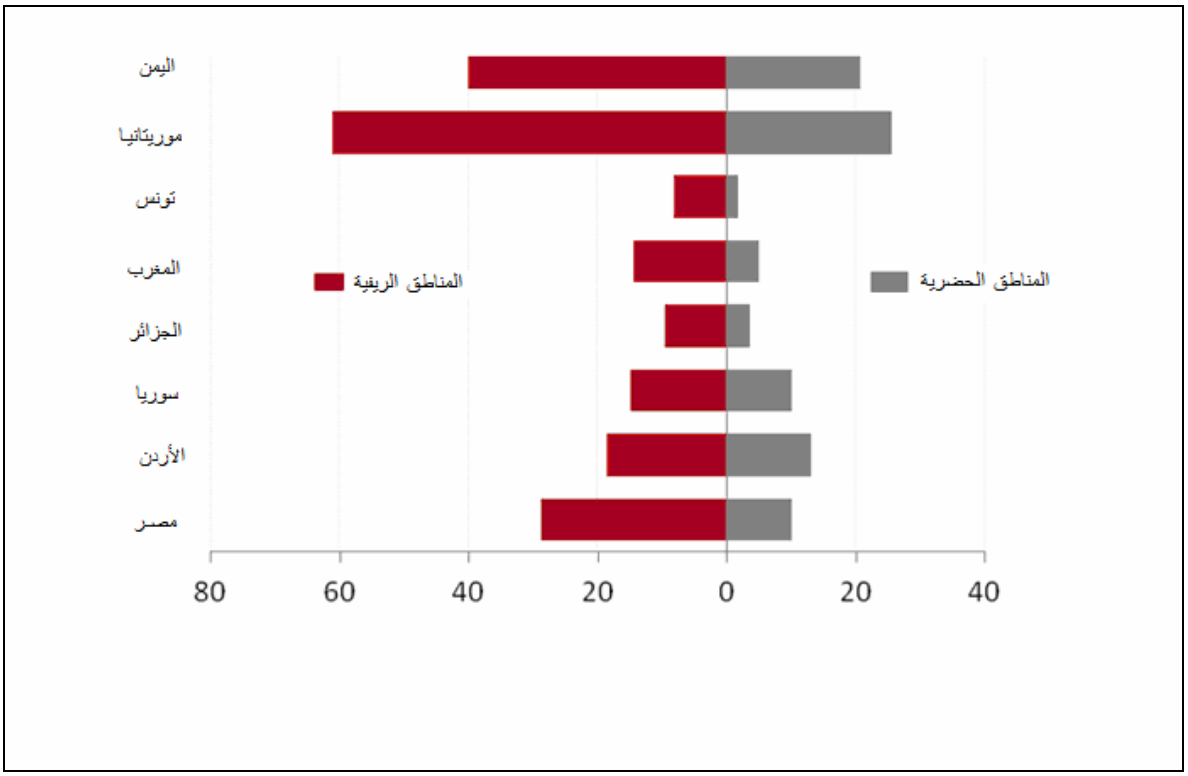

المصدر: ESCWA, Charting the progress of the Millennium Development Goals in the Arab region: A Statistical Portrait (ESCWA/SD/2009/Technical Paper. 5).

دال- قياس وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يلحظ إطار الأهداف الإنمائية للألفية مواطن القوة التي يتسم بها ولكنه يحدد أيضاً المشاكل والتحديات التي تعيق تنفيذه وأدت إلى تعدد الآراء حول كيفية رصد التقدم المحرز في هذا المجال. وكما ذكر في الفصل الأول يركز الإطار على الغايات بدلاً من سبل تحقيقها ونوعية النتائج. وتطرح أيضاً التساؤلات حول اعتماد رصد عالمي أو وطني. ويعتبر الرئيس المشارك للفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الذي وضع الأهداف الإنمائية للألفية أن هذه الأهداف حددت على الصعيد العالمي واستندت إلى الاتجاهات العالمية لذا لا يمكن تقييم التقدم المحرز في تحقيق الغايات بحلول عام 2015 إلا على الصعيد العالمي[24]. ويرى محللون أخرون أن طبيعة كل هدف هي التي تحدد ما إذا كان ينبغي تقييمه على الصعيد الوطني أم لا[25]. مثلاً لا يمكن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي على الصعيد العالمي إلا إذا حققته كل البلدان في حين يمكن تحقيق غايات أخرى على الصعيد العالمي حتى وإن لم تكن كل البلدان تتبع مسار تحقيقها كخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.

ومن الواضح أيضاً أن تحديد الغايات لم يأخذ في الحسبان اختلاف الاحتياجات الإنمائية والظروف

الأولية بين البلدان. ولم ينظر إطار الأهداف الإنمائية للألفية في الجهود المختلفة التي سيتعين على البلدان بذلها لتحقيق درجة التقدم ذاتها في مجال معين أو لتسريع التقدم المحرز، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار التفاوت في حجم السكان وفي درجة الحرمان التي يواجهونها. ويشير أحد المحللين البارزين مثلاً إلى أن تصميم الأهداف كان اعتباطياً ولا يتيح قياس التقدم المحرز في القضاء على الفقر والحرمان[26]. فالاختيار الاعتباطي للأهداف (المطلقة أو النسبية) وعدم وضوح ما إذا كانت تطبق على صعيد كل بلد دفع البعض إلى وصفها بأنها غير واقعية، لا سيما في أفريقيا. وحددت بعض الأهداف بالأرقام أو الكميات. في حين لم يحدد بعضها الآخر بشكل واضح أو بالأرقام (مثل الغايات 6-ألف، 6-جيم، 7-ألف، 7-باء، 7-دال، وغايات الهدف 8) ويطرح هذا الواقع المزيد من التحديات في رصد التقدم المحرز.

1- قياس وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

لمعالجة المشكلة التي يواجهها قياس التقدم المحرز في البلدان، يقترح تغيير محور المناقشات. فبدلاً من تحليل ما إذا كانت الغايات تحققت أم لا، قد يكون من الأهم النظر في تأثير الأهداف الإنمائية للألفية على خطة التنمية، وفي وتيرة التقدم السريعة في البلدان ذات المستويات الإنمائية الأولية المتدنية.

ومن النهج الممكنة لتقييم التقدم المحرز استخدام مقياس المسافة الزمنية وهي الفرق في الوقت بين وقوع حدثين أو بين تحقيق وحدتين مختلفتين لمستوى محدد في مؤشر معين[27]. ويقارن هذا النهج السلاسل الزمنية في البعد الأفقي. ومن الطرائق الأخرى لقياس التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية استخدام المعدل الخطي السنوي للتقدم المطلوب لتحقيق الأهداف بحلول عام 2015 انطلاقاً من العام المرجعي. ويكون البلد على المسار الصحيح إذا كان أداؤه الأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أفضل من الأداء المحتسب وإلا يكون خارج المسار الصحيح[28].

وركز باحثون آخرون على أهمية النظر في مدى مساهمة وضع الأهداف الإنمائية للألفية في تسريع وتيرة التقدم المحرز في مجالات التنمية الرئيسية[29]. ويبدو هذا التقييم مجدياً على الصعيد الوطني أكثر من الصعيد العالمي وهو يقوم على المقارنة بين معدلات التغيير بين فترتين هما قبل وضع الأهداف الإنمائية للألفية وبعده لتحديد ما إذا ساهم وضع هذه الأهداف في تسريع وتيرة التقدم المحرز أم لا. في هذه الحالة، يفترض أن يكون معدل التغيير خطياً. وتختلف الطريقة الجديدة لتقييم التقدم المحرز عن الطريقة التقليدية. فالطريقة التقليدية تشير إلى النجاح في زيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، أما الطريقة الجديدة فتبيّن أن معدل التقدم المحرز في هذا المجال قد تحسن في ثلث البلدان فقط. وطورت هذه الفكرة أكثر مع إدخال ميزتين جديدتين: الاعتراف بالاتجاهات غير الخطية (معدل التقدم المحرز في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ليست خطياً عبر الزمن) و"تقدير الجهود المبذولة" لأن الصعوبة التي تواجهها البلدان في إحراز التقدم تزداد عندما تكون المؤشرات أقرب إلى الحد الأقصى أو الحد الأدنى: فعند بلوغ المستويات العليا يصبح من الأصعب تحقيق المزيد من التحسينات[30].

ويبين هذا التحليل ثلاث نتائج هامة: أولاً، معدل التقدم المحرز تحسن في الكثير من بلدان أفريقيا وحتى إن لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 فهي تحرز تقدماً يفوق التقدم المحرز في أي بلد آخر. ثانياً، التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً أسرع منه في البلدان الأخرى. ثالثاً، كانت وتيرة التقدم الأسرع على صعيد الأهداف 1 و2 و4 و6 و8 وأبطأ على صعيد الأهداف 3 و5 و7.

ولكن المشكلة في قياس وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي أن هذه الطريقة لا تتناول سوى مجموعتي بيانات لاحتساب معدل التقدم المحرز، تعودان إلى فترتي قبل وبعد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولمعالجة هذه المشكلة بشكل جزئي وضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) متوسط معدلات الانخفاض السنوية كمقياس لرصد الاتجاهات العالمية لانتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأطفال وتقييمها. ويقيس هذا المتوسط معدل التغيير في مؤشر معين من خط الأساس إلى العام الحالي. وعندما تتوفر التقديرات لأعوام عدة تتيح هذه الطريقة احتساب متوسط معدلات الانخفاض السنوية باستخدام تحليلي الانحدار. واستخدم هذا المقياس في عدة تقارير متكررة بعنوان "وضع الأطفال في العالم". واحتسب التقرير الأخير لليونيسف[31] متوسط معدلات الانخفاض السنوية لكل بلدان العالم على صعيد مؤشرين (هما وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الخصوبة الكلي) وخلال فترتين زمنيتين (امتدت الأولى بين عامي 1970 و1990 والثانية بين عامي 1990 و2010). ويشير التقرير إلى أن معظم البلدان التي تمكنت من خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى حد كبير نجحت أيضاً في خفض معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ. وجرى تكييف طريقة اليونيسف هذه وتطبيقها لتحليل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي تؤدي إلى تحديد معدلات التغيير في مختلف المجالات بطريقة أفضل لأنها تقوم على المقارنة بين الاتجاهات الأخيرة والاتجاهات الماضية.

2- نتائج طريقة قياس وتيرة التقدم المحرز

يقدم هذا الجزء تحليلاً مقارناً بين فترة ما قبل عام 2000 وفترة ما بعد وضع الأهداف الإنمائية للألفية لتحديد ما إذا كان وضع هذه الأهداف ساعد على تسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال التنمية. ولكن النقص في البيانات يعيق هذا التحليل. فعلى صعيد أربعة مؤشرات من المؤشرات التي جرى تقييمها (القضاء على الفقر، وخفض عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، بلوغ التلاميذ الصف الأخير من التعليم الابتدائي، الحصول على الرعاية قبل الولادة)، لا تتوفر البيانات الكافية لاحتساب معدل التقدم إلا في أقل من نصف البلدان البالغ عددها 169 بلداً لذا من الضرورة تحسين نظم المعلومات لإصدار بيانات قابلة للمقارنة دولياً.

ويبين الجدول 5 أن أربعة بلدان أفريقية هي بوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وموزامبيق، وناميبيا تتصدر لائحة البلدان الأولى في تسريع وتيرة التقدم في معظم المؤشرات التي أمكن التوصل إليها (15 من أصل 21). وبشكل عام، حقق عدد كبير من البلدان الأفريقية تحسناً ملحوظاً في معدل التقدم، وظهرت بين أول 22 بلداً على الصعيد العالمي.

الجدول 5- أول 22 بلداً في تحسين وتيرة التقدم على صعيد معظم المؤشرات

		الهدف 1		الهدف 2			الهدف 3			الهدف 4		الهدف 5			الهدف 6			الهدف 7					
		المكان الذي يعيش فيه أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	نوع الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت اشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالملل	انتشار الملل	الغطاء الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية	
بوركينا فاسو		a	a	a	s	a	a	s	a	a	a	s	a	a	a	a	a	a	s	s	a	s	A	
موزامبيق		a	a	a	a	a		a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	a	s	s	s	S	
ناميبيا			a	s	a	a	a	a	a	a	a	a	m	a	a	a	a	a	a	a	s	s	S	
جمهورية تنزانيا المتحدة		a	a	a		a	a		a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	a	m	S	
أذربيجان		a	a	s	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	m	s	a	s	a	a	a	A	
رواندا		a		a		a	s	a	a	a	a	a	a	a	m	a	a	a	a	a	s	s	S	
زامبيا		s	a		a	a			a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	m	s	a	a	A	
جنوب أفريقيا		a	a	s	s	a	a	m	a	a	a	a		a	a	a	a	s	s	a	a	a	A	
سوازيلند		a		a	a	a	s	s	a	a	a	a	s		a	a	a	a	m	s	a	s	A	
هندوراس		a	s	a		a	s		a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	a	a	s	S	
طاجيكستان		a			a	a	a	a	a	a	a	a		a	a	s	s	a	m	s	s	a	A	
تركيا		a	a	s		a	s		a	a	a	a	m	a	a	a	s	s	a	s	s	M		
بوروندي		s	a		s	a	a	s	a	a	a	a			a	a	a	a	s	a	a	s	S	
جمهورية أفريقيا الوسطى		s	s			a	a		a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	s	a	s	S	
إثيوبيا		a	a	s	s	s	a	a	a	a	a	a				a	a	a	s	a	a	s	S	
كينيا		s	s			a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	s	a	s	A	
ليسوتو		a	s	a	s	a	s	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	m	s	s			S	
أوغندا		a	a				a		s	a	a	a	a	a	a	a	a	s	a	s	s	A		
أرمينيا		s	a				m	a		a	a	a	a	s	a	a	a	a	a	a	a	A		
الهند				m	a		s	a	a	a	a	a	s	a	a	a	a	a	s	a	a	S		
كمبوديا		a	a		s	s		a	a	a	a	a	a	a	a	s	a	a	s	m	a	S		
العراق		a	a		a		a	a	a	a	a	a		a		m	s	a	m	s	a	A		

تسارع وتيرة التقدم: 15, 15, 15, 15, 15, 14, 14, 13, 13, 13, 13, 13, 12, 12, 12, 12, 12, 12, 12, 12, 12, 12

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية لدى الأمم المتحدة التي تم الاطلاع عليها في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

ملاحظة: (a): تسارع وتيرة التقدم، (m): ثبات وتيرة التقدم، (s): تباطؤ وتيرة التقدم وتشير الألوان أيضاً إلى التصنيف ضمن هذه الفئات الثلاث لتسهيل الرجوع إلى التصنيف.

ويبين تحليل النتائج الكامل في الملحق الثالث، أن أحد عشر بلداً من أقل البلدان نمواً هي من بين أول 22 بلداً في تحسين وتيرة التقدم على صعيد معظم المؤشرات. وفي أكثر من نصف أقل البلدان نمواً تحسن معدل التقدم المحرز أو جرى الحفاظ عليه في نصف المؤشرات التي شملها التقييم على الأقل. ومن بين أول 22 بلداً هناك 12 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية. وتمكن معظم البلدان النامية غير الساحلية من تسريع وتيرة التقدم أو الحفاظ عليها في نصف المؤشرات التي شملها التقييم على الأقل. ولم ترد أي دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بين أول 22 بلداً. فبشكل عام كانت وتيرة التقدم المحرز في الدول الجزرية الصغيرة النامية أقل منه في البلدان الأخرى. ومن بين تلك البلدان أحرزت ملديف تقدماً ملحوظاً فنجحت بزيادة وتيرة التقدم أو بالحفاظ عليها في أكثر من نصف المؤشرات، يليها كل من ترينيداد وتوباغو، وجامايكا وهما البلدان الوحيدان في منطقة البحر الكاريبي اللذان تمكنا من زيادة وتيرة التقدم أو بالحفاظ عليها في نصف المؤشرات على الأقل. وفي أوقيانوسيا، تونغا البلد الوحيد حيث كانت وتيرة التقدم سريعة أو مستقرة على صعيد 10 مؤشرات من أصل 21 مؤشراً، تليه بابوا غينيا الجديدة حيث كانت وتيرة التقدم سريعة أو مستقرة على صعيد 9 مؤشرات فقط[32].

ومن بين البلدان النامية في أمريكا اللاتينية البالغ عددها 22 بلداً كانت وتيرة التقدم المحرز سريعة أو مستقرة بين الفترتين الزمنيتين على صعيد أكثر من نصف المؤشرات في ثمانية بلدان على رأسها كولومبيا وهندوراس. وفي شمال أفريقيا مصر هي البلد الوحيد الذي سجل وتيرة تقدم سريعة أو مستقرة على صعيد 10 مؤشرات، ويليها كل من المغرب وليبيا حيث كانت وتيرة التقدم سريعة أو مستقرة على صعيد 9 مؤشرات فقط. وفي باقي أنحاء أفريقيا، حقق في 31 بلداً من أصل 50 بلداً وتيرة تقدم سريعة أو مستقرة على صعيد 11 مؤشراً على الأقل بين الفترتين ما قبل عام 2000 وما بعده. وفي غرب آسيا، سجلت خمسة بلدان وتيرة تقدم سريعة أو مستقرة على صعيد معظم المؤشرات (والعراق من ضمن البلدان الاولى في هذه المنطقة دون الإقليمية)[33]. في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، أربعة من البلدان الثمانية سجلت وتيرة تقدم سريعة أو مستقرة على صعيد نصف المؤشرات على الأقل. وفي جنوب آسيا، سجلت كل البلدان باستثناء سري لانكا وأفغانستان وباكستان وتيرة تقدم سريعة أو مستقرة على صعيد نصف المؤشرات على الأقل. وفي جنوب شرق آسيا تمكنت 4 بلدان فقط من أصل 11 بلداً من تحقيق وتيرة تقدم سريعة أو مستقرة. وفي شرق آسيا، منغوليا والصين وجمهورية كوريا هي على رأس قائمة البلدان التي تحقق وتيرة تقدم سريعة في أكبر عدد من المؤشرات، وتتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويوفر قياس وتيرة التقدم المحرز فكرة جيدة عن تحقيق الأهداف والغايات الرئيسية. مثلاً، على صعيد الغاية المتعلقة بالقضاء على الفقر معظم البلدان التي توفرت فيها البيانات الكافية سجلت وتيرة سريعة في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار أمريكي. ولم يسجل سوى ثلثي البلدان التي توفرت فيها البيانات الكافية لأغراض هذا التحليل وتيرة تقدم سريعة على صعيد خفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن. ومع أن تقرير الأهداف

الإنمائية للألفية لعام 2012[34] أشار إلى أن العالم قد حقق الغاية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مصادر محسنة لمياه الشرب، 27 في المائة من البلدان التي توفرت فيها البيانات الكافية لأغراض هذا التحليل سجلت وتيرة تقدم سريعة في زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر محسنة لمياه الشرب، و20 في المائة من البلدان تمكنت من الحفاظ على وتيرة تقدم مستقرة في هذا المجال، أي أن مجموع 47 في المائة فقط من البلدان قد أحرز تقدماً في هذا المجال. وفي حين أشار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2012 إلى أن البلدان أحرزت تقدماً بطيئاً في الحد من وفيات الأمهات ولا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2015، بينت نتائج قياس وتيرة التقدم المحرز أن 61.5 في المائة من البلدان التي توفرت فيها البيانات الكافية لأغراض هذا التحليل سجلت وتيرة تقدم سريعة في هذا المجال.

ويشير هذا التحليل الجديد إلى أن معظم التقدم سجل في تسريع وتيرة خفض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، ونسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ثم نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، ونسبة وفيات الأمهات، وانتشار السل. وسجلت وتيرة تقدم سريعة في نسبة إتمام التلاميذ لمرحلة التعليم الابتدائي وفي نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف اختصاصيين. ويبين التحليل تقدم معتدل في مجال خفض معدلات وفيات الرضع، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم العالي. ولخص الجدول 6 هذه النتائج.

الجدول 6- توزيع البلدان حسب وتيرة التقدم (بالنسبة المئوية)

النسبة المئوية	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الانخراط بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالسل	انتشار السل	الغطاء الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب الملوثة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
تسارع وتيرة التقدم	82	61	36	42	59	47	44	52	45	53	61	57	46	77	46	60	22	20	52	27	30
ثبات وتيرة التقدم	2	0	2	0	2	2	1	3	37	28	4	1	9	3	33	5	20	22	1	20	16
تباطؤ وتيرة التقدم	17	39	62	58	39	51	55	45	18	19	34	42	45	20	21	35	58	59	47	53	54
عدد البلدان التي لا تتوفر فيها البيانات الكافية من بين 169 بلداً	60	71	92	69	112	133	119	87	145	145	135	100	80	104	159	161	167	169	134	152	150

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية لدى الأمم المتحدة التي تم الاطلاع عليها في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

هاء- تأثير خطة الأهداف الإنمائية للألفية على السياسات العامة

ناقش القسم السابق تنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية من حيث التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات عدة. ومن المسائل الهامة التي يمكن أيضاً النظر فيها تأثير خطة الأهداف الإنمائية للألفية على السياسات العامة. لذا سيناقش هذا القسم تأثير الخطة على وضع السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها على المستويات العالمي والإقليمي والوطني.

1- تأثير الخطة على السياسات العامة على الصعيدين الدولي والإقليمي

تجمع الآراء على الصعيد العالمي على أن الأهداف الإنمائية للألفية أثرت كثيراً على الخطاب الإنمائي العالمي. واعتمد قادة العالم على الصعيد العالمي رؤية تنموية مناصرة للفقراء تهدف إلى الحد من الفقر بمكوناته المختلفة أي الدخل والتغذية والصحة والتعليم وأوجه الحرمان وفي العقود الأخيرة استخدم المجتمع الدولي إطار الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام[35]. ومن الأسئلة الأساسية التي تطرح في هذا المجال هي ما إذا كان اعتماد هذه الرؤية قد أدى إلى زيادة تخصيص الموارد الدولية لخطة الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الذي تقدمه الجهات المانحة ويخصص لتمويل لهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية ازداد بأكثر من ثلاث مرات ممّا كان عليه خلال العقدين الماضيين، فقد ارتفع من أقل من 20 مليار دولار أمريكي في عام 1990 إلى أكثر من 60 مليار دولار أمريكي في عام 2010. وفي الوقت نفسه، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاعات الإنتاج بنسبة 12 في المائة فقط، أي من 12 مليار دولار أمريكي إلى 13.4 مليار دولار أمريكي تقريباً . ويمكن اعتبار ارتفاع نسبة المساعدات المخصصة للقطاع الاجتماعي دليلاً على الالتزام الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أمّا انخفاض نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاعات الإنتاج كان له نتائج لم تحدد بوضوح حتى الآن، ولا سيما تأثيره على قدرات البلدان في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية (الشكل 7)[36]. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد أهمية قضية فعالية المعونات في الحد من الفقر وتحقيق الغايات الرئيسية الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية[37].

ومع أن المعونات كانت مصدر تمويل هام للتنمية ظهرت أشكال أخرى من تدفقات رأس المال وأصبحت ذات أهمية كبيرة على الصعيد العالمي (الشكل 8). فحجم تدفقات التحويلات إلى البلدان في جميع أنحاء العالم كان تقريباً بقدر حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 1990، ولكنه فاق حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بأكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2010. وارتفعت أيضاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد ان كانت تساوي أقل من أربعة أضعاف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 1990 فاقت 10 أضعاف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2010. وبعد أن كانت الصادرات 60 مرة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 1990 أصبحت أكبر منها بنحو 120 مرة بحلول عام 2010.

وعلى الصعيد الإقليمي، يبيّن الجدول 7، أن أعلى معدل نمو سنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية سجلته أفريقيا وآسيا في النصف الأول من العقد الأول للألفية الثالثة. ويمكن ربط هذا النمو بزيادة

التشديد الدولي على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في هذه المناطق. وعلى صعيد الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الدولية سجل الارتفاع الأكبر في المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وذلك في نهاية تسعينات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين ومؤخراً في البلدان النامية في أوقيانوسيا. وفي مجال التجارة سجل الارتفاع الأكبر في الصادرات من السلع في البلدان النامية الآسيوية وذلك على صعيدي معدل النمو السنوي والقيمة الإجمالية إذ ارتفعت قيمة الصادرات من 590 مليار دولار أمريكي في عام 1990 إلى 5 تريليون دولار أمريكي في عام 2010. وتبين هذه النتائج أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تكون مصدراً هاماً لتمويل التنمية ولكنها ليست الأهم. ولاعتماد نهج كلي يضمن استدامة التنمية لا بد من تعزيز تدفقات رأس المال الدولية الأخرى مثل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات ولكن خطة الأهداف الإنمائية للألفية لم تحدد لا حجمها ولا نمطها.

وساعد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على تزايد أهمية الأبعاد التنموية الإقليمية (ودون الإقليمية) كالتكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان المنطقة الواحدة. وقدمت هيئات الأمم المتحدة الإقليمية الدعم للبلدان الأعضاء لتطوير قدراتها وتعزيزها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مثلاً أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية ضمن عملها منذ عام 2002[38]. وقدمت اللجان الإقليمية الأخرى، والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات العالمية غير الحكومية الدعم الفني والدعم المالي للبلدان لتحرز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني. ويعرض الجدول 8 بعض المؤسسات الإقليمية الأخرى التي تدعم عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل 7- توزيع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها كل الجهات المانحة الرسمية حسب القطاعات

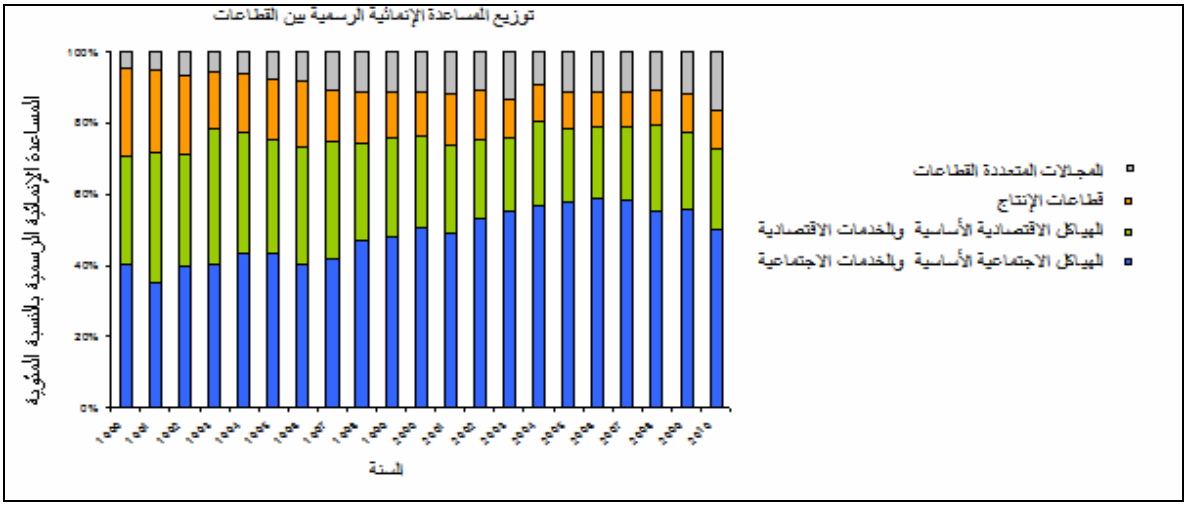

المصدر: http://stats.oecd.org/ الذي اطّلع عليه في 17 آب/أغسطس 2012.

الجدول 7- تدفقات رأس المال الدولية، معدل النمو السنوي (بالنسبة المئوية)

العالم	90-1995	95-2000	00-2005	05-2010
إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية	22	18	55	27
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	39	126	15	31
قيمة الصادرات من السلع	35	28	39	34
تحويلات المهاجرين، المبالغ المستلمة	30	30	49	39

الاقتصادات النامية: أفريقيا	90-1995	95-2000	00-2005	05-2010
إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية	18	15	59	31
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	49	41	88	33
قيمة الصادرات من السلع	24	30	53	38
تحويلات المهاجرين، المبالغ المستلمة	25	25	48	40

الاقتصادات النامية: آسيا	90-1995	95-2000	00-2005	05-2010
إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية	21	19	83	17
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	104	44	34	42
قيمة الصادرات من السلع	45	33	46	41
تحويلات المهاجرين، المبالغ المستلمة	39	37	50	50

الاقتصادات النامية: أمريكا	90-1995	95-2000	00-2005	05-2010
إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية	28	16	32	38
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	94	94	17	62
قيمة الصادرات من السلع	38	38	37	36
تحويلات المهاجرين، المبالغ المستلمة	62	35	62	26

الاقتصادات النامية: أوقيانوسيا	90-1995	95-2000	00-2005	05-2010
إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية	31	9	33	42
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	27	8	27	378
قيمة الصادرات من السلع	40	25	30	30
تحويلات المهاجرين، المبالغ المستلمة	23	30	679	26

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/ الذي اطلع عليه في 22 آب/أغسطس 2012.

ملاحظة: تستند المجموعات الإقليمية إلى تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

الشكل 8- تدفقات رأس المال الدولية

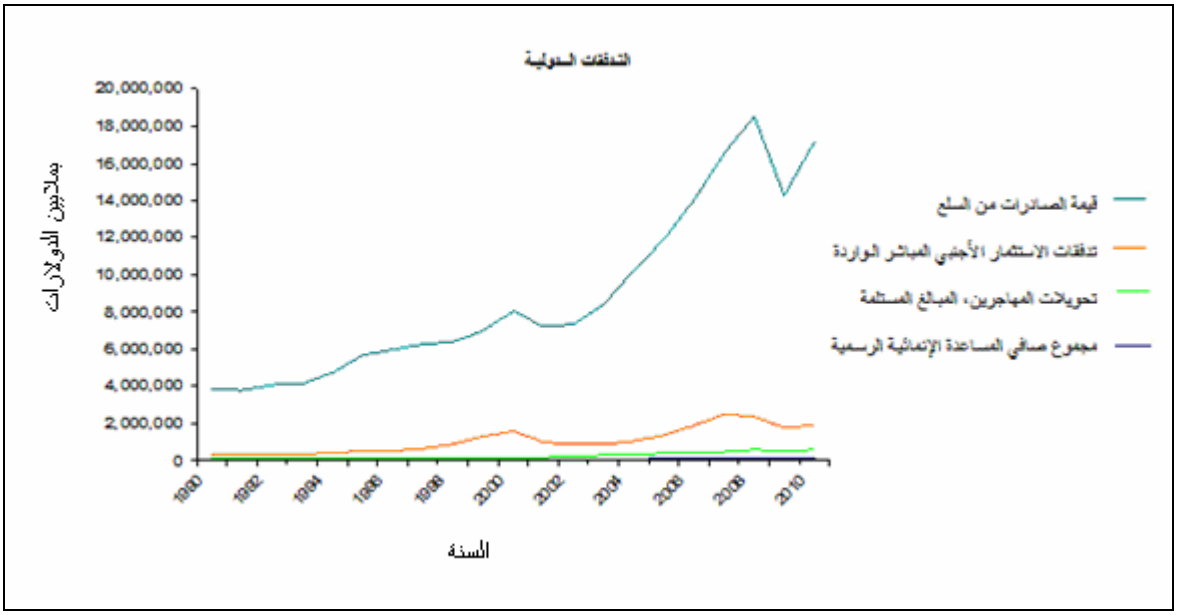

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/ الذي اطّلع عليه في 22 آب/أغسطس 2012.

ملاحظة: الأرقام بملايين الدولارات بالسعر الجاري للدولار الأمريكي وبمعدل سعر الصرف الجاري.

الجدول 8- المؤسسات الإقليمية الداعمة للتنمية

أفريقيا	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المنطقة
• مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا • الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا • جماعة شرق أفريقيا • المجموعة الإقتصادية لدول وسط أفريقيا • تجمع دول الساحل والصحراء • السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي • الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية • مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية	• رابطة أمم جنوب شرق آسيا • رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي • أمانة جماعة المحيط الهادئ	• رابطة الدول الكاريبية • المجموعة الكاريبية • مجموعة دول الأنديز • منظومة التكامل لأمريكا الوسطى • رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	• منظمة التعاون الإسلامي • جامعة الدول العربية

وفي أفريقيا، أنشئت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كإطار استراتيجي للاتحاد الأفريقي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان أفريقيا. وتهدف هذه الشراكة إلى معالجة التحديات الخطيرة التي تواجهها القارة وهي الفقر، قضايا التنمية، والتهميش الدولي لأفريقيا وإلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة ومع الشركاء الدوليين في ستة مجالات مواضيعية: الزراعة والأمن الغذائي؛ تغيّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية؛ التعاون الإقليمي والبنية الأساسية؛ التنمية البشرية؛ الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات؛ والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات كالقضايا المتعلقة بالجنسين، وبناء القدرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[39]. بدورها وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استراتيجية وبرنامج عمل إقليميين يهدفان إلى تعزيز التكامل الإقليمي لتحقيق النمو والحد من الفقر في غرب أفريقيا[40].

وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أدى تنسيق الأنشطة الإقليمية إلى إدراج الأهداف الإنمائية للألفية والمناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015 على جدول الأعمال السياسي كما تبيّن الشراكة الثلاثية بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبنك التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووضعت مشاريع إقليمية عدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجالات صياغة الإستراتيجيات التنموية وتنفيذها ورصدها كمشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا[41] الذي يهدف إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2011 خارطة طريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[42] وتهدف إلى تيسير التعاون على صعيد كل قطاع وبين مختلف القطاعات في اتحاد دول جنوب شرق آسيا لتساعد في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحددت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أهدافاً إنمائية (2007-2012) من المتوقع أن تحفز الدول الأعضاء على بذل جهود إنمائية حثيثة وتساعدها على تعزيز التعاون الإقليمي[43]. وفي المنطقة العربية أيضاً تعاونت جامعة الدول العربية بشكل وثيق مع الإسكوا لإعداد التقارير الإقليمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

2- تأثير الخطة على السياسات العامة الوطنية

يمكن تحليل تأثير الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني من خلال دراسة تأثيرها على عملية تخطيط السياسات، وتحديد الالتزامات المتعلقة بالميزانية، ومبادرات التنفيذ ذات الصلة. فقد أدرج عدد من البلدان الأهداف الإنمائية للألفية في المناقشات السياسية الوطنية، لا بل في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية كالخطط الإنمائية الخمسية أو العشرية واستراتيجيات التنمية الوطنية[44]. وتقوم البلدان بتكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع الظروف السائدة فيها ويشمل ذلك مثلاً تكييف الإطار الإنمائي مع الأولويات والميزانيات الخاصة بكل بلد. ففي بعض البلدان كتايلند مثلاً لم تطرح الغايات العالمية أي تحديات لذا وضع البلد أهدافاً أكثر طموحا. وفي بلدان أخرى لم يكن من الواضح كيفية تكييف الغايات العالمية لتنفيذها على الصعيد الوطني ولم تتوفر القدرات الكافية للقيام بذلك. وفي حالات أخرى، كما هو الحال في بابوا غينيا الجديدة، عمدت البلدان إلى إعادة تحديد الغايات الوطنية (أقل من الغايات

العالمية) بعد أن أخذت في الاعتبار أوجه القصور والقيود التي تعيق تحقيق الأهداف الإنمائية. ويعرض (الملحق الرابع) المزيد من الأمثلة عن بلدان مختلفة في العالم. ويتبين التزام الحكومات بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الطريقة التي تتعامل فيها البلدان مع كلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد أولوياتها المتعلقة بالنفقات بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية من حيث توزيع النفقات العامة بين القطاعات (الجدول 9).

ويبين نمط النفقات العامة على الصعيد الوطني في مجموعة مختارة من المناطق أن اهتمام الحكومات بقطاع الصحة متقاوت بين بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ [45]مثلاً. فبعض البلدان لم تضع النفقات على الصحة ضمن أولوياتها عند توزيع الموارد العامة بين عامي 2000 و2009. ففي عام 2009 تراوح نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة في المنطقة من حيث معدلات مماثل القوة الشرائية بين صفر و34 دولاراً في 7 بلدان، وبين 35 و60 دولاراً في 5 بلدان أخرى، أي كان أقل من مستوى مماثل القوة الشرائية الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والبالغ 60 دولاراً. وقد يكون هذا الإنفاق غير الكافي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأخر المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[46] ارتفعت النفقات على الصحة العامة بالنسبة المئوية من مجموع النفقات الصحية من 46 في المائة في عام 1995 إلى 50 في المائة في عام 2010. ومع أن إجمالي الإنفاق العام على التعليم بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة في المنطقة قد انخفض من 19.8 في المائة في عام 2006 إلى 16 في المائة في عام 2008، لا يزال ضمن المستويات الموصى بها التي تتراوح بين 15 و20 في المائة.

وتخطيط الموارد وتوزيعها عمليتان هامتان في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الوطني والمحلي. وتختار الحكومات اعتماد آلية تنفيذ على صعيد الإدارات المحلية، أو آلية على صعيد المجتمع المحلي أو أن تجمع بين الآليتين. ويقضي نهج الحكم المحلي بأن تتولى البلديات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وتوفير الخدمات وتنفيذ هذه المهام. ويتطلب هذا النهج تحقيق التوازن بين الرقابة المركزية والاستقلالية المحلية بما يضمن المساءلة المحلية وجودة الخدمات[47]. ويمكن أن يؤدى اعتماد برامج على مستوى المجتمع المحلي دوراً حيوياً في الوصول إلى الفئات المستهدفة من السكان. واستخدم نهج الحكم المحلي للمرة الأولى خلال العقد الماضي في النيجر في محاولة للحد من سوء التغذية الحاد. فهذا البلد يشهد مستويات سوء تغذية مفرطة بسبب الجفاف، وأزمات الغذاء المتكررة، وسوء ممارسات التغذية، وعدم كفاية فرص الوصول إلى الخدمات الصحية. وقدم العلاج للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في المنزل من خلال تزويدهم بالغذاء العلاجي الجاهز للاستهلاك. فارتفع عدد مرافق معالجة سوء التغذية الحاد من 75 مرفقاً في عام 2005 إلى 941 مرفقاً في عام 2007. وبالرغم من التقدم المحرز في تقديم العلاج الفعال للأطفال الذي يعانون من سوء التغذية الحاد في النيجر، لا يزال معدل انتشار سوء التغذية الحاد مرتفعاً. ويكمن التحدي في توعية الأهل ولاسيما الأمهات حول الممارسات الوقائية كالرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية لتحسين الحالة الغذائية العامة للأطفال[48].

الجدول 9- توزيع النفقات العامة بين القطاعات

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (البلدان النامية فقط)	94-1990	99-1995	04-2000	09-2005	2010
النفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			12.11		
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			8.91		
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من مجموع النفقات الصحية)		44.60	39	46.40	53
الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)		14.11	16.26	16.55	
مدفوعات الفوائد (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			9.12	6.91	6.70
النفقات العسكرية (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة المركزية)			18	13.85	

آسيا الوسطى وأوروبا (البلدان النامية فقط)	94-1990	99-1995	04-2000	09-2005	2010
النفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				25.55	28.81
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			11.15	10.63	9.79
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من مجموع النفقات الصحية)		67	62	64	65
الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			15.40	14.09	
مدفوعات الفوائد (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			5.18	2.43	3.05
النفقات العسكرية (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة المركزية)				13.19	11.17
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (البلدان النامية فقط)	94-1990	99-1995	04-2000	09-2005	2010
النفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	22.68	18.89	21.16		
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)		9.18	8.98		
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من مجموع النفقات الصحية)		48.40	48.80	48.20	50
الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)		15.71	14.63		
مدفوعات الفوائد (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			13.40	10.29	8.09
النفقات العسكرية (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة المركزية)	5	6.78	7.17		

الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي	94-1990	99-1995	04-2000	09-2005	2010
النفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			25.11	27.65	
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			7.68	8.32	
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من مجموع النفقات الصحية)		53	53	54	57
الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)		13.10	11.42	8.76	11.48
مدفوعات الفوائد (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)	21.64	19.68	23.91	23.33	31.43
النفقات العسكرية (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة المركزية)					

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البلدان النامية فقط)	94-1990	99-1995	04-2000	09-2005	2010
النفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				26.56	
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)				8.55	
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من مجموع النفقات الصحية)		46	45.60	50	50
الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)				19.24	
مدفوعات الفوائد (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			11.33	7.41	
النفقات العسكرية (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة المركزية)			12.71	12.19	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (البلدان النامية فقط)	**94-1990**	**99-1995**	**04-2000**	**09-2005**	**2010**
النفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			22.95	23.15	
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)			9.83	10.52	
النفقات على الصحة العامة (بالنسبة المئوية من مجموع النفقات الصحية)		38	39	42	45
الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)				18.85	
مدفوعات الفوائد (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة)					
النفقات العسكرية (بالنسبة المئوية من نفقات الحكومة المركزية)					

المصدر: WDI database http://data.worldbank.org/ accessed on 22 August 2012.

ملاحظة: الأرقام هي المتوسطات خلال الفترة المرجعية، وتشير الخانات الفارغة إلى عدم توفر البيانات. وتستند المجموعات الإقليمية إلى تصنيف البنك الدولي.

وتساهم برامج السياسات العامة المحددة التي تربط بين التحويلات المالية أو العينية وبين عمل الأهل وتعليم الأطفال وصحتهم معالجة حالات الفقر المؤقتة أو المزمنة. ويقدم الكثير من البلدان أمثلة ناجحة في هذا المجال: كبرامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التعليم في بنغلاديش؛ والممارسات التي تقضي بتوفير التعليم الأساسي المجاني وتقديم وجبات الطعام في المدرسة في بوتان؛ وتوفير الدعم للقابلات لضمان ولادات مأمونة في قطاع الصحة العامة في كمبوديا؛ وبرنامج "لكل منطقة منتج يميزها" في تايلند لتشجيع إنتاج المنتجات الاستوائية في القرى كمصدر إضافي للدخل[49].

وتشير الأدلة إلى أن البلدان التي تركز على إزالة أوجه التفاوت أحرزت تقدماً أكبر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. مثلاً أدى برنامج المنح الأسرية في البرازيل (Bolsa Familia) وبرنامج (Oportunidades) الذي يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص إلى الحد من الفقر وتحسين الظروف الصحية والتعليم[50]. وفي الأردن ساهمت مبادرات تشجيع الصناعات القائمة على المعرفة وسياسة توفير التعليم للجميع التي أولت المناطق الريفية اهتماماً خاصاً، في زيادة صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الفتيات والفتيان على حد سواء من 87 إلى 98 في المائة بين عامي 1990 و2009[51]. ومنذ أن نالت سري لانكا استقلالها استمرت الحكومات المتوالية في تنفيذ سياسة الرعاية الصحية الأولية لا سيما تقديم الرعاية الصحية للأمهات والأطفال في المناطق الريفية فحققت بذلك أفضل مؤشر بين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال جنوب آسيا[52]. وفي غانا، أطلقت الحكومة برنامج إصلاح شامل لقطاع المياه في أوائل تسعينات القرن العشرين الذي هدف إلى توفير إمدادات المياه في القرى وأدى إلى تقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية في مجال الوصول إلى مصادر محسنة للمياه[53].

ويمكن استخلاص ثلاثة دروس عامة من هذه التجارب الناجحة. أولاً، إذا شملت السياسات الإنمائية الفئات الأشد حرماناً وتهميشاً يمكن للبلدان تقليص الفوارق بين السكان ورفع مستوى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثانياً، الالتزام السياسي للبلدان شرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما بيّنت تجارب سري لانكا، البرازيل، المكسيك، والأردن. ثالثاً، قد يؤدي النهج الذي يقوم على المجتمع المحلي دوراً أساسياً في الوصول إلى أشد السكان حرماناً حتى وإن كان المطلوب تحقيق تقدم أكبر كما بيّنت تجربة نيجيريا المذكورة أعلاه.

3- تأثير الخطة على رصد السياسات العامة وتقييمها

يتيح رصد التقدم المحرز تحديد المجالات التي لا بد من أن توليها السياسات العامة اهتماماً خاصاً وشرائح السكان الأكثر تأثراً بعدم تحقيق الغايات. ويتطلب رصد التقدم المحرز لدعم عملية إعداد السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها: (1) تركيز النظم الاحصائية وواضعي السياسات على مجموعة متفق عليها من المؤشرات الأكثر ملائمة لاحتياجات المناطق والبلدان؛ (2) إنشاء نظم ملائمة لجمع بيانات موثوقة في الوقت المناسب؛ (3) تطبيق نماذج وقواعد تصنيف موجزة لتحديد المسائل العامة المتعلقة بالسياسات الوطنية والإقليمية؛ و(4) نشر تحليل البيانات بطريقة تتيح استخدامها لاتخاذ قرارات السياسات[54].

الشكل 9- مستويات الاختلاف في نقاط البيانات الوطنية والعالمية المتوفرة في منطقة الإسكوا حسب الأهداف، 2012

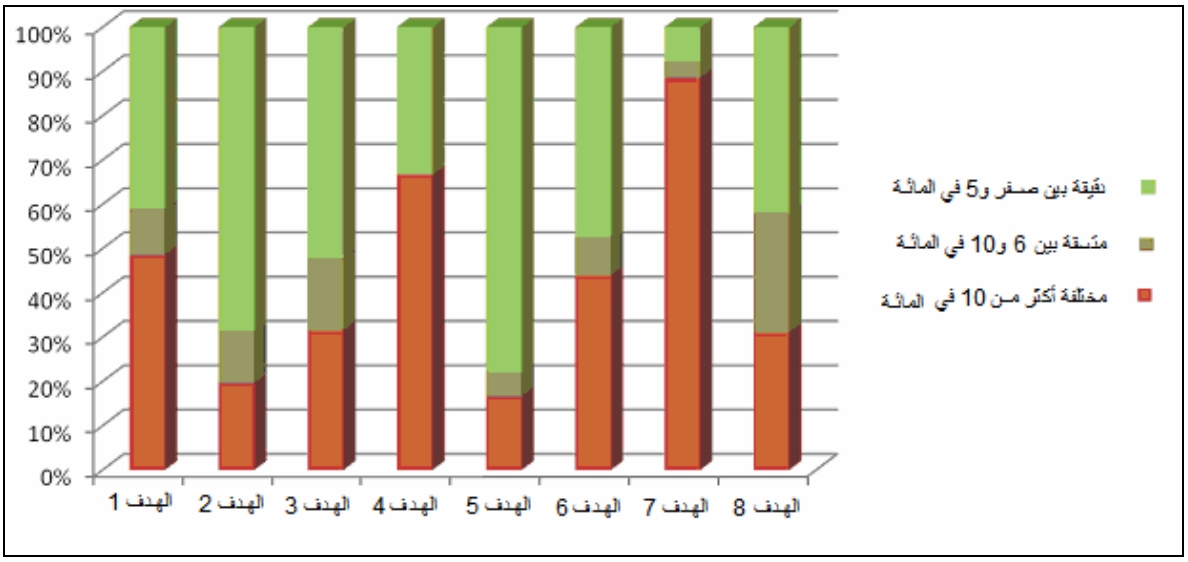

المصدر: ESCWA, 2012c.

ملاحظة: المصادر العالمية مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ولكن المشاكل التي يواجهها الكثير من البلدان النامية في العالم هي ضعف القدرات الإحصائية وندرة الموارد اللازمة لجمع الموارد وتصنيفها وتدني المهارات الفنية. ولكن التجارب خلال السنوات الأخيرة أثبتت أن اعتماد البلدان لإطار الأهداف الإنمائية للألفية أدى إلى زيادة التزام الحكومات الوطنية والشركاء الدوليين في التنمية بوضع سياسات تستند إلى الأدلة فازدادت قدرة البلدان على إصدار البيانات ونشرها. وبشكل عام، إزداد عدد البلدان التي تتوفر فيها البيانات لعدد كبير من مجموعات المؤشرات (بين 16 مؤشراً و22 مؤشراً) من صفر في عام 2003 إلى 84 في عام 2006 وإلى 101 في عام 2011[55].

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تختلف القدرات الإحصائية اختلافا كبيراً بين البلدان ولكنها تحسنت إجمالاً بشكل ملحوظ. وعند مقارنة البيانات المتاحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وفي 18 آب/أغسطس 2010 على صعيد 18 مؤشراً من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يتبين أن كل الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ باستثناء دولة واحدة ارتفع فيها عدد المؤشرات التي يتوفر عنها الحد الأدنى من البيانات المطلوبة لرصد التقدم المحرز، وفي عدة بلدان ارتفع هذا العدد بأكثر من الضعف[56]. وقد عملت اللجنة بفعالية في المنطقة فقدمت الدعم اللازم للبلدان لزيادة قدرتها الإحصائية. ومن المبادرات التي اتخذتها تشمل البرامج الإقليمية الرامية إلى تحسين الإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والإحصاءات السكانية والاجتماعية، والسجل المدني، والإحصاءات الحيوية[57].

بدورها، قامت الإسكوا برصد مدى توفر البيانات عن الأهداف الإنمائية للألفية لتقييم القدرات الإحصائية الوطنية منذ عام 2008. وتبين نتائج هذا التقييم تحسناً بنسبة 17 في المائة في معدل توفر مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان المنطقة منذ عام 2008، مما يشير إلى إحراز تقدّم كبير في جمع البيانات ونشرها على الصعيد الوطني بهدف رصد هذه الأهداف[58]. وأجرت الإسكوا مؤخراً تقييماً لقدرة البلدان الأعضاء فيها على إصدار البيانات في المجالات المتعلقة بالسياسة العامة. ويبين تقييم مستوى الاتساق بين البيانات الوطنية والدولية حسب الأهداف في عام 2012 ضعف القدرات الوطنية على إصدار إحصاءات عالية الجودة[59] لرصد المجالات المختلفة للسياسات العامة والمتعلقة بالفقر، وتوفير فرص العمل، ومحو الأمية، وتحسين صحة الأمهات، وتوفير المياه، ومكافحة السل، وتحسين المستوى المعيشي لسكان الأحياء الفقيرة، على النحو المبين في الشكل 9. وتنفذ الإسكوا حالياً خطة إقليمية لبناء القدرات في هذه المجالات وذلك بالتعاون مع الوكالات المتخصصة.

وفي أفريقيا، طرح رصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني تحدياً كبيراً. فعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي على إعداد برامج لمواجهة هذا التحدي بصورة مباشرة، وتحسين القدرة الإحصائية للبلدان الأفريقية. وتشمل هذه البرامج: الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية، وهي إطار دعوة تتناول التعدادات والسجل المدني المدني والإحصاءات الحيوية؛ والميثاق الأفريقي للإحصاءات الذي يوفر إطاراً لتنسيق الأنشطة الإحصائية في القارة؛ واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا التي توفر توجيهات متعلقة بعملية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضمن إطار البرنامج الإحصائي للأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، على زيادة توفر البيانات الإحصائية الموثوقة وذات النوعية الجيدة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان المنطقة.

وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإسكوا على تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن "تعزيز القدرات الإحصائية والمؤسسية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التعاون وتبادل المعارف على المستوى الأقاليمي". يهدف المشروع إلى توفير المزيد من البيانات الحديثة والقابلة للمقارنة على الصعيدين الوطني والعالمي، ودعم القدرات الإحصائية والتنسيق بين المؤسسات لتحفيز وضع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وتقليص الاختلاف بين البيانات المتوفرة من المصادر الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعزيز الشبكات الإقليمية للأهداف الإنمائية للألفية. ويوفر هذا المشروع المشترك مثالاً جيداً عن التعاون الوثيق فيما بين اللجان الإقليمية لتيسير تنفيذ خطة الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن هناك تحديات لا تزال مطروحة. فاستخدام بيانات مسوح الأسر المعيشية للحصول على معلومات عن المؤشرات مثل نسبة السكان الذين

يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم أو نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن، يطرح بعض القيود التي تحول دون توفير البيانات المحدثة في الوقت المناسب وبشكل متواتر. ويعيق العدد المحدود للملاحظات المتوفرة عملية تقييم التقدم المحرز وتحديد آثاره المتوقعة لا سيما في مجالات الحد من الفقر، وخفض معدلات وفيات الأطفال ووفيات الأمهات. وغالباً ما لا يجري تصنيف البيانات بطريقة مناسبة تتيح تحديد أوجه التفاوت بين مختلف المناطق الجغرافية في بلد معين أو بين مختلف شرائح السكان. وتؤكد هذه التحديات ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير القدرات الإحصائية للكثير من البلدان النامية لدعم واضعي السياسات وتمكين المواطنين من مساءلة الحكومات والمؤسسات من حيث الخدمات التي تقدمها والإنجازات التي تحققها.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون وسيلة هامة لتعزيز تقديم الخدمات وتيسير وصول المواطنين إليها. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال بناء القدرات الوطنية وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات وإتاحة الاتصالات لاسيما في البلدان النامية، دوراً رئيسياً في القضاء على الفقر المدقع، ومكافحة الأمراض الخطيرة، وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. ويساعد استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية (مثل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والتوظيف الإلكتروني، والصحة الإلكترونية) على إحراز التقدم في المجالات الرئيسة ذات الأولوية على الصعيدين العالمي والوطني كالصحة والتعليم والعمل والحكم. وفي هذا السياق، شددت خطة عمل جنيف[60] التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على أن استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الخدمات الإلكترونية) في توفير الخدمات التقليدية يدعم تحقيق التنمية المستدامة ويعود بفوائد متعددة مثل تحسين كفاءة الخدمات، وتقليص الوقت اللازم لإتمام العمليات، وتشجيع مشاركة المواطنين وإشراكهم في الحكم، وزيادة الشفافية، وتيسير الوصول إلى الخدمات الحكومية والمعلومات.

واو- الدروس المستفادة والملاحظات الختامية

لم يختلف التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الأهداف والغايات والمؤشرات فقط إنما على صعيد المناطق الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان وبين مختلف فئات سكان البلد الواحد. وبالتالي يجب ألا تغفل الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ الأهداف قبل الموعد النهائي المحدد بعام 2015 الدول التي لم تحقق بعد هذه الأهداف. وبدلاً من التركيز على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الكلي لا بد من أن تشكل الفئات السكانية الأشد ضعفاً صلب اهتمام السياسات والبرامج الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لتقليص الفوارق بين السكان وتسريع وتيرة التقدم. ويجب الإستفادة من هذا الاستنتاج عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وساهمت عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه الأبعاد الإقليمية للتنمية وشجعت نمو مبادرات التكامل الإقليمي ومختلف أشكال التعاون بين بلدان المنطقة الواحدة. واعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً في السياقات الوطنية فأثرت على عملية وضع السياسات وعلى التزامات الميزانية ومبادرات التنفيذ. وعمد الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم بتكييف إطار الأهداف الإنمائية للألفية مع الأولويات والميزانيات الوطنية المحددة.

وفي مجال تنفيذ السياسات العامة أثبتت التجارب أهمية النهج القائمة على الحكومات المحلية والآليات القائمة على المجتمع المحلي والبرامج المحددة الأهداف. ولكل نهج، تحديات تعيق تطبيقه وتجارب ناجحة تثبت أهميته لذا ما من نهج واحد يمكن اعتماده في كل الحالات. وتشير الأدلة الوطنية والإقليمية بشكل عام إلى أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية ساهم في زيادة الالتزام السياسي ورفع مستوى الوعي العام حول أهمية القضاء على أوجه الحرمان. ووفر هذا الإطار المعايير اللازمة لتقييم التقدم المحرز، وساهم في حشد الجهود والموارد حول قضية مشتركة.

أخيراً، يقدم إطار الأهداف الإنمائية للألفية مجموعة محددة من الأهداف والغايات الملموسة والمحددة زمنياً فيبين بالتالي ضرورة توفر البيانات والإحصاءات لتقييم التقدم المحرز. وفي معظم الحالات، ارتفعت البيانات المتوفرة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وأصبحت أنشطة بناء القدرات الإحصائية من ضمن الأولويات. وازداد أيضاً التنسيق بين النظم الإحصائية الوطنية والدولية، واستخدام البيانات في عمليات اتخاذ القرار. ولكن القدرة على توفير البيانات الإحصائية لرصد التقدم المحرز لم تكن كافية في الكثير من البلدان، ولا بد من بذل جهود حثيثة في هذا المجال على جميع المستويات. وهذه الدروس المستفادة بغاية الأهمية لصياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 وتنفيذها ورصدها.

ثالثاً قضايا ذات أولوية في التنمية الإقليمية لما بعد عام 2015

ألف- مقدمة

ركزت الأدبيات التي تناولت قضية التنمية منذ عام 2000 على الأهداف الإنمائية للألفية. ولم تستكمل هذه الأدبيات ما كتب عن التنمية في مرحلة ما بعد الحرب. فالموضوع الإنمائي الأساسي الذي تناولته الدراسات التي وضعت خلال العقود الخمسة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية كان موضوع ثروات الشعوب. أما أدبيات الأهداف الإنمائية للألفية، فركزت أكثر على الفقر المطلق لدى الأفراد. فما عاد مفهوم التنمية يركز على تركيبة الاقتصادات الوطنية وديناميكياتها، بل أصبح يعنى برفاه الأفراد.

وكانت البلدان الفقيرة تطمح إلى تحقيق نمو سريع خلال ما عرف بعقود الأمم المتحدة الإنمائية التي امتدت من الستينات إلى التسعينات لتضييق الفجوة في مستوى المعيشة بينها وبين البلدان الصناعية. وركز الخطاب الإنمائي في تلك الفترة على إيجاد القوة الدافعة للتنمية. أما إطار الأهداف الإنمائية للألفية فركز على الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية، دون أن يقترح لتحقيق هذين الهدفين أي خيارات في السياسة العامة لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل على المستوى الوطني.

ويحدد هذا الفصل أولويات كل منطقة بالاستناد إلى المعلومات التالية:

(أ) الأولويات والهواجس التي جرى التعبير عنها في اجتماعات اللجان الإقليمية والتقارير التي أصدرتها في موضوع خطة التنمية لما بعد عام 2015؛

(ب) مباحثات فريق عمل منظومة الأمم المتحدة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015؛

(ج) نتائج مؤتمر ريو+20 وتحديداً تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

ويتناول القسم التالي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام 2015، ويركز على العناصر الأساسية التي تم التوصل إليها إثر العديد من المشاورات والتحليلات. ثم يحدد أولويات المناطق مبيناً أوجه التشابه والاختلاف، في حين يلخّص القسم الأخير أبرز ما جاء في هذا الفصل.

باء- الظروف التي ينبغي الأخذ بها في خطة التنمية لما بعد عام 2015

1- تغيّر الظروف العالمية الاجتماعة والاقتصادية والسياسية للتنمية في عالم ما بعد عام 2015

(أ) الاقتصاد السياسي للتنمية

وضع خطة للتنمية لما بعد عام 2015 يجري في ظروف تختلف كثيراً عن الظروف التي كانت سائدة في التسعينات، عندما جرى التفاوض على الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أبرز أوجه الاختلاف ضعف عنصري التفاؤل والنية اللذين كانا من عناصر القوة في الماضي. وتوضع الخطة الجديدة اليوم إزاء تحدّيات عالمية ناشئة، أهمها التغيّر في الديناميات السكانية، والتغيّر في العلاقات الاقتصادية السياسية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وعدم الاستقرار في أسواق الغذاء والمال العالمية، ومطلب العدالة الاجتماعية والحقوق والحريات، وتزايد الحذر والقلق من النزاعات وانعدام الأمن، وهواجس عدم المساواة داخل البلد الواحد وبين البلدان، وقضايا العمل وتغير المناخ ومختلف أشكال التدهور البيئي.

وقد ورد في الفصل الأول أن التغير في الديناميات السكانية يتطلب دمج جميع الخصائص الديمغرافية في المناطق ضمن أولويات الخطة الجديدة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان العامل سيزداد حوالى 2.3 مليار نسمة بين عامي 2011 و2050 ليصبح المجموع 9.3 مليار نسمة[1]. وعلى خطة التنمية الجديدة أن تأخذ بالآثار المحتملة للديناميات السكانية على الإنتاج الاقتصادي العالمي، وحركة الهجرة، وحركة رؤوس الأموال، وحتى الأمن. وعلى المناطق أن تضع سياسات لمعالجة آثار ازدياد عدد الشباب العاطلين عن العمل وتلبية احتياجات المسنين. ويجب التنبه إلى ازدياد عدد النازحين داخل البلد الواحد والمهاجرين بين البلدان واللاجئين، وإلى الآثار الناتجة من ازدياد التوسع العمراني، سواء على المستوى العالمي أم في عدد من المناطق.

ومن التغيرات الأخرى في الظروف العالمية تعاظم دور بعض بلدان الجنوب على الساحة الدولية، كالبرازيل، والهند، وخصوصاً الصين. وقد غيّر هذا الدور توزيع القوى في العلاقات الدولية وسيكون عاملاً أساسياً في وضع خطة التنمية لما بعد عام 2015. أما مجموعة العشرين التي أنشأها في عام 1999 وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في البلدان الأعضاء فيها فبدأت تدريجاً تضطلع بالدور الريادي في إدارة الاقتصاد والنظام المالي العالمي. وهذا التحول في القوة الاقتصادية العالمية برز من خلال ازدياد حقوق التصويت الممنوحة للصين والهند في البنك الدولي في الاجتماع الذي عقد في ربيع عام 2010. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان هذا التحول سيسهل عملية اعتماد خطة جديدة تعود بمزيد من الفوائد على البلدان النامية. ومن المواضيع الأساسية التي يجب طرحها عند مناقشة الخطة الجديدة، عدم استقرار الأسواق العالمية وضرورة إعادة النظر في البنيان المالي الدولي، ولا سيما إثر الأزمة المالية العالمية والتقلبات في أسعار السلع الأساسية وآثارها على ارتفاع مستويات الفقر وإعاقة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالعديد من الاقتصادات القوية لم يتعاف كلياً بعد من الأزمة، والركود يعاود بعض الاقتصادات الأوروبية الكبرى، فيؤدي إلى حالة من عدم اليقين في منطقة اليورو. وفي

الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، لم يكن التعافي بالسرعة المتوقعة، ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة حتى اليوم[2]. وتعاني البلدان النامية بشدّة من نتائج هذه الظروف على النمو والتنمية.

ومن التحوّلات السياسية الهامة أيضاً النضال من أجل الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية إثر التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً. فهذه الأحداث تلت أحداث مشابهة شهدتها أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ويمكن مناقشتها في إطار ما صار يعرف بـ "الموجة الديمقراطية الثالثة"[3]. وهي نتيجة لتحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة منها البطالة وعدم المساواة في الحصول على الخدمات والفرص. وبالاستناد إلى تقرير إقليمي صدر حديثاً عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، يدعو الصراع الجاري من أجل الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى اعتماد مسارات إنمائية جديدة تولي المزيد من الاهتمام لقضايا مترابطة متعددة الأبعاد كالحكم الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية، والعمل اللائق[4].

(ب) البطالة

انتشرت ظاهرة النمو الخالي من فرص العمل في أفريقيا، حيث النمو لم يؤد إلى توليد فرص عمل ولا إلى ارتفاع في الإنتاجية. وانتشرت هذه الظاهرة أيضاً وإن بحد أقل في آسيا، وخاصة الهند، وأيضاً في أمريكا اللاتينية. وبين عامي 1991 و2009 سجلت المنطقة العربية نمواً في فرص العمل بلغ معدّله 3.3 في المائة، وهو من أعلى المعدلات في المناطق النامية. وهذا في ظل ضعف النمو في إنتاجية العمل والارتفاع المثير للقلق في معدلات بطالة الشباب[5]. وترى منظمة العمل الدولية[6] أن 40 في المائة تقريباً من العمال في العالم لا يكسبون ما يكفي للبقاء وأسرهم فوق خط الفقر، أي العيش على 2 دولار يومياً. ويجب أن يهدف عنصر التشغيل الذي تتضمنه أي إستراتيجية للتنمية المستدامة إلى زيادة الإنتاجية وتحديداً في صفوف العمال الأكثر فقراً.

وستشكل قضية التشغيل تحدياً كبيراً لخطة التنمية لما بعد عام 2015، ولا سيما أن الطريق المعهودة للانتقال من الزراعة إلى الصناعة تبدو وعرة في العديد من البلدان[7]. وقد انخفضت حصة الزراعة من القوى العاملة في العالم من 40 في المائة في عام 2000 إلى 34 في المائة في عام 2011. ومن نقاط التراجع المئوية الست، لم يستوعب قطاع الصناعة أكثر 1.7 نقاط. بينما تحوّلت 4.3 نقاط مئوية إلى قطاع الخدمات. وفي شرق آسيا، انخفضت حصة الزراعة من القوى العاملة من 47.7 في المائة إلى 35.4 في المائة، لكن لم تستفد الصناعة إلا من 4.8 نقطة مئوية مقابل 7.4 نقاط لقطاع الخدمات[8]. وفي المنطقة العربية، تُسجل أدنى معدلات إنتاجية العمل في بعض القطاعات التي تستوعب أكبر الأعداد من القوى العاملة (بالنسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)، كقطاع البناء والقطاع الحكومي، مما سيشكل عائقاً كبيراً أمام إستراتيجيات النمو الاقتصادي الغني بفرص العمل[9].

(ج) الفقر وعدم المساواة

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عدد الفقراء (باستخدام الخط الدولي للفقر، أي العيش على 1.25 دولار في اليوم) سينخفض ليقارب المليار شخص في عام 2015 بعد أن كان 1.9 مليار في عام 1990 (الجدول 10). وقد حققت منطقة آسيا ولا سيما الصين التي سجلت أفضل النتائج، أعلى نسبة تقدم

في القضاء على الفقر المدقع. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق (أي على أقل من 1.25 دولار في اليوم) بحلول عام 2015 إلى 24 في المائة في جنوب آسيا و8 في المائة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. إلا أن المنطقة ستظل تأوي العدد الأكبر من الفقراء. وفي جنوب آسيا، سيبلغ عدد الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم 419 مليون نسمة، مقابل 159 مليون في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وفي جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها، ستسجل نسبة هذه الفئة من الفقراء انخفاضاً ملحوظاً في عام 2015 حتى 41 في المائة، بعد أن كانت 57 في المائة في عام 1990. وبالرغم من انخفاض معدلات الفقر، سيبلغ العدد المطلق للفقراء 397 مليون تقريباً بحلول عام 2015، مقابل 290 مليون في عام 1990.

الجدول 10- تقديرات الفقر في المناطق على أساس خط الفقر، أي العيش على 1.25 دولار، 1990-2015

الفقراء (بالنسبة المئوية)				
	1990	2005	2008	2015
شرق آسيا والمحيط الهادئ	56.2	16.8	14.3	7.7
من ضمنها الصين	60.2	16.3	13.1	—
أوروبا وآسيا الوسطى	1.9	1.3	0.5	0.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	12.2	8.7	6.5	5.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.8	3.5	2.7	2.7
جنوب آسيا	53.8	39.4	36.0	23.9
جنوب وشرق وغرب ووسط أفريقيا	56.5	52.3	47.5	41.2
المجموع	**43.1**	**25.0**	**22.4**	**16.3**
المجموع من دون الصين	**37.2**	**27.7**	**25.2**	—

الفقراء (بالملايين)(*)				
	1990	2005	2008	2015
شرق آسيا والمحيط الهادئ	926.4	332.1	284.4	159.3
ومنها الصين	683.2	211.9	173.0	—
أوروبا وآسيا الوسطى	8.9	6.3	2.2	1.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	53.4	47.6	36.8	33.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13.0	10.5	8.6	9.7
جنوب آسيا	617.3	598.3	570.9	418.7
جنوب وشرق وغرب ووسط أفريقيا	289.7	394.9	386.0	397.2
المجموع	**1908.6**	**1389.6**	**1289.0**	**1019.9**
المجموع من دون الصين	**1225.4**	**1177.7**	**1116.0**	—

المصدر: World Bank (2012a, Box 1, p.3). Global Monitoring Report. World Bank: Washington DC.

(*) أقل من 1.25 دولار في اليوم (بمعادل القوة الشرائية لعام 2005).

وجاء التقدم المحقق داخل كل منطقة متفاوتاً. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، سوف تحقق المنطقة ككل الهدف المتعلق بالفقر، لكن أكثر بلدانها فقراً ستسجل أقل قدر من التقدم، ولن تحقق الهدف بحلول عام 2015. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[10]، فمعدل انتشار الفقر المدقع منخفض عامة بالمقارنة مع المناطق الأخرى التي تضم بلداناً نامية، ومنها شرق آسيا، ونسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع انخفضت بين عامي 1990 و2008[11]. غير أن صعوبة تطبيق نهج خط الفقر في معظم البلدان العربية، تدعو إلى اعتماد نهج بديلة تركز على الفقر المتعدد الأبعاد[12]. وفي المنطقة العربية، تعيش نسبة مرتفعة من السكان فوق خط الفقر الدولي بقليل، يمكن أن يكون لأي صدمة اقتصادية (أو اجتماعية سياسية) تصيب الدخل تأثير بالغ على الفقر[13].

وتشكل قضية عدم المساواة ضمن البلد الواحد وبين البلدان هدفاً أساسياً يمكن إدراجه في خطة التنمية الجديدة. فالحد من عدم المساواة داخل البلد الواحد هو، على الأقل من وجهة نظر تاريخية، شرط أساسي لوقف انتقال الفقر من جيل إلى جيل، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المطّرد. وفي ظل ارتفاع معدلات عدم المساواة يصعب تخفيض معدلات الفقر من خلال اللجوء إلى النمو الاقتصادي، ويكثر التباين في توزيع الخدمات الاجتماعية، فيؤدي إلى انقسام المجتمعات بين مجتمعات تستفيد من الخدمات التعليمية والصحية الجيدة لأنها تملك القدرة على الحصول عليها، وأخرى فقيرة لا تحصل إلا على الخدمات العامة التي تفقر إلى التمويل[14]. ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات عدم المساواة إلى انتشار التوتر وتقويض التماسك الاجتماعي، ولا سيما عندما تتحول هذه الظاهرة إلى انقسامات بين المجموعات المختلفة في المجتمعات التعدّدية.

(د) الاستدامة البيئية

أدى ارتفاع معدلات النشاط البشري على المستوى العالمي، وتحديداً منذ القرن الماضي، إلى تحديات خطيرة تهدد الاستدامة البيئية. ويجب أن تركز خطة التنمية لما بعد عام 2015 على الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. فتغيّر المناخ أدى إلى إزالة الأحراج، وتآكل التربة، وتدهور البيئة الساحلية. ونتيجةً لذلك، ارتفع احتمال حدوث صدمات مناخية وتحولها إلى كوارث على البشر والبنى الأساسية. ووفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي، بلغ عدد النازحين بسبب الكوارث المفاجئة 36 مليون شخص في عام 2008، و17 مليون في عام 2009، وأكثر من 42 مليون في عام 2010[15]. وتعود 90 في المائة من حالات النزوح هذه لظواهر مناخية أبرزها الفيضانات والعواصف. ولا شك في أن التحديات المناخية الأساسية التي ينبغي النظر في كيفية التصدي لها عديدة، غير أن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي هما الأكثر ارتباطاً بالاستدامة البيئية، ولم يتناولها إطار الأهداف الإنمائية للألفية بالفعالية المطلوبة. وصحيح أن تغير المناخ هو قضية عالمية، غير أن آثاره متفاوتة بين منطقة وأخرى. فآثار التغيرات في الحرارة، والمتساقطات، والظواهر المناخية الشديدة، تختلف بين منطقة وأخرى وبين بلد وآخر، وكذلك وسائل مواجهة هذه الآثار. فطبيعة الآثار المتوقعة لتغير المناخ على المناطق تختلف باختلاف المناخ بين منطقة وأخرى، وحسب الموقع الجغرافي، والظروف الاجتماعية

والاقتصادية. والقطاعات الأساسية التي ستتأثر بتغيّر المناخ، وإن بدرجات متفاوتة، هي الزراعة، والموارد المائية، والصحة البشرية، والنظم الإيكولوجية الأرضية، والتنوع البيولوجي، والمناطق الساحلية.

وإلى جانب قضية تغير المناخ، يقترح تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 أن تكون الأهداف والغايات ذات الصلة بالاستدامة البيئية أكثر شمولاً ووضوحاً، تُعنى باستقرار المناخ، ووقف تحمّض المحيط، ومنع تدهور الأراضي والاستخدام غير المستدام للمياه، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي[16].

وعلى المستوى الإقليمي، تلخص تقارير الخبراء[17] مواطن الضعف الإقليمية الرئيسية على الشكل التالي:

- أفريقيا هي الأكثر عرضةً للخطر. فثلثا مساحتها السكنية مناطق صحراوية أو جافة. وهي شديدة التعرض لموجات الجفاف والفيضانات، المتوقع أن تزداد مع ازدياد تغير المناخ. ومن المخاطر التي تواجهها انخفاض الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية، وازدياد الإجهاد المائي، والتعرض للأمراض، وكلها عوامل تزيد من المخاطر التي تهدذد صحة الإنسان؛
- المنطقة العربية هي الأكثر جفافاً في العالم. فنقطة ضعفها الرئيسية هي المياه. ومن المتوقع أن يتراجع نصيب الفرد من المياه إلى النصف بحلول عام 2050 حتى دون أخذ آثار تغير المناخ في الحسبان. وستهدد ندرة المياه الزراعة والأمن الغذائي، وتشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية[18]. وسيؤدي تراجع الزراعة، القطاع الحامي للفقراء، إلى تأجيج التوترات الاجتماعية والسياسية. كذلك تشكل الآثار الجيوسياسية للإجهاد المائي في فلسطين المحتلة مصدراً أساسياً للنزاع في المنطقة؛
- شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حيث العدد الكبير من السكان المقيمين على طول الساحل وفي الجزر المنخفضة. ومن أهم نقاط الضعف تدهور قاعدة الموارد الطبيعية في جنوب آسيا، بسبب الموقع الجغرافي وارتفاع معدّلات الفقر والكثافة السكانية. ومن المتوقع أن يواجه مليار شخص تقريباً مخاطر متزايدة من جراء تراجع الإمدادات المائية وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وارتفاع خطر حصول فيضانات وموجات جفاف، وانتشار وباء الكوليرا؛
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث يحدق خطر الإجهاد المائي بأكثر من مائة مليون شخص. والمناطق الساحلية المنخفضة والكثيفة السكان عرضة لمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر ولظواهر متطرفة أخرى أكثر حدةً. ولعل الأثر الأسوأ على المنطقة هو إمكانية اضمحلال غابة الأمازون وتحول مساحات كبيرة إلى سافانا، وما يرافق ذلك من آثار بالغة على المنطقة والعالم؛
- الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث الاستدامة مهددة بمفاعيل لتغيّر المناخ، من خلال ارتفاع مستوى سطح البحر، وحدوث ظواهر متطرفة، وهذا يضع هذه الدول أمام تحديات كبيرة نظراً إلى صغر حجمها، ويعرضها للأخطار الطبيعية والصدمات الخارجية، وهي ذات قدرة محدودة على التكيف، الذي يترتب عليه تكاليف مرتفعة بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي.

(هـ) التوسع العمراني

من الأبعاد الأخرى للاستدامة البيئية بُعد يتعلق بالتوسّع العمراني. فمن المتوقع أن يزيد عدد سكان المدن من 3.6 مليار إلى 6.3 مليار نسمة بين عامي 2011 و2015، على أن تتركز هذه الزيادة في المناطق الأقل نمواً[19]. ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان المدن بحلول عام 2050 بما يعادل 1.4 مليار نسمة في آسيا، و0.9 مليار في أفريقيا، و0.2 مليار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المتوقع أيضاً أن ترتفع نسبة سكان المدن في المنطقة العربية من 54 في المائة في عام 2010 إلى 72 في المائة في عام 2050. وفي الفترة 2000-2005، فاق متوسط المعدل السنوي للتوسّع العمراني في المنطقة العربية متوسط المعدل العالمي في الفترة نفسها، ومن المتوقع أن يظل أعلى منه في فترات الخمس سنوات المقبلة حتى عام 2030[20].

وستبقى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المرتبة الأولى من حيث التوسع العمراني، بمعدل 83 في المائة مقابل 47 في المائة في أفريقيا. ويعيش اليوم مليار شخص تقريباً أو 33 في المائة من سكان المدن في البلدان النامية في أحياء فقيرة، في ظروف بائسة تشكل خطراً على حياتهم. وسيؤدي النمو السكاني إلى تشديد الضغط على قدرة البلدان النامية على توفير العمل، والإسكان، والخدمات الأساسية. وستكون آثار النمو السكاني مختلفة بين المناطق، إذ تعاني أفريقيا أكثرها حدة حيث الفقر منتشر بكثرة نسبة إلى مناطق أخرى، ومن المتوقع أن يفوق عدد سكانها المليار خلال عشرين عاماً، نصفهم دون سن الرابعة والعشرين. أما في المنطقة العربية، فتشمل أبرز التحديات الإنمائية الناتجة من التوسع العمراني السريع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المدن، والافتقار إلى السكن اللائق والخدمات الحضرية، وازدياد التوتر الاجتماعي.

2- الأفكار التي ستأخذ بها خطة التنمية لما بعد عام 2015

أعاد إعلان الألفية التأكيد على الالتزام الدولي ببعض المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تشكل الأساس في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وثمة إجماع على أن خطة التنمية لما بعد عام 2015 ينبغي أن توفّق بين هذه المبادئ والقيم على نحو أفضل. وهذا الإجماع ظهر من خلال المناقشات التي جرت ضمن نطاق الأمم المتحدة على مستويات متعدّدة.

(أ) المناقشات ضمن منظومة الأمم المتحدة

أعادت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التأكيد على التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام 2010 حول الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها أعربت عن الحاجة إلى وضع خطة للتنمية لما بعد عام 2015. ومع اقتراب عام 2015، تبلورت اتجاهات متعددة ضمن الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الخطة.

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

اقترحت لجنة السياسات الانمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تنطلق الخطة الإنمائية الجديدة من إعلان الألفية. وأوصت بأن تصب الخطة تركيزها على قضايا تحسين حياة الإنسان، والاستدامة، والإنصاف، والأمن[21].

ومن أبرز التوصيات التي خلصت إليها:

- اتخاذ تدابير أكثر صرامة للحد من عدم المساواة ضمن الشعب الواحد وفي ما بين الشعوب؛

- زيادة التركيز على انبعاثات الكربون في إطار الاستدامة البيئية؛
- تحسين أمن الإنسان وتحديد غايات تتعلق بالحريات السياسية.

(2) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015

اقترح فريق العمل خطة مشابهة[22]. وقد أشير سابقاً في مقدمة هذا التقرير وفي الفصل الأول منه إلى أن فريق العمل المذكور أوصى في تقريره باعتماد رؤية مستقبلية تنطلق من القيم الأساسية في إعلان الألفية كحقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة، وتقوم على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة[23]. وأوصى الفريق بأن تراعي الخطة أبعاداً أربعة لا يمكن فصلها عن مفهوم التنمية المستدامة، هي التنمية الاجتماعية الشاملة، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن.

(3) فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015

سيشكل تقرير فريق العمل القاعدة الأساسية التي سينطلق منها عمل فريق الشخصيات الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام في حزيران/يونيو 2012، ليقدم له المشورة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015. وتسلّم الأمين العام تقريراً عن عمل الفريق في أيار/مايو 2013.

(4) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو في حزيران/يونيو 2012 لمتابعة وتقييم نتائج مؤتمرين أساسيين عقدا قبله وتحديد عدد من الاتجاهات الجديدة. الأول هو مؤتمر ريو الأول في عام 1992 تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والثاني هو مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ في عام 2002. وكان قد نتج من مؤتمر ريو الأول مبادئ ريو وجدول أعمال القرن 21، ومن مؤتمر جوهانسبرغ خطة عمل جوهانسبرغ. وأعاد مؤتمر عام 2012 التأكيد على أبرز ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرين السابقين. وتناولت وثيقته الختامية[24] بعض أبرز العناصر التي ينبغي أن تتضمنها أي خطة مستقبلية للتنمية المستدامة، وهي:

- القضاء على الفقر (وهو التحدي العالمي الأبرز الذي يواجه العالم اليوم ويشكل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة)؛
- إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالعلاقة الوثيقة في ما بينها؛
- تعزيز الأنماط المستدامة في الاستهلاك والإنتاج؛
- حماية وحسن إدارة الموارد الطبيعية والنظم البيئية الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، والحفاظ على هذه النظم وتجديدها؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، وإتاحة المزيد من الفرص للجميع، والحد من عدم المساواة، وتحسين مستويات المعيشة؛
- تعزيز التنمية الاجتماعية القائمة على الإنصاف والإدماج الاجتماعي؛
- صون الحرية، والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الغذاء،

وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

- تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة للتمكن من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية بفعالية؛
- وضع اطار مؤسسي يتسم بالشمولية والشفافية والفعالية ويدعم الحلول المشتركة للتحديات العالمية التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة؛
- تعزيز الإدارة الفعالة على المستويات المحلية ودون الوطنية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية؛
- إدماج الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية والخصائص الإقليمية في الخطة العالمية.

(5) العملية الحكومية الدولية لوضع أهداف التنمية المستدامة

ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 أنه سيتم إطلاق عملية حكومية دولية شاملة وشفافة بشأن أهداف التنمية المستدامة، تكون المشاركة فيها مفتوحة أمام جميع الجهات المعنية، وذلك بهدف وضع أهداف للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي توافق عليها الجمعية العامة. وجاء أيضاً أن عملية التنمية المستدامة في المستقبل يجب أن تكون متوافقة مع مسار العمل لوضع خطة التنمية لما بعد عام 2015[25].

وفي تموز/يوليو 2012، وإثر مؤتمر ريو+20، طلب الأمين العام إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين فريق العمل من إنشاء فريق حكومي دولي مفتوح العضوية، معني بأهداف التنمية المستدامة. وأنشئ الفريق في كانون الثاني/يناير 2013، ويتألف من 30 بلدا من مناطق مختلفة. وسوف يقدم تقريره إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وكما جاء آنفاً، سوف تدمج العملية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بخطة التنمية لما بعد عام 2015.

(ب) وجهات نظر الشباب

استند تقرير الشباب في العالم لعام 2011[26] إلى المشاورات الواسعة النطاق عبر الإنترنت بين الشباب من مختلف مناطق العالم. وركز التقرير على انتقال الشباب من المدارس ومعاهد التدريب إلى سوق العمل. وأعرب الشباب الذين شاركوا في المناقشات عن قلقهم حيال ظروف العمل، ولا سيما:

- صعوبة توفر العمل اللائق، ولا سيما في البلدان النامية؛
- ضعف الأمن الوظيفي، في ظل انتشار عقود العمل القصيرة الأجل؛
- انخفاض الأجور وارتفاع في تكاليف المعيشة؛
- صعوبة الحصول على خبرة في مجال العمل؛
- محدودية فرص الترقي.

ومما لا شك فيه أن جميع مناطق العالم تعاني من هذه التحديات، غير أن تأثيرها متفاوت بين البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصادات النامية. فالتحدي الأبرز الذي يواجه البلدان الصناعية هو توفير فرص عمل للشباب الذين يدخلون سوق العمل. أما في البلدان النامية، فيعاني الشباب من البطالة المقنعة، ويعملون في الاقتصاد غير النظامي في ظروف سيئة. والتحدي الأكبر الماثل أمام هذه البلدان ليس في توليد فرص عمل جديدة للشباب وحسب، ولكن أيضاً في تحسين نوعية فرص العمل المتاحة لهم. وهذه ليست جميع التحديات التي تواجه الشباب في البلدان النامية. فعدم توفر شبكات الأمان الاجتماعي لا يسمح لهم بالبقاء عاطلين عن العمل لفترة طويلة، ما يضطرهم

في الكثير من الأحيان إلى القبول بأي عمل.

ومن المرجح أن تستحوذ قضية البطالة في صفوف الشباب على المزيد من الاهتمام في خطة التنمية لما بعد عام 2015، بالإضافة إلى أبعاد إنمائية أخرى ذات صلة بالشباب. فقضايا الشباب التي ستدرج في الخطة الجديدة لا ينبغي أن تقتصر على التشغيل وحسب، بل المطلوب تغطية قضايا ملحة أخرى كالتعليم، والفقر، والجوع، والبيئة، وتعاطي المخدرات، وجنوح الأحداث، والأنشطة الترفيهية، وقضايا الفتيات والشابات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقضايا المشتركة بين الأجيال، والنزاع المسلح، والآثار المتباينة للعولمة، ومشاركة الشباب بشكل كامل وفعال في المجتمع وفي صنع القرار[27]. وقد أظهرت التطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة في المنطقة العربية أنه من الضروري تهيئة الظروف لإشراك الشباب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية.

جيم- الأولويات الإقليمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015

حددت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة عدداً من الأولويات الإقليمية في المستقبل القريب والمتوسط، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- الأولويات الإقليمية لأفريقيا[28]

- تنمية القدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل لائقة؛
- وضع آليات لتشجيع التحول الاقتصادي وتحقيق نمو منصف يشمل الجميع؛
- تعزيز الآليات الإدارية والمؤسسات والقدرات الوطنية؛
- تطوير القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- إنشاء إطار لإتاحة الموارد لا ينحصر بتقديم المعونة بل يشمل جذب الاستثمارات (الأجنبية والمحلية)، والتحويلات المالية، والتمويل المبتكر للتنمية؛
- تعزيز التمكين في مجالات عدة أبرزها السلام والأمن، وتطوير البنى الأساسية؛
- زيادة تعبئة الموارد المحلية؛
- التخفيف من آثار تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، ومن آثار تغير المناخ على النزوح من الريف إلى المدينة؛
- تعزيز الأمن العالمي، دون أن تكون الاعتبارات الأمنية على حساب الأهداف الإنمائية؛
- تحسين آليات الإدارة والتنسيق والشراكات على المستويين العالمي والإقليمي.

2- الأولويات الإقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ[29]

- كفالة الحصول على الاحتياجات الأساسية، والأمن الغذائي، والسيادة؛
- تعزيز التوزيع المنصف للدخل؛
- توفير الفرص من أجل حياة أفضل شاملة ومستدامة؛
- تحسين إمكانية الحصول على الطاقة وإدارة الموارد الطبيعية مع التركيز على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية؛
- التصدي لتحديات تغير المناخ وتقديم الدعم

بصفة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمزارعين؛
- الاستفادة من النمو الاقتصادي السريع في تأمين فرص العمل وتحقيق الاستدامة البيئية؛
- تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والنقل المستدام؛
- تعزيز القدرة الاستيعابية البيئية؛
- تحسين إدارة الموارد المائية؛
- تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛
- توفير التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات.

3- الأولويات الإقليمية للبلدان العربية[30]

- ضمان حقوق الإنسان والحريات والعدالة الاجتماعية من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمنصفة؛
- تعزيز الحكم الرشيد، وفعالية المؤسسات، والديمقراطية، وسيادة القانون؛
- إنهاء احتلال فلسطين، ومعالجة الأسباب الرئيسية للصراعات والحروب والعمل على حلها والتخلص من آثارها على المنطقة؛
- معالجة مختلف أبعاد الفقر والاستبعاد، والحد من عدم المساواة في أبعادها الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية (كنوع الجنس والسن والعرق وما إلى ذلك)، وتعزيز التنمية البشرية؛
- تكثيف الجهود في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- اتباع نهج شامل في مجال تحقيق التنمية الشبابية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية؛
- تعزيز توليد فرص العمل للجميع، ولا سيما الشباب والنساء، من خلال إنشاء وظائف منتجة؛
- توفير إمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية ووضع آليات ابتكارية لتوفير حماية اجتماعية فعالة؛
- تعزيز النمو الشامل والتغييرات البنيوية من خلال وضع سياسات صناعية وزراعية ملائمة؛
- تعزيز التعاون والتكامل داخل المنطقة لإزالة الفوارق في مستويات التنمية وفي الموارد الطبيعية؛
- تعجيل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين المعارف والمهارات؛
- التصدي لتغير المناخ وتوفير الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن المائي والغذائي؛
- مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص في مجالات الهجرة والتوسع الحضري السريع.

4- الأولويات الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[31]

- تعزيز إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية وخاصة بعد الأزمة العالمية؛
- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان؛
- سد الثغرات في مستوى الرفاه، وعدم المساواة التي تؤدي إلى إدامة أوجه التفاوت وانتقالها من جيل إلى جيل؛
- إنشاء وظائف منتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- معالجة قضايا الفقر المدقع والجوع؛
- تكثيف العمل من أجل تنويع الإنتاج؛
- تعزيز التعاون الإنمائي الدولي والسعي من أجل تحقيق الهدف المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي يجب أن تشكل 0.7 في المائة من

الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة؛
- إيجاد مصادر مبتكرة لتأمين تمويل إضافي للتنمية، كالضرائب على المعاملات المالية، والملاذات الضريبية؛
- التصدي لتغيّر المناخ وحماية التنوع البيولوجي؛
- تعزيز الاندماج والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين واحترام التنوع الإثني والعنصري؛
- ردم الفجوات الإنتاجية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

5- الأولويات الإقليمية: أوروبا وآسيا الوسطى[32]

- القضاء على الفقر المدقع في جميع بلدان المنطقة والمضي قدماً في الحد من الفقر النسبي؛
- ضمان حصول الجميع على خدمات التعليم وخدمات الصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- معالجة مختلف أبعاد الإقصاء الاجتماعي وتعزيز المشاركة الشاملة للجميع؛
- التوزيع العادل للدخل والثروات وتحقيق التشغيل الكامل؛
- التنويع الاقتصادي في هياكل الإنتاج في الاقتصادات الغنية بالسلع الأولية التي تمر بمرحلة انتقالية؛
- توجيه نظم الحماية الاجتماعية نحو أهداف محدّدة وضمان عدم تعارضها مع حوافز العمل؛
- ضمان أن تكون المعاشات التقاعدية في القطاع العام منصفة وعادلة من الناحية الحسابية ومستدامة من الناحية المالية؛
- بناء مقوّمات الحكم الصالح والمؤسسات الديمقراطية وحرية الصحافة؛
- تقديم الحوافز للإنتاج والاستهلاك المستدامين؛
- تحقيق التنمية والتنقل المستدامين في المناطق الحضرية؛
- زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتعافي من الكوارث الطبيعية؛
- دعم التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووباء السل المقاوم للأدوية المتعددة في أوروبا الشرقية؛
- تعزيز التعاون الإنمائي مع الاقتصادات المتقدمة في المنطقة من خلال تحقيق هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية أو تجاوزه؛
- تشجيع البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة على تقديم المعونات وأداء دور أكثر فعالية في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

واستناداً إلى نتائج مؤتمر ريو+20، تندرج هذه الأولويات ضمن إطار التنمية المستدامة[33] وتتسق مع خطاب فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وبناء على ذلك، يمكن تصنيف الأولويات الإقليمية ضمن أربعة مواضيع، هي الاستدامة الاقتصادية؛ والاستدامة الاجتماعية؛ والاستدامة البيئية؛ والحكم الصالح والمؤسسات الفعالة. وترتبط الاستدامة الاقتصادية بتحقيق النمو، وزيادة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، وإزالة أوجه عدم المساواة. وتُعنى الاستدامة الاجتماعية بإعمال حقوق الإنسان وضمان الحصول عليها، وتمكين المرأة، وتنمية الشباب، وتأمين الحماية الاجتماعية. وتُعنى الاستدامة البيئية بالتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وضبط التوسع

العمراني، وإدارة رأس المال الطبيعي، وحماية النظم الإيكولوجية.

ويشكل الحكم الصالح وفعالية المؤسسات الموضوع الرئيسي ويندرج في إطاره تطبيق الحكم الديمقراطي، وبناء مؤسسات فعالة، وضمان المساءلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وهذه القضايا بالغة الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الصعيدين المحلي والوطني، أدت الأحداث الأخيرة التي شهدها عدد من البلدان العربية إلى تركيز الاهتمام العالمي على ضرورة معالجة النواقص في مقوّمات الحكم الصالح والحرية والعدالة الاجتماعية. ومن الضروري أن تتناول خطة التنمية العالمية الجديدة قضايا الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان لتكسب السياسات الإنمائية التي ستنبثق من هذه الخطة الشرعية في نظر المواطنين.

وخلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية تطورت آليات الحكم الإقليمي وازدادت فعاليتها بفضل الديناميات الداخلية ونتيجة لإدراك البلدان أن ترتيبات الحكم العالمية تشكو من عجز يمكن تعويضه بالترتيبات الإقليمية. وشملت الآليات الإقليمية الجديدة اتفاقات التجارة الحرة والأسواق المشتركة، وترتيبات التعاون المالي، وترتيبات التعاون الإنمائي. وتضم الشراكات الناشئة بين البلدان التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وهي تتسم بالقوة والفعالية. ومن الأهمية أن تتناول المناقشات حول الشراكات العالمية لخطة التنمية لما بعد عام 2015 جميع أنماط الشراكات الجديدة.

وصنّفت الأولويات الإقليمية في الجدول 11 ضمن المجالات الأربعة لتسهيل المقارنة. والواضح أن المناطق الأربع تضع على رأس اهتماماتها التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والدمج الاجتماعي وتأمين الحماية الاجتماعية، وبناء القدرة على التصدي للصدمات الاقتصادية والبيئية. وتؤكد جميع هذه المناطق أهمية الديمقراطية، والمساءلة، وإعمال حقوق الإنسان، وإرساء السلام، والحفاظ على الأمن، وحل النزاعات وتشدد على ضرورة التوقف عند آليات الحكم الدولية.

وهذه الأولويات المتشابهة تنطوي على بعض الفوارق الدقيقة التي يجب الأخذ بها في الخطة العالمية الجديدة، والتي تعود إلى اختلاف مستويات التنمية بين البلدان في كل منطقة. ويبين الجدول 12 الاختلاف الكبير في أداء المناطق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. فقيمة دليل التنمية البشرية مثلاً تراوح بين حد أدنى قدره 0.463 في منطقة جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها وحدٍ أقصى قدره 0.731 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتختلف هذه القيمة أيضاً بين بلدان المنطقة الواحدة ففي المنطقة العربية مثلاً صنفت البلدان المنتجة للنفط في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة بينما صنف عدد من أقل البلدان نمواً في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة[34]. وسجلت فوارق مماثلة في عنصري العمر المتوقع عند الولادة والتحصيل العلمي. ومن الناحية الإقتصادية، تراوح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين 2251 دولاراً أمريكياً في منطقة جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها و3319 دولاراً أمريكياً في جنوب آسيا، و9636 دولاراً أمريكياً في المنطقة العربية، و11823 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي مجال الادخار والاستثمار تفوقت آسيا على المناطق الأخرى.

الجدول 11- الأولويات الإقليمية التي ينبغي إدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015

	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية	الحكم والمؤسسات
أفريقيا	النمو والتحول الاقتصاديين؛ الحد من الفقر؛ توفير فرص العمل لا سيما للشباب؛ الأمن الغذائي؛ التجارة والاستثمار والتكنولوجيا؛ التفاوت في الدخل.	التعليم؛ الصحة؛ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الحماية الإجتماعية.	تغيّر المناخ؛ الحد من مخاطر الكوارث؛ التصحر؛ التنوع البيولوجي؛ التوسع العمراني؛	الديمقراطية وسيادة القانون؛ المؤسسات الفعالة؛ تسوية النزاعات وأمن المواطنين؛ الحكم العالمي.
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	النمو والتنويع الاقتصاديين؛ توفير فرص العمل؛ التجارة والاستثمار والتكنولوجيا؛ التفاوت في الدخل.	التعليم؛ الصحة؛ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الحماية الإجتماعية.	تغيّر المناخ؛ التنوع البيولوجي؛ الحد من مخاطر الكوارث؛ التوسع العمراني.	الديمقراطية وسيادة القانون؛ المؤسسات الفعالة؛ العنف المسلح وأمن المواطنين؛ الحكم العالمي.
منطقة آسيا والمحيط الهادئ	النمو الاقتصادي؛ الحد من الفقر؛ توفير فرص العمل؛ الأمن الغذائي؛ التجارة والاستثمار والتكنولوجيا؛ التفاوت في الدخل.	التعليم؛ الصحة؛ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الحماية الإجتماعية.	تغيّر المناخ؛ الحد من مخاطر الكوارث؛ التنوع البيولوجي؛ التوسع العمراني.	الديمقراطية وسيادة القانون؛ المؤسسات الفعالة؛ أمن المواطنين؛ الحكم العالمي.
غرب آسيا[35]	التنويع الاقتصادي والنمو الشامل للجميع؛ ورسم خرائط الفقر الملائمة؛ العمالة والحد من الفقر لا سيما للشباب والمرأة؛ والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا؛ التعاون والتكامل الإقليميين.	التعليم؛ الصحة؛ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الحماية الإجتماعية؛ العدالة الإجتماعية؛	تغيّر المناخ؛ المياه والأمن الغذائي؛ التصحر؛ التوسع العمراني.	الديمقراطية وسيادة القانون؛ المؤسسات الفعالة؛ الحقوق والحريات؛ تسوية النزاعات والحق في تقرير المصير؛ الحكم العالمي والإقليمي
أوروبا وآسيا الوسطى	التشغيل الكامل؛ وتقليص القطاع غير الرسمي؛ التفاوت في الدخل والثروات؛ التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي؛	التعليم؛ الصحة؛ المساواة بين الجنسين؛ الحماية الإجتماعية؛ نظم معاشات التقاعد العادلة.	تغيّر المناخ؛ الحد من مخاطر الكوارث؛ التنوع البيولوجي؛ الأمن الغذائي؛ التوسع العمراني؛	الديمقراطية وحرية الصحافة وسيادة القانون؛ المؤسسات الفعالة؛ أمن المواطنين؛ الحكم العالمي.

ويبيّن الجدول 10 أن منطقة شرق آسيا أحرزت تقدماً أكبر من التقدم الذي أحرزته أفريقيا في الحد من الفقر. واندماج منطقة أمريكا اللاتينية في الاقتصاد العالمي أعمق حالياً من اندماج أفريقيا أو المنطقة العربية وبالتالي تختلف نوعية التحديات التي تواجهها هذه المناطق وتعوق التحوّل الاقتصادي فيها. فالبلدان الأفريقية والبلدان العربية بحاجة إلى زيادة قدراتها لتتمكن من المشاركة في التجارة العالمية وإلى تنويع اقتصاداتها وتعزيز جهودها لتحقيق القيمة المضافة على استغلال المواد الخام. فيمكن لمنطقة أفريقيا مثلاً إعطاء الأولوية لتحقيق تحول هيكلي يقوم على الصناعات المنخفضة الأجور أو الخدمات أو الزراعة ذات القيمة المرتفعة بدلاً من المواد الخام. ويمكن للمنطقة العربية الانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري لتحقيق النمو إلى الاعتماد على الصناعة والخدمات وتوسيع السوق الإقليمية. أمّا أمريكا اللاتينية فتعمل على زيادة قدراتها لتتمكن من المنافسة، وهي تعتبر أن اعتماد مجموعة من السياسات الصناعية الفعالة وتشجيع القطاعات التي تقوم على كثافة المعرفة عاملان أساسيان لزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. وأمّا آسيا فيمكنها تشجيع الطلب الداخلي والانتقال من الصناعة التحويلية المنخفضة الأجور إلى صناعة تحويلية مرتفعة القيمة للتقدّم في سلسلة الإنتاج.

وفي مجال الاستدامة الاجتماعية كل المناطق معنية بقضايا توفير فرص العمل وتأمين الحماية الاجتماعية وتمكين المرأة وغيرها. ولكن تختلف السياسات الملائمة لمعالجة هذه القضايا مع اختلاف السياقات الإقليمية. فعلى صعيد الحماية الاجتماعية مثلاً اعتمدت أمريكا اللاتينية ممارسات جيدة في مجال وضع آليات فعالة للحماية الاجتماعية ولكنها لم تتمكن بعد من القضاء على كافة أشكال التمييز. نجحت أفريقيا في التصدي لأزمة البطالة المتفاقمة بين الشباب ولكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال إنشاء نظم الحماية الاجتماعية الأساسية. ولا تزال آسيا بحاجة إلى زيادة تغطية نظم الحماية الاجتماعية لتشمل عدداً كبيراً جداً من السكان الذين يعيشون في فقر مزمن. وفي المنطقة العربية، لا بد من بذل جهود حثيثة في مجالي تمكين المرأة ومعالجة مختلف أشكال إقصاء الشباب من خلال توفير فرص العمل لهم على سبيل المثال. فمعدلات البطالة المرتفعة بين الشباب مصدر قلق اجتماعي وسياسي في المنطقة ككل[36]. ولا تزال المنطقة العربية تطالب منذ زمن بعيد بمكافحة أوجه الحرمان البشري الناجمة عن الاحتلال لأنها تعيق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب اعتبار مطالبة الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية جزء لا يتجزأ من النضال العربي لنيل الحقوق وإرساء الحريات[37].

وفي مجال الاستدامة البيئية يختلف مدى تأثر المناطق والبلدان بتغيّر المناخ ومعدل الأمطار والظواهر الجوية القاسية وتتفاوت قدرتها على مواجهة هذه التغيّرات والتكيف معها. وأشار تقرير المخاطر العالمية لعام 2011[38] إلى أن 7 بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي من بين أكثر 15 بلداً في العالم عرضةً للظواهر الجوية القاسية[39]. وفي ما يتعلق بمدى التأثر بهذه التغيّرات، والقدرة على مواجهتها والتكيف معها سجلت أفغانستان الأداء الأضعف تليها ثمانية بلدان أفريقية[40] ثم هايتي التي أتت في المرتبة التاسعة بين أشد البلدان تأثراً بهذه التغيّرات.

وبشكل عام إن مخاطر الكوارث أعلى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تضم 8 بلدان من بين أكثر 15 بلداً عرضةً للكوارث[41]. أما البلدان الأخرى فثلاثة منها تقع في أمريكا اللاتينية (وهي غواتيمالا، وكوستاريكا، والسلفادور) وبلد واحد في أفريقيا (مدغشقر). ومن المحتمل أن تركز أفريقيا على مشكلة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن بدء ظهور مخاطر تغيّر المناخ لا سيما الجفاف. وستكون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معنية أكثر بحماية التنوع البيولوجي وبمعالجة التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أن ينصب اهتمام منطقة آسيا والمحيط الهادئ على التعامل مع موجات النزوح الداخلي الكبيرة الناجمة عن الفيضانات والعواصف[42] ومواجهة احتمال غرق الجزر الصغيرة نتيجة الاحترار العالمي. وأهم القضايا المطروحة في المنطقة العربية انعدام الأمن الغذائي ومشكلة الإجهاد المائي.

ويختلف تأثير التوسّع العمراني على مجالات الاهتمام بين المناطق. فمع أن معدلات النمو الحضري في آسيا وأفريقيا والمنطقة العربية ستكون أعلى منها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستبقى نسبة التوسع العمراني أعلى في هذه الأخيرة. ويعيق النمو السكاني في المناطق الحضرية قدرة المناطق على توفير فرص العمل وتأمين المساكن وتقديم الخدمات الأساسية للجميع ولكن هذا التأثير يختلف أيضاً بين المناطق ولا بد من أخذه في الإعتبار عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015. فمن المحتمل أن تركز أفريقيا على حل مشكلة توسع الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، وأن تهتم آسيا بالتحديات اللوجستية والأمنية المطروحة في المدن الضخمة[43]، وأن تضع المنطقة العربية على رأس أولوياتها توفير فرص العمل وتقديم الخدمات الحضرية الملائمة للجميع[44].

الجدول 12- عدد من المؤشرات حسب المناطق، 2011

	دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي)	تكوين رأس المال الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المدخرات المحلية الإجمالية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
البلدان العربية	0.641	70.5	5.9	9636.43		
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.671	72.5	7.2	7312.15	43.07	46.87
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.731	74.4	7.8	11823.41	21.89	21.42
جنوب آسيا	0.548	65.9	4.6	3319.10	32.24	26.51
جنوب وشرق وغرب ووسط أفريقيا	0.463	54.4	4.5	2251.06	21.20	17.10

المصدر: UNDP, Human Development Report 2011, Statistical Annex, available from http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2011/download/; World Bank, World data Bank, available from http://databank.worldbank.org/data/home.aspx accessed on 9 October 2012.

الجدول 13- أمثلة عن الشواغل في كل منطقة

	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية	الحكم والمؤسسات
أفريقيا	مستويات الفقر المطلق؛ تحقيق نمو قائم على إضافة القيمة إلى المواد الخام؛ زيادة القدرة على التصدي للصدمات الخارجية.	البطالة بين الشباب؛ توفير شبكات الأمان الاجتماعي الأساسية	تزايد الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية؛ انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف.	تقليص خطر نشوب النزاعات؛ دعم قدرة الدولة.
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	التفاوت في الدخل؛ تعزيز القدرة التنافسية الدولية؛ تشجيع القطاعات التي تقوم على كثافة المعارف.	الحد من أوجه عدم المساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي والعرق والأصل الإثني والسن والمكان؛ توفير الحماية الاجتماعية.	حماية التنوع البيولوجي؛ الفيضانات والعواصف؛ غرق الجزر الصغيرة/تسرب مياه البحر المالحة؛ دفع التكاليف البيئية والاجتماعية (إضافة إلى الفوائد) الناجمة عن قرارات القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.	كفاءة الدولة ومؤسسات الإدارة الاقتصادية؛ الحاجة إلى عهد اجتماعي للتوصل إلى اتفاق ضريبي يشجع الاستثمارات العامة الاجتماعية والإنتاجية.
منطقة آسيا والمحيط الهادئ	مستويات الفقر المطلق؛ تشجيع الصناعة التحويلية العالية القيمة؛ زيادة الطلب المحلي.	تقوية نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها.	موجات النزوح الداخلي الكبيرة الناجمة عن الفيضانات والعواصف؛ غرق الجزر الصغيرة/تسرب مياه البحر المالحة؛ التحديات التي تواجهها المدن الضخمة.	اللامركزية وتحويل مهام تقديم الخدمات إلى الحكومة المحلية.
غرب آسيا[45]	النمو الشامل للجميع؛ توفير فرص العمل؛ التنويع الاقتصادي؛ التكامل الإقليمي؛	الحد من أوجه عدم المساواة؛ تعزيز الحماية الاجتماعية؛ مكافحة مظاهر إقصاء الشباب وتخفيف البطالة بينهم؛ تمكين المرأة؛ تحفيز المشاركة الواسعة النطاق.	ندرة المياه؛ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ انعدام الأمن الغذائي.	إنشاء مؤسسات ديمقراطية؛ تعزيز الحكم؛ إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون؛ حرية الإعلام؛ إدارة النزاعات؛ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين
أوروبا وآسيا الوسطى	التفاوت في الدخل؛ البطالة؛ التنويع الاقتصادي؛ تشجيع الابتكار وزيادة القدرة التنافسية الدولية؛ ارتفاع معدل السكان المسنين.	الإقصاء الاجتماعي؛ عدم استدامة نظم الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية وعدم توجهها نحو أهداف محددة؛ تمكين المرأة.	تغيّر المناخ؛ استنزاف الموارد والتدهور البيئ؛ وإدارة الأحواض المائية؛ كفاءة استخدام الطاقة وأمن الطاقة.	فعالية الحكم؛ تطور المؤسسات الديمقراطية؛ حقوق الإنسان.

تعتبر المناطق الخمس الحكم الصالح وفعالية المؤسسات عنصرين أساسيين لخطة التنمية الجديدة. وفي هذا السياق، يمكن أن تتابع أفريقيا العمل على إرساء جميع مقومات الدولة القوية، وأن تركز منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على زيادة الفعالية والكفاءة خاصةً في مؤسسات الإدارة الاقتصادية، وأن تعطي آسيا الأولوية لتحقيق اللامركزية وتحويل مهام تقديم الخدمات إلى الإدارات المحلية وأن تركز أفريقيا، والمنطقة العربية أكثر من المناطق الأخرى على درء النزاعات. وتبين التطورات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية ضرورة إيلاء اهتمام خاص لوضع إطار ديمقراطي يلبي تطلعات الشعوب التي تطالب بالحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية.

وتبين الشواغل الواردة في الجدول 13 الفوارق الكبيرة ضمن كل مجال من المجالات الأربعة وهي مجرد أمثلة توضيحية. ومع دنو عام 2015، من الأهمية بمكان أن تجري كل منطقة تحليلاً معمّقاً وشاملاً لمختلف أبعاد التنمية والاستفادة من نتائجه لتحديد الأهداف والمؤشرات الخاصة بها. وتتضمن الأطر 1 و2 و3 و4 أمثلة عن الآفاق الناشئة ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام 2015 والمستخلصة من تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في مناطق عمل اللجان الإقليمية الخمس.

الإطار 1- آفاق من أفريقيا بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015

قامت المنظمات الأفريقية أي مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم مشاورات بين الجهات المعنية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، بناءً على طلب رؤساء الدول الأفريقية الذين دعوا إلى اتخاذ موقف أفريقي موحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأدت هذه المشاورات إلى الاستنتاجات التالية:

- ضرورة تكييف الإطار الإنمائي الحالي مع التحديات الإنمائية الناشئة؛
- أهمية أن تسعى خطة التنمية لما بعد عام 2015 إلى زيادة قدرة البلدان العربية على التصدي للصدمات الاجتماعية والاقتصادية والصدمات المناخية من خلال معالجة مواطن الضعف التي تعرّضها لشدة التأثر بهذه الصدمات. ومن الضروري أن تتماشى الخطة مع نتائج مؤتمر ريو+20؛ وتكرس تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتحول الهيكلي؛ وتعيد توجيه نموذج التنمية بالاستعاضة عن المبادرات التي تفرض من الخارج بمبادرات تقودها الجهات المعنية في الداخل انطلاقاً من الأولويات والاحتياجات الوطنية؛ وعلى أساس الظروف الإنمائية التي تكون عليها البلدان عند انطلاق العمل على الأهداف الجديدة. ومن الأهمية أن تعطي الخطة الأولوية للمساواة والدمج الاجتماعي ولقياس التقدم المحرز حسب مدى توفر الخدمات ونوعيتها؛
- ضرورة أن تحدد الخطة إضافةً إلى الأهداف الإنمائية، مجموعة العوامل المؤازرة في تحقيق هذه الأهداف بالاستناد إلى الخصائص الوطنية والإقليمية. فالأهداف الإنمائية للألفية ركزت إلى حد بعيد على النتائج الإنمائية التي يجب بلوغها وليس على السبل أو العمليات الآيلة إلى ذلك؛
- من العوامل المؤازرة في تحقيق التنمية في البلدان الأفريقية تعزيز السلام والأمن؛ وضمان الحكم الصالح؛ وإرساء حقوق الإنسان للجميع؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة وتحقيق المساواة؛ واعتماد عمليات موثوقة للمشاركة؛ وتحسين القدرة على قياس التقدم المحرز وضمان المساءلة؛
- من الأهداف ذات الأولوية التي تصبو الجهات المعنية إلى تحقيقها التحول الهيكلي؛ ونقل التكنولوجيا والابتكار؛ والتنمية البشرية؛
- من الضروري أن يدعم التحول الاقتصادي والنمو الشامل تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة.

المصدر: ECA, 2012a.

الإطار 2- الاتجاهات الناشئة للسياسة العامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أشار التقرير التقييمي للأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى ستة عناصر أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع تركيز خاص على أهمية المساواة. ويمكن البناء على هذه العناصر لإعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015.

1- **زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً، ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في حالة أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص.** ويتطلب ذلك مثلاً تنويع الإنتاج والصادرات للاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية، واتخاذ إجراءات حاسمة في البلدان الصناعية لخفض الإعانات الزراعية، والتعجيل في اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وإقامة شراكات قوية مع آسيا، وتنفيذ الاتفاقات التي اعتمدت في مونتيري، والاستناد إلى التعريف العملي للبلدان المتوسطة الدخل كمعيار لتوزيع المساعدات الإنمائية الرسمية.

2- **إدراج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والحد من خسارة الموارد البيئية.** وينطوي ذلك على فرض الضرائب والأنظمة المناسبة التي تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية السلبية التي تولد الضغوطات على موارد الطاقة والمياه والغابات والمناطق المحمية وأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض. ولا بد من بذل جهود حثيثة في هذا المجال لفرض دفع التكاليف البيئية كفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية، والتصحر، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

3- **تقليص الفوارق الأساسية في الرفاه ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى انتقال الفقر وأوجه عدم المساواة من جيل إلى جيل لبناء مجتمعات تسود فيها المساواة** من خلال ضمان حصول الجميع على خدمات التعليم (بما في ذلك التعليم قبل المدرسي وإتمام مرحلة التعليم الثانوي) والخدمات الصحية بنوعية جيدة وكلفة معقولة. ومن الضرورة توسيع نطاق الرعاية الصحية الأساسية لتطال كل السكان وتوفير الرعاية الصحية أثناء الولادة وفي حالات الطوارئ باشراف اختصاصيين، وتوسيع برامج التلقيح ضد مرض المكورات الرئوية، وإتاحة إمكانية إجراء الفحوص للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وخاصة للشباب المعرضين للإصابة به، وتوزيع الأدوية الأصلية على ذوي الدخل المنخفض. وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام الكافي لتفعيل الاستقلالية الاقتصادية والجسدية للمرأة وتمكينها من اتخاذ القرارات من خلال توفير خدمات الصحة الإنجابية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التمييز الممارس ضدها في العمل، وإتاحة وصولها إلى خدمات الرعاية، واعتماد قوانين الحصص لزيادة تمثيلها السياسي.

4- **ضمان التشغيل الكامل والعمل المنتج وتوفير فرص العمل اللائقة للجميع** من خلال وضع السياسات الملائمة في مجالي الإنتاج والتكنولوجيا لسد الفجوات الإنتاجية بين مختلف القطاعات والشرائح الاقتصادية؛ ووضع السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية لتأمين مستويات جيدة من الأمن والرفاه في حالات البطالة ولتوفير الدخل الكافي عند التقاعد وإتاحة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية.

5- **معالجة حالات الفقر المدقع والجوع والافتقار إلى الخدمات الأساسية** عن طريق توفير شبكات الأمان الإجتماعي تدريجياً على أن تشمل على الأقل: (1) نظام تحويل الدخل الذي لا يقوم على الاشتراكات ويهدف إلى مساندة الدخل المتأتي عن العمل والتخفيف من أثر الصدمات الخارجية أو الصدمات التي يتعرض إليها الأفراد؛ (2) نظام رعاية صحية لا يرتبط بالقدرة على الدفع أو يقتصر على القطاع الرسمي؛ (3) نظام شامل لتوفير الخدمات الأساسية للأطفال الصغار وكبار السن.

6 **وضع عهد اجتماعي يؤدي إلى عهد مالي لدعم استراتيجية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق المساواة.** يتمثل التحدي في هذا المجال في الاتفاق على خطة تنمية تركز على المساواة وتوفير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لجميع شرائح السكان.

المصدر: ECLAC, 2012.

الإطار 3- مقترحات للإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

تعمل الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية على إعداد التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لعام 2013 الذي يستعرض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ويقدم أربعة مقترحات موضوعية رئيسية للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة (أي لما بعد عام 2015).

1- نتيجة لتزايد انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، قدم التقرير **المقترح الأول** المتعلق بتوفير عمليات الإغاثة للسكان الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية فورية ولا تشملهم البرامج الحالية (لا سيما في الصومال واليمن) كإنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي لتقديم المساعدة إلى البلدان التي يشكل فيها الأمن الغذائي تحدياً يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتكمّل هذه الخطوة برامج الحماية الاجتماعية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي والهيئات الدولية الأخرى لإغاثة السكان الذين لا يحصلون على ما يكفي من الأغذية.

2- وتشوب برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة الثغرات التالية: (1) عدم تغطيتها لجميع الفئات (لا سيما العاملين في القطاع غير الرسمي والأعمال التجارية الصغيرة وأجزاء أخرى من القطاع الخاص)، (2) تجزئتها وضعف التنسيق فيما بينها، (3) ضعف الأطر المؤسسية وآليات الحوار الاجتماعي التي تربط بين مقدمي الخدمات والمستفيدين منها. لذا قدّم التقرير **المقترح الثاني** الذي يقضي بإعادة النظر في نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية لتلبية المطالبة الشعبية بالعدالة الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة ووكالاتها. وقد تكفل هذه الخطوة توفير التقديمات الاجتماعية اللازمة للفئات الأكثر ضعفاً وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة وإمدادات المياه.

3- وعلى الأجلين المتوسط والطويل عرض التقرير **المقترح الثالث** المرتبط بإعادة النظر في الإطار الحالي لرصد التنمية ليشمل رصد إجراء الإصلاحات التي تحتاج إليها المنطقة كالإصلاحات السياسية وإصلاح قواعد الحكم. فيشمل هذا الإطار (أ) مؤشرات عن إصلاح الحكم باعتباره عنصر أساسي لتحقيق التنمية القائمة على المشاركة، والمساءلة، والمؤسسات الفعالة وهو ما طالبت الانتفاضات الشعبية العربية به؛ (ب) مؤشرات عن أوجه عدم المساواة في البلد الواحد باعتباره أحد مظاهر عدم تحقيق التنمية وأسبابه؛ (ج) مقاييس لرصد نوعية الخدمات المقدمة في مجالي الصحة والتعليم وليس الميزانية المخصصة لهذه الخدمات؛ (د) مقياساً جديداً للفقر وثيق الصلة بالظروف الوطنية ويستند إلى خطوط الفقر الوطنية ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق في جميع البلدان النامية؛ و(ه) نهجاً يتيح تكييف الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني.

4- ويقضي **المقترح الرابع** بإعادة تحديد الشراكات العالمية والإقليمية وإعادة النظر فيها لمعالجة الإخفاقات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال اعتماد سبل جديدة لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، من الضرورة إعادة توجيه تمويل التنمية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية نحو اعتماد نهج تصاعدي حقيقي يطبق بطريقة شفافة. ويتضمن هذا الاقتراح إنشاء آلية إقليمية على شكل وكالة عربية للتعاون في مجال التنمية تقدم ما يلزم من المساعدة الإنمائية إلى البلدان المحتاجة وتساعد البلدان النامية على تنفيذ السياسات الوطنية، ووضع سياسات قوية للاقتصاد الكلي، وإعداد خطط التنمية، ومواجهة التحديات الوطنية والعالمية. والشفافية والحكم الديمقراطي عاملان أساسيان لعمل هذه الوكالة.

المصدر: ESCWA and the League of Arab States, *The Fourth Arab Report on the Millennium Development Goals* (provisional title), forthcoming.

الإطار 4- رؤية بشأن إطار التنمية لما بعد عام 2015 من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

يتناول تقرير الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا معنى الأبعاد الأربعة لخطة التنمية بالنسبة إلى المنطقة.

1- **التنمية الاجتماعية الشاملة.** أصبح تحقيق الحماية الاجتماعية للجميع ضرورة ملحة لا سيما بعد أن أدى تدهور نظم الحماية الاجتماعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومواطن الضعف الهيكلية التي تشوب هذه النظم في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلى انزلاق عدد كبير من الأسر إلى دائرة الفقر خلال السنوات الأخيرة. ومن الأهمية أيضاً ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد والتغطية الصحية الشاملة لأن الصحة والتعليم شرطان أساسيان للتقدم في تحقيق التنمية المستدامة وهما في نفس الوقت من مؤشرات هذا التقدم ونتائجه. ومع أن معظم أشكال التمييز العامة بين الجنسين قد عولجت في معظم أنحاء المنطقة، لا تزال أشكال أكثر دقة كالصور النمطية عن الجنسين في المدرسة، واختيار المهنة، ودور الأسرة، تحد من إمكانيات المرأة في المنطقة. ويواجه الكثير من الجماعات الإثنية، والأقليات الدينية والعرقية، والمهاجرين، والمرضى، وذوي الإعاقة، وذوي الميول الجنسية المختلفة، أشكالاً مختلفة من التمييز في جميع أنحاء المنطقة.

2- **التنمية الاقتصادية الشاملة.** أثرت الأزمة المالية الأخيرة على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر من أي منطقة أخرى، فأدت إلى تراجع النمو أو تباطؤه وإلى ارتفاع البطالة في الكثير من البلدان. وفي بعض البلدان الأوروبية تهدد معدلات البطالة المرتفعة للغاية بين الشباب التماسك الاجتماعي، ومن الممكن أن تؤدي إلى انتشار التطرف السياسي. فمن الأهمية إيجاد فرص العمل في ظل إدارة للاقتصاد الكلي تكون واقية للتقلبات، وإصلاح سوق العمل، واعتماد سياسات عمل فعالة. ويفرض تقدم السكان في السن إعادة تصميم أنماط العمل، وتغيير تخطيط المدن وشبكات النقل، وتعديل نظم المعاشات التقاعدية. ومن الأهمية إجراء إصلاحات ضريبية للتصدي للفوارق المتزايدة بين السكان في المنطقة. ومن الضروري أيضاً تغيير أنماط الإنتاج، لأن معظم بلدان المنطقة فقدت جزءاً كبيراً من الصناعات التحويلية بسبب ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء. وفي الاقتصادات الغنية بالسلع الأساسية وتمر بمرحلة انتقالية، لا بد من التنويع الاقتصادي لتصبح اقتصادات ناشطة متجدّدة.

3 -**الاستدامة البيئية.** مع نفاد الموارد الطبيعية والتدهور البيئي في معظم بلدان المنطقة، لا تزال أنماط الاستهلاك ومستوياته غير مستدامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المنطقة، لا تزال وتيرة تغيّر المناخ تتسارع. فمن الأهمية إدارة المشاعات العالمية بطريقة مسؤولة، وتغيير السلوك الاستهلاكي غير المستدام من خلال تقديم الحوافز اللازمة وفرض معايير صارمة على المنتجات. ومن أهم الأولويات أيضاً في هذا المجال الحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتحسين إدارة الغابات والأحواض المائية.

4- **السلام والأمن.** تستمر في بعض البلدان الصراعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية وتعوق الاستثمار والتنمية الاقتصادية. ومن الأسباب الهامة المؤدية إلى نشوب الصراعات والاضطرابات الاجتماعية مختلف أشكال عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. وتدلّ التجربة في المنطقة إلى أهمية إصلاح الحكم والمؤسسات لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن البشري. ومن الدروس المستفادة من أوروبا الدور الهام الذي يؤديه التكامل الاقتصادي الإقليمي في تشجيع التعاون الإقليمي ومنع نشوب النزاعات.

المصدر: ECE and UNDP, *Building Inclusive and Sustainable Societies in Europe, Central Asia and North America: A common United Nations vision for the post-2015 development agenda* (provisional title), forthcoming, spring 2013.

دال- الخلاصة والرسائل الأساسية

تجمع الآراء على ضرورة أن تأخذ خطة التنمية بالخصائص والأولويات الإقليمية. ويمكن تصنيف الأولويات الإقليمية ضمن الإطار التحليلي الذي ظهر خلال المناقشات الدولية في هذا الصدد. ويكرس هذا الإطار في جوهره مبدأ التنمية المستدامة والركائز الأربع التي تقوم عليها وهي الحكم الصالح والمؤسسات الفعالة، والاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، والاستدامة البيئية. وهذا الإطار يشير إلى الكثير من التحديات العالمية مثل:

- تحقيق النمو، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الإنتاجية والتحول الاقتصادي، والحد من الفقر المتعدد الأبعاد، وتقليص الفوارق ضمن البلد الواحد والمنطقة الواحدة؛
- الدمج الاجتماعي، وتمكين المرأة، وتنمية الشباب، وتوفير الحماية الاجتماعية؛
- التكيف مع تغيّر المناخ والحد من آثاره، وخفض مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على التصدي لها، والحفاظ على النظام البيئي وإدارة الموارد الطبيعية، ومواجهة آثار التوسع العمراني؛
- تحقيق الديمقراطية، وضمان سيادة القانون والمساءلة، وإرساء الأمن الوطني والأمن الدولي، وضمان الحكم الدولي، وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

وتشير الرسالة الأساسية من هذا البحث إلى وجود الكثير من النقاط المشتركة بين المناطق. غير أن اختلاف الظروف بينها يفرض ضرورة اعتماد نُهج مختلفة. ويمكن للمناطق أيضاً تبادل الكثير من التجارب والدروس المستفادة في ظل هذا الاختلاف. فتجربة بعض البلدان في شرق آسيا في الحد من الفقر مثلاً تبيّن أن أحد السبل الآيلة إلى تحقيق هذه الغاية هو الحفاظ على نمو اقتصادي قوي وشامل وطويل الأجل. وأحرز الكثير من البلدان تقدماً ملحوظاً في إنشاء الآليات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في مواقع القرار ومراكز المسؤولية الإدارية. وتوفر مناطق متعددة أمثلة ناجحة وقابلة للقياس عن البرامج الموجهة نحو تمكين المرأة ودعم دورها في البحوث والعلوم وإدارة الأعمال والسياسة. وفي أمريكا اللاتينية ممارسات جيدة يمكن الاستفادة منها في مناطق أخرى في وضع آليات فعالة للحماية الاجتماعية. وتشير المطالب التي علت مؤخراً داعية إلى الحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية في عدة بلدان عربية إلى ضرورة وضع خطة للتنمية أوسع نطاقاً وأفقاً من الإطار الحالي للأهداف الإنمائية. ونتيجة للفوارق الإقليمية، من الأهمية أن تترك الخطة الجديدة حيزاً كافياً لإدراج الأهداف الإقليمية (أو دون الإقليمية) التي يمكن أن تشكل رابطاً هاماً بين المستوى الإقليمي والمستوى العالمي اللذين تختلف على صعيدهما الأهداف وأن تدعم تولي الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة وضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة.

رابعاً آفاق التنمية الدولية ما بعد عام 2015: استنتاجات وتوصيات

ألف- مقدمة

هذا التقرير هو ثمرة جهود بذلتها اللجان الإقليمية معاً بهدف التوصل إلى منظور موحّد حول الإطار العالمي الجديد للتنمية لما بعد عام 2015. وهو يتضمن توصيات تؤكد أن المنظور الإقليمي يحمل المزيد من التقدّم والزخم لمشروع التنمية البشرية.

لقد تحققت إنجازات كبيرة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. فهذا الإطار قدّم مجموعة من الأهداف العالمية على قدر من الوضوح والبساطة والشفافية لتحقيق التنمية البشرية، فتغيّرت بفعله اتجاهات السياسات الوطنية، وازدادت نسبة المساعدة من البلدان المتقدمة لصالح البلدان النامية.

غير أن إحدى نقاط الضعف التي كثيراً ما نُسبت إلى إطار الأهداف الإنمائية للألفية، الخلل بين أهداف وُضعت للعالم بأسره، وفوارق في الواقع الإنمائي بين بلد وآخر. وقد أغفلت المناقشات التي دارت حول هذا الإطار جدوى التركيز على الظروف الإقليمية. وللجان الإقليمية خبرة متميزة في تحديد هذه الظروف، تمكنها من تقديم مساهمة قيمة في وضع إطار فعلي لخطة التنمية لما بعد عام 2015. وإذ كان بالإمكان أن تلتقي مناطق العالم على الالتزام بالأهداف العامة، فلا بدّ من تعديل الغايات المدرجة في تلك الأهداف، بحيث تتناسب مع ظروف المناطق ومجموعات البلدان. ويمكن أيضاً إيلاء بعض الأهداف والغايات القدر من الأهمية الذي تقتضيه ظروف بعض المناطق وخصوصياتها.

ويدلّ التفاوت بين المناطق والبلدان في التقدم نحو تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفيةعلى فوارق كبيرة في الظروف والقدرات. وهذا الواقع لا يُمكن تجاهله في المستقبل. فقد تفاوت التقدّم بين المناطق نحو تحقيق غايات أساسية مثل القضاء على الجوع، وتأمين فرص العمل، وتخفيض معدّل وفيات الأمهات، والحصول على مياه الشرب المأمونة، وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. وهذا التفاوت يدلّ على ضرورة تكثيف التشاور وتوطيد التعاون على الصعيد الإقليمي، للإسراع في التقدم نحو تحقيق هذه الغايات.

ويؤكد هذا التقرير أنّ نجاح خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015 يتوقف على نجاح الجهود الإقليمية في تكييف أولويات السياسات العامة والأهداف العالمية بحيث تتناسب مع ظروف كل بلد وخصوصياته. وإذا كان التقرير مصيباً في هذا التوجه، فيجب أن تكون هذه الجهود ضمن أولويات أي إطار عمل عالمي جديد، كما يجب العمل على تأمين الآليات المؤسسية والقدرات المالية اللازمة لإطلاق المبادرات الإقليمية ضمن الخطط التي تندرج في هذا الإطار في المستقبل.

فإطار الأهداف الإنمائية للألفية أغفل التركيز على بعض القضايا التي اكتسبت أهمية متزايدة في الأعوام الأخيرة، منها تزايد الفوارق داخل البلدان وفيما بينها؛ وتفاقم التحديات الديمغرافية، مثل الارتفاع السريع في نسب الشباب أو المسنين من السكان؛ والاستدامة البيئية، والتنوع البيولوجي، وانبعاثات الكربون، وأمن الطاقة. ومع الوقت أصبحت قضايا مثل الحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والمشاركة، في طليعة الأولويات الإنمائية على الصعيدين العالمي والإقليمي. والجدير بالذكر أن العديد من هذه التحديات الإنمائية التي لم تحظ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بالأهمية التي حظيت بها القضايا الأخرى، كانت لها انعكاسات متباينة بين المناطق.

باء- الأهداف الإنمائية للألفية: لمحة تاريخية

يبدأ هذا التقرير بلمحة تاريخية عن إطار الأهداف الإنمائية للألفية، المقصود منها تكوين صورة واضحة عن نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا الإطار. فقد حُدّدت الأهداف الإنمائية للألفية على أثر مجموعة من القرارات الصادرة في فترة التسعينات عن سلسلة من المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية المعنية بالتنمية. وعُقدت هذه المؤتمرات في أعقاب ظروف صعبة عاشتها العديد من البلدان في الثمانينات، فاضطرت بعد أن أثقلتها أعباء أزمة الديون في أواخر السبعينات، إلى تنفيذ برامج طال أمدها لتثبيت الاستقرار والتكييف الهيكلي. وفي ذلك الوقت، استأثرت بالأهمية والاهتمام الشواغل الاقتصادية، مثل تثبيت الاقتصاد والحد من التضخم وإنعاش النمو.

وأعربت البلدان النامية، ومعها العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، عن قلقها من أنّ تحديد أولويات التنمية على الصعيد الدولي كان واضح الانحياز لخيارات البلدان المتقدمة وأولوياتها، لا سيما الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أمّا الأولويات الإنمائية الأكثر إلحاحا وتعقيدا على الصعيدين الوطني والإقليمي فلم تحظ بقدر كافٍ من الأهمية في المناقشات الدولية. ومن هنا ضرورة اعتماد نهج مختلف في وضع خطة التنمية لما بعد عام 2015، بحيث تكون أهداف البلدان النامية ومصالحها جزءاً أصيلاً من هذه الخطة.

وخيّم هذا القلق على أجواء مؤتمر متابعة قمة الألفية الذي عُقد في عام 2000. ولم ينتهِ عند اعتماد إعلان الألفية بالإجماع. فالمهمة الأصعب، هي في تحديد أهداف إنمائية عالمية وغايات واضحة لتحقيقها، ومؤشرات محدّدة لرصدها وقياسها. وأسندت هذه المهمة إلى فريق خبراء مشترك بين الوكالات أنشئ في عام 2001، وضمّ عدداً كبيراً من خبراء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخبراء من البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وتولى هذا الفريق صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة لاحقة.

وبالرغم من أنّ تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني نال حيزا كبيرا من مناقشات

الفريق، فالأهداف والغايات التي خلُصت إليها هذه المناقشات اعتُبرت ذات طابع عالمي. ومع أن الطابع العالمي للأهداف الإنمائية ضمن لها تأييداً واسع النطاق، والحصول على زيادة كبيرة في مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية، لم ينجح في دفع تنفيذ الأهداف على الصعيدين الوطني والإقليمي، في ظل الاختلاف الكبير في طبيعة التحديات الإنمائية بين البلدان وضمن البلد الواحد.

ودُعيت البلدان النامية، منذ التسعينات، على اختلاف ظروفها، إلى اعتماد استراتيجيات اقتصادية، كانت أوجهاً متعددة لعملة واحدة. فهذه الاستراتيجيات تنص على العمل بالسياسات المالية والنقدية الضيّقة، وتحرير الاقتصاد، وخصخصة المرافق والخدمات العامة. ونتيجة لهذه الإجراءات، فقدت هذه البلدان سيادتها على القرار بشأن سياساتها العامة، ولم تعد لها خيارات بديلة يمكنها تقييمها واختيار ما يلائمها منها. وبذلك ابتعدت عن أداء دور حقيقي في وضع استراتيجيات إنمائية خاصة بها.

وتستطيع المنظمات الإقليمية، مثل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تسليط الضوء على اختلاف التحديات التي تواجه التنمية وتعدّد خيارات السياسات العامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكنها المساعدة على تزويد الحكومات ومنظمات التعاون الإقليمي بتحيّز أكبر للتحكم بسياساتها العامة ووضع استراتيجيات اقتصادية واجتماعية ذات فعالية في التصدي للمشاكل والظروف الواقعية التي تعوق جهود التنمية البشرية.

جيم- استعراض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

أحرزت البلدان والمناطق تقدماً بدرجات متفاوتة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم ترتفع أصوات تطالب بالتنبّه إلى الفوارق بين البلدان وداخل البلد الواحد، وجعلها بعداً رئيسياً في خطة التنمية المرتقبة لما بعد عام 2015. ومعظم حكومات البلدان النامية على اقتناع بأن العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين البلدان المتقدمة تشكو من خلل بنيوي. وهذا الخلل ينعكس على التجارة والتمويل والهجرة والاستدامة البيئية، وعلى موقف هذه الحكومات في المؤسسات الحكومية الدولية، مثل بريتون وودز. فالبلدان النامية ترى أن نفوذها في هذه المؤسسات لم يقوَ بما يتناسب مع حجمها الاقتصادي. ويبدو أن هذه الشواغل التي تفاقمت في أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة، هي من الأسباب التي دفعت عدداً كبيراً من البلدان النامية إلى التوجه نحو بناء آليات مستدامة للتعاون الإقليمي، إذ رأت فيه سبيلاً لاكتساب القدرة على التصدي للتحديات الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة.

وفي هذه الشواغل دليل على ضرورة إجراء استعراض شامل للتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم الفصل الثاني أيضاً معلومات وافية عن هذا التقدم في كل منطقة من مناطق العالم، بالاستناد إلى التقارير العالمية والإقليمية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. وأهمية هذه التقارير في أنها تبيّن التحديات الإنمائية المشتركة بين المناطق، ومعدلات التقدم المتفاوتة بين منطقة

وأخرى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير أهم استنتاجات التقارير التي تعدها اللجان الإقليمية بالتعاون مع منظمات إنمائية أخرى إلى ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي، وذلك للإسراع في التقدم نحو وضع غايات لأهداف إنمائية جديدة لما بعد عام 2015.

ويتناول الفصل الثاني التفاوت في معدلات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين البلدان، والمناطق، والبلدان داخل المنطقة الواحدة، وأيضاً بين الفئات الاجتماعية المتعددة ضمن البلد الواحد. وتقييم التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية حسب المناطق يوضح أن الإنجازات في تحقيق غايات من هذه الأهداف على الصعيد العالمي، تحجب فوارق حادة داخل المناطق وفيما بينها. ويعني ذلك أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود المتضافرة في المناطق حيث القصور الكبير في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، قد يحجب تقييم التقدم على المستوى الإقليمي مدى التقدّم أو الركود أو التراجع على مستوى البلدان.

ويقدم الفصل الثاني مجموعة من المقترحات العملية بشأن وضع غايات أكثر واقعية لإطار الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام 2015. وهو يطرح فكرة جديدة، مفادها أن واضعو الأهداف العالمية، مثل خفض الفقر المدقع بمقدار النصف، لم يولوا القدر الكافي من الاهتمام للاختلاف بين نقاط انطلاق البلدان نحو هذه الأهداف، أي أنهم لم يأخذوا ظروفها الإنمائية آنذاك في الاعتبار. وفي هذا الصدد، يوصي هذا الفصل باعتماد منهجية تقييمية جديدة تأخذ في الاعتبار البلدان التي تحقق أسرع وتيرة تقدم باتجاه الأهداف العالمية، حتى ولو لم تنجح في بلوغها بسبب ظروفها الإنمائية السيئة عند بدء السباق العالمي نحو هذه الأهداف. وبحسب نتائج هذه المنهجية التقييمية، يجب اعتبار تجارب بلدان عديدة في أفريقيا، مثلا، من قصص النجاح في هذا السباق، حتى ولو كانت التنمية فيها لا تزال تصطدم بعراقيل تحول دون بلوغها غايات الأهداف الإنمائية للألفية المحددة عالمياً.

ومن هنا أهمية تضمين أية خطة للتنمية لما بعد عام 2015 مجموعة من أدوات التقييم الجديدة التي تسمح بإجراء تقييم أدق وأكثر شمولا للتقدم نحو أي من الأهداف والغايات العالمية. وهذه الأدوات تحدث فرقاً كبير في نتائج تقييم التقدم في مسيرة التنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

دال- الآليات المؤسسية للتعاون الإقليمي

يشير تطوير أدوات إحصائية لتقييم التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين جمع البيانات لمؤشراتها إلى أهمية بناء القدرات من أجل إعداد خطة الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام 2015، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وقد أسهم الدور القيادي الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في هذا المجال، بالتعاون مع مؤسسات إقليمية أخرى، في تحقيق تقدم كبير في بناء القدرات الإحصائية منذ عام 2000.

ففي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، مثلا، نجحت جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، باستثناء دولة واحدة، في جمع الحد الأدنى من البيانات اللازمة لرصد التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في الفترة من 2004 إلى 2010. وفي أفريقيا، التي تفتقر معظم بلدانها إلى البيانات المطلوبة لتقييم أهم

مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، تبذل منظمات إقليمية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية جهودا دؤوبة لبناء القدرات الإحصائية لتلك البلدان. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضعت اللجنة الإقليمية برنامجا إحصائيا خاصا بالأهداف الإنمائية للألفية، بالتعاون مع المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، بهدف تحسين إتاحة البيانات العالية الجودة وحول رصد تقدم البلدان نحو تحقيقها. وفي المنطقة العربية، تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منذ عام 2008 عن كثب بناء القدرات الإحصائية للبلدان العربية، وتحرز تقدما كبيرا في جمع البيانات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية ونشرها ورصدها.

وتدلّ فعالية الجهود التي تبذلها اللجان الإقليمية على أهمية تعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للمضي قدما في الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية. وهذا التنسيق الإقليمي يجب أن يكون ضمن أولويات خطة التنمية لما بعد عام 2015، وإنشاء الآليات المؤسسية اللازمة لتعزيزه. وتدل الإنجازات الناتجة من هذه الجهود على أهمية تحديد آليات مؤسسية لتنفيذ هذه الخطة. فتعزيز التشاور والتعاون بين اللجان الإقليمية في مشاريع، مثل إعداد هذا التقرير، من شأنه تعزيز آفاق التعاون بين المناطق على عدة مستويات، تتضمن تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في المستقبل.

وتشكل الجهود المتواصلة التي تبذلها كل لجنة إقليمية لربط المنطقة التي تعمل فيها مع سائر منظمات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المتخصصة، ومع المصارف الإنمائية الإقليمية، مستوى آخر من التعاون يمكن أن يساهم في إطلاق مبادرات إقليمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أهم تلك الجهود المبادرات المتعددة لبناء القدرات في جمع البيانات ووضع المؤشرات ورصد الأهداف الإنمائية للألفية.

ويبدو أنّ أكثر الوسائل فعالية لتطوير منظور إقليمي حول مبادرات وآليات التمويل لإعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015 عمل اللجان الإقليمية الخمس وسائر الهيئات الإقليمية المعنية بالتنمية إلى التشبيك مع مجموعة من المؤسسات المستقلة عن الأمم المتحدة والهادفة هي أيضاً إلى توثيق التعاون الإقليمي، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجامعة الدول العربية. ويلقي هذا التقرير الضوء على أهمية هذه المسارات في التعاون الإقليمي، وعلى ضرورة تعزيز الآليات المؤسسية الإقليمية وتوفير التمويل اللازم لها. وإذا كان هناك من تفاوت كبير في الظروف الإنمائية بين المناطق والبلدان، فليس هذا التفاوت سوى داعٍ إضافي يؤكد ضرورة إيجاد الآليات اللازمة لدفع عملية التنمية بعد عام 2015 في كلّ بلد ومنطقة.

ويمكن للجان الإقليمية أن تضطلع بدور أساسي في تنفيذ المبادرات الإقليمية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد أثبتت بالفعل قدرتها على بذل الجهود لبناء القدرات في جمع البيانات، ووضع الإحصاءات، ورصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكنها أيضاً أن تضطلع بدور هام في تكييف أية مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية العالمية حسب الظروف الإقليمية ودون الإقليمية. ويتضمن هذا الدور تقديم المشورة

للحكومات بشأن السياسات، ومساعدتها على تحويل الأهداف العالمية إلى غايات وطنية واقعية، وتحديد السياسات والتدابير المالية اللازمة لتحقيقها. ولا يعني ذلك أن اللجان ستكتفي بإملاء النظريات على الحكومات، بل ستترك لها هامشا واسعا للبحث في الخيارات المحتملة للسياسات، وتساعدها على أن تختار بنفسها السياسات والبرامج الملائمة لمعالجة ما تواجهه من ظروف وتحديات. واللجان الإقليمية هي أيضاً الأكثر قدرة على تقديم أدق المعلومات اللازمة للنقاش العالمي بشأن الأولويات والظروف الخاصة بكل منطقة، وبالتالي لتسهيل العمل على تكييف خطة التنمية لما بعد عام 2015 حسب الظروف الإقليمية.

هاء- القضايا الإنمائية ذات الأولوية لكل منطقة ما بعد عام 2015

بدأت اللجان الإقليمية بالمساهمة فعليا في المشاورات العالمية والإقليمية حول خطة التنمية لما بعد عام 2015، مما ساعد في تحديد الأولويات الإقليمية. وكما هو مبيّن في الفصل الثالث، يمكن توزيع الأولويات على أربعة مجالات هي: (1) الاستدامة الاقتصادية؛ (2) الاستدامة الاجتماعية؛ (3) الاستدامة البيئية؛ (4) الحكم والمؤسسات.

1- الاستدامة الاقتصادية

تواجه المناطق المختلفة عدداً كبيراً من التحديات الاقتصادية المشتركة، وهي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام؛ وتنويع الاقتصاد؛ وزيادة إنتاجية القوى العاملة؛ وتعزيز القدرة التنافسية على الساحة الدولية؛ وتحويل المكاسب الاقتصادية إلى فرص عمل وفيرة ومنتجة. ومع ذلك، هناك فوارق كبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية داخل المناطق وفيما بينها. ومن الطبيعي أن تختلف الأولويات الاستراتيجية الإقليمية ودون الإقليمية.

فأفريقيا والمنطقة العربية، مثلاً، تواجه تحدياً مشتركاً في التنويع الاقتصادي، يفرض عليها تعزيز قدراتها على تحقيق المكاسب من التجارة الدولية. وعلى أفريقيا أن تخفف من الاعتماد المزمن على تصدير المواد الخام؛ في حين ينبغي أن تبتعد المنطقة العربية تدريجيا عن الاعتماد المفرط على تصدير الوقود الأحفوري. ومن الضروري أن تعمل المنطقتان على بناء قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة في الصناعة التحويلية، والخدمات، والزراعة.

وتتفوق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المنطقة العربية وأفريقيا من حيث القدرة الصناعية. ولا يزال عليها إيجاد السبل التي تمكنها من النهوض بقطاع الصادرات، وتعزيز قدرتها التنافسية على الساحة الدولية خصوصا مع منطقة آسيا. ولذلك لا بدّ من أن تعمل المنطقة على اعتماد السياسات الصناعية الفعالة وتقوية القطاعات المرتكزة على كثافة المعرفة.

أما منطقة آسيا، فتحتاج إلى اعتماد نهج مختلف يهدف إلى تحقيق مزيد من النمو في الأسواق المحلية من أجل الحد من الاعتماد على الصادرات، وتصحيح الخلل في النمو. ولذلك، عليها التخفيف من الاعتماد المفرط على الصادرات المصنّعة بأجور منخفضة، وتحسين مكانتها بين مناطق العالم في التصنيع وسلاسل الإنتاج. وقد حققت آسيا نموا اقتصاديا سريعا، من خلال اعتماد نموذج للتنمية يرتكز على كثافة الاستثمار. غير أنّ أداءها على

صعيد توليد فرص العمل لم يسجّل النجاح نفسه. فمعظم الوظائف المتوفرة في هذه المنطقة غير مستقرة، إذ لا حد أدنى للأجور، ويضمّ قطاع العمل النظامي في معظم البلدان الآسيوية قلة من السكان، يتقاضون أجراً لائقاً. ولذلك، ليس من المستغرب أن يكون عدم المساواة سمة غالبة في جميع أنحاء المنطقة.

وبالرغم من ارتفاع مستويات المعيشة عموماً في مجمل البلدان الأوروبية، سجلت أوروبا نموا بطيئا نسبيا، لا سيما في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة. وفي العقد الماضي، سجلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا تحسّناً في معدلات النمو، نسبة إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات. ومع ذلك، يكاد نصيب الفرد من الدخل حالياً لا يتجاوز ما كان عليه في عام 1989 في العديد من هذه الاقتصادات. وتفاقُم عدم المساواة في أنحاء المنطقة يعني أن التحسّن في مستويات المعيشة لم يجارِ التحسن في مستويات الدخل القومي. كما أن البطالة سجّلت معدّلات مرتفعة للغاية في عدد كبير من بلدان جنوب شرق أوروبا.

2- الاستدامة الاجتماعية

تواجه جميع المناطق صعوبات كبيرة في توليد فرص العمل المنتج والمستقر، وكذلك في بناء نظم فعالة للحماية الاجتماعية ومعالجة الفوارق الاجتماعية. وقد أحرزت بعض المناطق تقدماً أكثر من غيرها في هذه المجالات.

وقد أحرزت بعض البلدان مثل الصين وفييت نام في آسيا، في الآونة الأخيرة، إنجازات هامة في بناء نظم للحماية الاجتماعية تشمل الجميع. غير أن هذه النظم لا تزال دون المستوى المطلوب، ودون مستوى التقدّم الذي أحرزته معظم البلدان في الأداء الاقتصادي.

وتسجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفوقاً على آسيا في الحماية الاجتماعية. ويعزى هذا التقدم إلى عدة عوامل، منها انخراطها المبكر في التصنيع، والارتقاء بالاقتصاد باعتماد نماذج إنمائية ترتكز على الاستعاضة عن الواردات، وتوزيع مكاسب التنمية الاقتصادية على مختلف عناصر المجتمع، وزيادة فرص العمل لقاء أجر. وفي الأعوام الأخيرة، بدأت المنطقة تعالج المستويات المرتفعة من عدم المساواة، وذلك باعتماد بعض من أنجح أنماط الحماية الاجتماعية، مثل برامج التحويلات النقدية ونظم المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات. ومع هذه المبادرات القيّمة، لا يزال من الضروري أن تعمل بلدان المنطقة على بناء نظام للحماية الاجتماعية يشمل الجميع، ويوفّر الحد الأدنى من الرعاية والوقاية في فترات الركود الاقتصادي، والكوارث الطبيعية، وأزمات الغذاء، والصدمات المالية.

وأنشئت في المنطقة العربية في الماضي نظماً سخية للحماية الاجتماعية تضمنت تقديم الإعانات الغذائية. وكان القطاع العام مصدر أمن وظيفي لنسبة كبيرة من القوى العاملة. غير أن هذا النوع من الرفاه لم يدم طويلاً، وقد أخذ يتبدّد تدريجياً. والانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة، كشفت عن نواقص كبيرة على صعيد الحكم والتنمية. ومن هذا النواقص تقادم العقد الاجتماعي في ظل استراتيجيات غير مستدامة للتنمية الوطنية؛ وقصور آليات توليد فرص العمل؛ وضعف المشاركة السياسية. ولا يستطيع القطاع الخاص توفير سبل بديلة لتوليد فرص العمل

المنتج. وتتركز أزمة التشغيل في تأمين فرص لأعداد متزايدة من الشباب. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة للصعوبات الكبيرة التي تواجهها المرأة في البحث عن فرص عمل مجزية.

وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، ما زالت أفريقيا بعيدة جداً عن المستوى الذي بلغته المناطق الأخرى. فهي، شأنها شأن المنطقة العربية، تواجه مشكلة خطيرة تتمثل في التزايد السريع لعدد السكان في سن العمل، بالإضافة إلى العجز المزمن عن توليد فرص منتجة لهذه الفئة من السكان.

وليس من المستغرب أن تكون أشكال الحماية الاجتماعية في هذه الحالة من عدم التطوّر في أفريقيا، لا تغطي سوى مجموعة من العاملين في القطاع النظامي، إما الموظفين في الحكومة أو في عدد قليل من الشركات الخاصة الكبرى. أما برامج التحويلات النقدية، إذا وُجدت، فتُنفّذ على نطاق ضيق أو تجريبي.

وفي شرق أوروبا وجنوبي شرقها، وأيضاً في القوقاز ووسط آسيا، شهدت نظم الحماية الاجتماعية إصلاحات هيكلية شاملة في التسعينات، أدت إلى حرمان شرائح كبيرة من الفقراء من الخدمات الاجتماعية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم نحو إعادة بناء هذه النظم خلال العقد الماضي، لا يزال من الضروري العمل على تحسينها بحيث تصل خدماتها إلى أشد الفئات حرماناً من غير تقويض استدامتها المالية.

3- الاستدامة البيئية

يرى بعض الخبراء أن البيئة في أفريقيا عرضة لأضرار لا تعاني من مثلها أية منطقة أخرى في العالم. فالصحارى والأراضي الجافة تغطي ثلثي مساحتها القارية، وقد تعرضت مراراً للجفاف والفيضانات، وهي ظواهر شديدة ومن المتوقع أن تتعرض القارة للمزيد منها في المستقبل. ونتيجة لذلك، يُخشى أن يقع عدد كبير من سكان هذه القارة في قبضة تدهور الأمن الغذائي وانخفاض الإنتاجية الزراعية.

ويُعتبر شحّ المياه وسوء استخدامها، بالإضافة إلى التصحر والجفاف، من أشدّ المخاطر في المنطقة العربية. والمنطقة العربية وأفريقيا هما أشد المناطق جفافا في العالم. فأياً تكن تداعيات تغير المناخ، من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه في هاتين المنطقتين بمقدار النصف بحلول عام 2050. وقد ساهم النمو السكاني السريع أيضاً في تفاقم المشاكل البيئية.

أما منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فتواجه خطراً من جراء تجمّع أعداد كبيرة من سكانها في المناطق الساحلية والجزر المنخفضة. وتعاني منطقة جنوب آسيا من تدهور قاعدة مواردها بسبب انخفاض تضاريسها الجغرافية، وارتفاع مستويات الفقر، وارتفاع الكثافة السكانية.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يواجه أكثر من 100 مليون شخص خطر الإجهاد المائي، في حين تواجه الأراضي المنخفضة والمناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية المرتفعة خطر ارتفاع مستوى سطح البحر، وازدياد تواتر الظواهر المناخية الشديدة. وقد تأتي إزالة الغابات وتدهور الأراضي أيضاً بتحديات بيئية خطيرة.

ومع أن منطقة أوروبا أحرزت تقدماً في خفض انبعاثات الكربون، لم تصل بتدابيرها إلى المستوى المطلوب لتحقيق الاستدامة البيئية. والتقدم الذي أحرزته المنطقة في وقف فقدان التنوع البيولوجي

ما زال دون المستوى المطلوب. وقد حققت معظم بلدان المنطقة تقدماً كبيراً في تأمين إمدادات مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، لكن عدداً كبيراً من المشاكل لا يزال بانتظار الحل في بعض البلدان، لا سيما في المناطق الريفية.

وتدل هذه الكوارث الطبيعية والمشاكل البيئية المتفاقمة على ضرورة أن تنصّ خطة التنمية لما بعد عام 2015 على تدابير متشدّدة لإدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. فالتقارير تشير إلى ازدياد تواتر حدوث الكوارث الطبيعية بمعدل خمس مرات منذ السبعينات. وفي عام 2010 فقط، تشرّد أكثر من 42 مليون شخص بفعل كوارث طبيعية، كالفيضانات والعواصف.

4 الحكم والمؤسسات

كشفت التطورات الاجتماعية والسياسية الأخيرة التي هزّت عددا من البلدان العربية عن مختلف أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية، فضلاً عن النواقص في الحكم والتنمية التي تراكمت على مدى العقود الماضية. ومن الملفت أن البلدين اللذين اشتعلت فيهما أولى شرارات الانتفاضات العربية، أي تونس ومصر، هما من بلدان المنطقة التي سجلت الأداء الأفضل في التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنّ الجمهورية العربية السورية كانت من بين البلدان التي حققت أفضل أداء في تحقيق الأهداف. غير أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لم يتناول بعد الإقصاء والحكم بالفعالية المطلوبة، فلم يكن التقدم الذي أحرزته البلدان كافياً لاستيعاب الاستياء الشعبي من نموذج التنمية المعتمد في المنطقة، والذي كان الشرارة التي أشعلت الانتفاضات.

وتؤكد الانتفاضات الشعبية على نموذج للتنمية، يخترقه الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والقمع السياسي، أنّ الحكم الديمقراطي، وقوامه انتخابات حرة ونزيهة، ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ومساءلة القطاع العام، وفعالية المؤسسات؛ والعدالة الاجتماعية؛ وحقوق الإنسان هي شروط لا غنى عنها في أيّ مسار مستدام للتنمية. فالقاعدة الشعبية الواسعة التي انطلقت منها الانتفاضات، بمشاركة الشباب والنساء والموطنين الميسروين من الطبقة الوسطى، والذين استفادوا من السياسات الاقتصادية السابقة، تؤكد ضرورة الإصلاحات السياسية في عملية التنمية. وفي غياب حقوق أساسية، مثل حرية التعبير والحصول على المعلومات أو تقرير المصير، قد تتعثر مسيرة التنمية، بل تتبدّد إنجازاتها.

أما قضية الجنسين فلا يمكن إسقاطها من الحسابات. وقد أشارت الفصول السابقة إلى أن تمكين المرأة هو بعد أساسي من أبعاد التنمية يجب تناوله من منظورَي حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي. فقضية الجنسين ليست قضية مساواة بين المرأة والرجل فحسب، بل هي في صلب الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد كان للنساء والشباب دور هام في إطلاق شرارة التحوّل الديمقراطي في المنطقة، ينبغي أن يوازيه مشاركة كاملة في صنع القرار.

ومن المحتمل أن يكون للانتفاضات الشعبية والتحول الديمقراطي في بلدان مثل تونس والجمهورية العربية السورية وليبيا ومصر واليمن تأثير سلبي على التقدم نحو تحقيق عدد من الأهداف والغايات، أقله في الأجل القصير، وفي الفترة التي تسبق انتهاء المهلة في عام 2015. وقد امتدت ارتجاجات التحوّل الديمقراطي في عدد من هذه

البلدان إلى ما وراء حدودها الوطنية، وفرضت ضغوطاً متزايدة على الموارد المحدودة أصلاً للبلدان المجاورة وعلى إيراداتها المتناقصة. فالأردن ولبنان، مثلاً، شرّعا أبوابهما لموجات متعاقبة من اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية، في وقت يشهدان تراجعا في حجم الإيرادات من السياحة والاستثمار الأجنبي. وحاولت بعض الأنظمة، إزاء رياح التغيير، تحويل مواردها من الاستثمار إلى الاحتياجات الاستهلاكية والأمنية، في وجهة تهدّد بتقويض إمكانات تحقيق الأهداف الإنمائية في الأجل الطويل. ومن المنطقي الافتراض أن استبعاد الحكم الديمقراطي من الأولويات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية أثر سلباً على تحقيقها، وهذا واقع ينبغي أن يتنبّه له المجتمع الدولي عند وضع خطة للتنمية لما بعد عام 2015.

واو- رسائل من المناطق

بعد إعطاء لمحة عن المحطات التاريخية التي سبقت اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية أو رافقتها، وتقييم التقدّم نحو تحقيقها، يحدد هذا التقرير القضايا الإقليمية الرئيسية التي ينبغي أن تركز عليها خطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك على أساس تحليل التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية والفكرية العالمية منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000.

ويتناول التقرير عددا من القضايا الناشئة، منها: (أ) تغيّر الديناميات السكانية؛ (ب) تغير العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على صعيد الاقتصاد السياسي؛ (ج) عدم الاستقرار في الأسواق العالمية للغذاء والأسواق المالية؛ (د) أهمية الحقوق والحرية والعدالة الاجتماعية. ويطرح التقرير أفكارا هامة حول النقاش الجاري بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وذلك فيما يتصل بأربعة مجالات رئيسية هي: فرص العمل، وعدم المساواة، والاستدامة البيئية، والحكم الديمقراطي.

1- القضايا الناشئة

يؤكد هذا التقرير أن الإطار العالمي الجديد للتنمية، أيا كان شكله، يجب أن يأخذ في الاعتبار الديمغرافية بين المناطق. ويُتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بمقدار 2.3 مليار نسمة في الفترة من 2011 إلى 2050، ليبلغ مجموع السكان 9.3 مليار نسمة. ومن المرجح أن تواجه بعض المناطق، مثل شرق آسيا وأوروبا، مجموعة من المشاكل نتيجة للشيخوخة المتسارعة للسكان. وستواجه أفريقيا والمنطقة العربية صعوبات نتيجة لتزايد أعداد السكان من الشباب، الذي يأتي بأعباء إضافية على الاقتصادات، إذ يستدعي الإسراع في توليد فرص عمل جديدة.

ويواجه عدد كبير من البلدان النامية تحديا رئيسيا، هو خلق فرص عمل منتجة ومستدامة. وهذا التحدي ناتج من "كثرة الشباب" في القارة الأفريقية والمنطقة العربية وعدة مناطق في آسيا. وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن نحو 40 في المائة من العاملين في جميع أنحاء العالم يتقاضون دخلاً لا يكفي لإبقاء مستوى نصيب الفرد من الدخل في أسرهم أعلى من دولارين في اليوم الواحد. ويُعرف هؤلاء بالعمال الفقراء. وفي غياب القطاع الصناعي الذي يمكن أن يكون محركاً للتغيير، ومصدراً لفرص العمل المنتج لمعظم القوى العاملة،

ستواجه معظم البلدان النامية تحديات جسيمة في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية بالفعالية المطلوبة لما بعد عام 2015.

وتتفاقم هذه المشاكل نتيجة لتسارع التوسّع العمراني في جميع أنحاء العالم النامي، لا سيما في المناطق الأقل نموا. وثلث سكان المدن في العالم النامي تقريبا يعيشون في الأحياء الفقيرة المهمّشة. وحتى في الفترة 1990-2015، يُتوقع أن يرتفع عدد سكان هذه الأحياء، بدلاً من أن يتراجع حسب إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتوقع أن تفرض هذه الديناميات السكانية ضغوطاً هائلة على قدرة الاقتصادات على توليد فرص العمل، وأن تقوض قدرة الحكومات على تأمين الخدمات الأساسية في المدن، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي. وعلى النحو المبيّن في الفصل الثاني، يمكن أن تكون تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية أداة فعالة في تقديم الخدمات وبناء القدرات.

وإزاء تعاظم الثقل الاقتصادي والسياسي لبلدان نامية كبرى مثل البرازيل والصين والهند، من المتوقع أن تكتسب منظمات منشأة حديثا، تحظى فيها هذه البلدان بتمثيل حقيقي، مثل مجموعة العشرين، مزيدا من النفوذ، وأن تخسر مؤسسات أخرى لا تتمثل فيها هذه البلدان على حقيقة وزنها، مثل مؤسسات بريتون وودز، من نفوذها. ومن الجوانب الإيجابية المحتملة لهذا التحول اتساع حيز السياسات أمام نهج جديدة للتنمية. وفي هذا الاتجاه الإيجابي تثبيت للبعد الإقليمي، حيث يتجلّى دور اللجان الإقليمية في للمستقبل.

وقد ألقت حالة عدم استقرار الأسواق المالية العالمية، والركود الذي نتج منه في البلدان المتقدمة، بظلال قاتمة على الاقتصاد العالمي. ولإحراز تقدّم في المستقبل في خطة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015، يجب معالجة المشاكل المالية والاقتصادية التي تحول دون دعم خطة التنمية بما يلزمها من تمويل.

وكانت آخر التطورات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية بمثابة تذكير بأن تلك الخطة، أيا كان إطارها، يجب أن تعالج الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك عن طريق إيلاء القدر الكافي من الاهتمام للترابط الوثيق بين التنمية البشرية والحكم الديمقراطي.

2- أربع رسائل رئيسية من المناطق

أصبح من الواضح أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لم يعالج على النحو المطلوب عدداً من التحديات الإنمائية، وقد طغت على أفق الآونة الأخيرة. ومن خلال تحديد الأولويات التي ينبغي إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، تحلّ اللجان الإقليمية في موقع يخوّلها تحديد التحديات الإقليمية التي يُتوقع أن تمثل دائماً أمام البلدان النامية بعد عام 2015. ويمكن لهذه اللجان، مجتمعة، أن تعود إلى ما في حوزتها من تجارب متنوّعة، وتنطلق منها لأداء دور بالغ الأهمية في تحديد مجموعة جديدة من أولويات التنمية العالمية وعلى أثر تقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعقبات التي اعترضت مسيرتها، أجمعت اللجان الإقليمية التي شاركت في إعداد هذا التقرير على ضرورة الأولويات الجديدة.

والرسائل الرئيسية التي يُقصد إيصالها في هذا التقرير تختصر في أربعة مجالات هي: (أ) توليد فرص العمل؛ (ب) معالجة عدم المساواة؛ (ج) الاستدامة البيئية؛ (د) الحكم الديمقراطي.

(أ) توليد فرص العمل

تمرّ معظم البلدان المتقدمة بحالة من الانكماش أو الركود الاقتصادي، أو النمو البطيء، أو بمزيج من هذه الحالات منذ الأزمة المالية العالمية. غير أن معدلات النمو الاقتصادي في عدد كبير من البلدان النامية استمرت في الارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة. إلا أن الاستدامة الاقتصادية لهذا النمو لا تزال موضع شك، إذ يبدو أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من البلدان النامية لم يرافقه ارتفاع مماثل في فرص العمل المنتج.

والواقع أنّ قضية التشغيل لم تُدرج ضمن القضايا الهامة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلا بعد مضي أعوام على انعقاد مؤتمر قمة الألفية في عام 2000. عندئذ أصبح "تحقيق العمالة الكاملة والمنتِجة وتوفير العمل اللائق للجميع" مجرّد غاية ضمن الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية. ولأن فرص العمل المنتج هي وسيلة لا غنى عنها في تحقيق التنمية البشرية، ينبغي إدراجها هدفاً ذا غايات محدّدة في إطار التنمية لما بعد عام 2015.

واستناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية[1]، تواصل معدّلات البطالة ارتفاعها في مختلف أنحاء العالم، ومن المتوقع أن ترسم الحالة الاقتصادية لما لا يقل عن 206 ملايين عامل في عام 2016. وتبلغ نسبة العاملين إلى السكان في سن العمل اليوم نحو 60 في المائة. ويعني ذلك أن 40 في المائة من سكان العالم الذين بلغوا سن العمل هم عاطلون عن العمل، أو لا يزاولون نشاطاً اقتصادياً، ويائسون من إمكانية الحصول على عمل، علما بأن أعداداً كبيرة من الفقراء لا يمكنهم العيش يوماً واحداً من غير عمل، إذ عليهم القيام بعمل ما باستمرار لتقاضي أجر يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة. وقد اضطر كثيرون منهم إلى الانخراط في أعمال غير مستقرة، لحسابهم الخاص مثلا، أو مع العائلة، حيث يتقاضون أجرا زهيداً. وتشير آخر التقديرات العالمية إلى أن 1.5 مليار عامل يزاولون أعمالاً غير مستقرة. وحسب أرقام منظمة العمل الدولية أيضا، يبلغ عدد العمال الفقراء 910 ملايين شخص في العالم، هم أفراد في أسر معيشية يقل دخل الفرد فيها عن دولارين في اليوم الواحد.

ومن الأسباب المحتملة لعدم إعطاء اهتمام كاف لزيادة فرص العمل المنتِج في إطار الأهداف الإنمائية أنّ الأهداف والغايات ركزت على إحراز تقدم في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. وأغفلت تدهور أوضاع القطاعات المنتجة في العديد من البلدان النامية. وبفعل عدم حدوث تغيير هيكلي تقدّمي في معظم هذه البلدان، اضطر العديد من العمال إلى القبول بأعمال منخفضة الإنتاجية والأجر. ولذلك، كان حريّ بإطار الأهداف الإنمائية أن يركّز على فرص العمل في القطاعات المنتجة والحصول على الحماية الاجتماعية الكافية.

والجدير بالخطة الجديدة للتنمية إعطاء قضية التشغيل المنتج وتأمين فرص العمل اللائق الاهتمام الذي تستحقه. ويجب أن يكون التشغيل المنتج هدفا ذا غايات محدّدة تركز على مختلف أبعاد العمل في التنمية، كتشغيل الشباب والحماية الاجتماعية. وعلى النحو المبيّن في الفصول السابقة، ينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 الآليات اللازمة لتوجيه نظم الحماية الاجتماعية ورصدها، بهدف

توجيه السياسات المرتكزة على الحقوق التي من شأنها التخفيف من تبعات الأزمات العالمية والإقليمية المتكررة وتحقيق المساواة.

وينبغي أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام لوضع الغايات والمؤشرات الأكثر كفاءة في بلوغ الأهداف المتصلة بالتشغيل ورصدها، ولتحسين مؤشرات التشغيل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ولرصد التقدم في مجال التشغيل المنتِج، يجب أن تتضمن جميع المسوح المعنية بالإيرادات والنفقات معلومات مفصّلة عن العمل. فالمعلومات المتصلة بعمل أفراد الأسرة تدلّ على مستويات دخلهم، وبالتالي، قد تشكل أساسا لتحديد عدد "العمال الفقراء" من أفراد الأسرة العاملين، وعدد الذين يزاولون أعمالاً غير مستقرة.

(ب) معالجة عدم المساواة

أحرز عدد كبير من البلدان النامية تقدماً كبيراً في مجالي الصحة والتعليم منذ عام 1990. وتشير مجموعة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية إلى هذا التقدم، منها معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل الالتحاق بالتعليم في المرحلة الابتدائية. وقد نجحت البلدان النامية، بمجملها، في خفض الفقر المدقع على أساس الخط الدولي للفقر المحدد بالعيش على 1.25 دولار في اليوم. فقد تراجع عدد الذين يعيشون في فقر مدقع من 1.9 مليار في عام 1990 إلى 1.3 مليار في عام 2008.

وبالرغم من تراجع معدلات الفقر، يزداد التفاوت في مستويات الدخل والثروات منذ التسعينات. وهذه الاتجاهات واضحة في مؤشرات مثل معامل جيني لتوزيع الدخل، الذي ارتفع في العديد من البلدان. فالصين، مثلاً، حققت نجاحاً كبيراً في الحد من الفقر المدقع، لكنها تسجل مزيداً من الفوارق في مستويات الدخل منذ أواخر الثمانينات. وتدل هذه الاتجاهات على أن مجموعة كبيرة من السكان، لا تقتصر على فئة الفقراء، تعاني من ظروف صعبة. وضمن إطار التنمية لما بعد عام 2015، يمكن اعتماد مجموعة من المقاييس الموحدة لعدم المساواة في الدخل، مثل معامل جيني، لا سيما لتحديد اتجاه عدم المساواة تراجعاً أو تصاعداً. ولا توجد أي مقاييس تحدّد خط التراجع عند مستوى واحد للجميع.

ومن المؤشرات المكمّلة لمعامل جيني، الذي يقيس عدم المساواة بين جميع أفراد الأسرة حصة أفقر 60 في المائة من السكان، أي ثلاثة أخماسهم، من الدخل. وحصتهم من الدخل أقل من نسبتهم من مجموع السكان. وهذا يعني أن هؤلاء يحصلون على أقل من 60 في المائة من مجموع دخل الأسر، ويُحرمون من الأصول والفرص الاقتصادية. وإذا ما تراجعت حصتهم من الدخل مع الوقت، فتراجعها ينبئ بأن توزيع الدخل في البلد يزداد سوءاً.

ومقدار عدم المساواة في الدخل يساعد على قياس التحسن في الظروف المؤدّية للتنمية، لكن عدم المساواة في الحصول على الموارد والفرص الاقتصادية يؤدي أيضاً إلى تفاوت في الحصول على الموارد الاجتماعية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن ترصد خطة التنمية لما بعد عام 2015 عن كثب الفوارق في توزيع الحد الأدنى من مكاسب التنمية البشرية، بما في ذلك الفوارق بين الفقراء وغير الفقراء، وأيضاً بين شرائح الدخل، كالخمس الأغنى من السكان. فغالبا ما تستفيد الشريحة الأغنى، لا سيما العُشر الأثرى من السكان، من نواتج التنمية البشرية، مثل الخدمات الصحية

والتحصيل العلمي، أكثر بكثير من نسبة 60 في المائة الأفقر من السكان. وعندما تصبح الفجوة بين هذه الشرائح كبيرة جدا، تصبح مصدر خلل كبير.

وينبغي أن تقيس خطة التنمية لما بعد عام 2015 الفوارق في الدخل وفي غير الدخل، معتمدة نهجاً متعدد الأبعاد لرصد الفقر. ويجب تصنيف إنجازات على صعيد التنمية البشرية، مثل خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة أو ارتفاع مستوى الحصول على خدمات الصرف الصحي أو المياه المأمونة، لقياس توزعها بين الفقراء وغير الفقراء. وبين الشرائح الأعلى والأدنى، وكذلك بين الجنسين. ففي بعض المجالات، مثل العمل أو التمثيل السياسي، يكون نصيب المرأة من منجزات التنمية البشرية أدنى بكثير من نصيب الرجل.

ويحجب تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على المتوسطات العالمية وحتى الإقليمية فوارق كبيرة بين البلدان وداخل البلد الواحد. ومن المعروف أن ارتفاع مستويات عدم المساواة قد يكون له عواقب وخيمة ليس على جهود التنمية الاجتماعية والحد من الفقر فقط، بل أيضاً على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي[2]. لذلك من الضروري أن تتناول خطة التنمية قضية تكافؤ الفرص والمساواة في توزيع مكاسب التنمية، إما باعتبار الحد من عدم المساواة هدفاً قائماً بذاته، أو بتخصيص مقاييس له في جميع الأهداف الأخرى.

(ج) الاستدامة البيئية

لم يتناول إطار الأهداف الإنمائية للألفية بالفعالية الكافية التحديات البيئية التي يواجهها العالم اليوم. وقد تضمّن هدف كفالة الاستدامة البيئية غاية بشأن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية (الغاية 7-ألف)، وغاية إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية (الغاية 7-باء). لكنه لم يتضمن أية غاية تُعنى بقضايا بيئية مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أو نسبة الأراضي المغطاة بالغابات.

ويتضمن هدف كفالة الاستدامة البيئية أيضاً غاية بشأن تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015 (الغاية 7-جيم)، وتحقيق هذه الغاية سيكون من الإنجازات المباشرة في التنمية البشرية. وأخيرا، تركّز الغاية 7-دال على عدد السكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة كمؤشر رئيسي حول الاستدامة البيئية، أي أن نطاق هذه الغاية ضيق جدا. واستخدام هذا المؤشر لا يعبّر عن واقع الاستدامة البيئية، بل يقتصر دوره على رصد الظروف البيئية. وبما أن عدد سكان الأحياء الفقيرة يرتفع باستمرار في المناطق الحضرية منذ عام 1990، فذلك يعني الفشل في تحقيق الهدف 7. وحتى ولو تحسّنت حياة 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة على المستوى العالمي، لن يتحقق هذا الهدف بسبب الارتفاع الكبير المتوقع في عدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية بحلول عام 2020.

بعبارة أخرى، لم يتناول إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلا مجموعة محدودة من القضايا البيئية غير الرئيسية، ولم يخصص لها غايات قابلة للتحقيق. وأغفل قضايا هامة مثل التصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويشير هذا القصور إلى ضرورة العمل على تعزيز بُعد الاستدامة البيئية في إطار التنمية لما بعد عام

2015. وكما هو مبيّن في الفصل الثالث، يشهد العالم مخاطر بيئية، مثل انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي وتحمّض المحيطات، بلغت من التفاقم حداً، بات يفوق طاقة كوكب الأرض على الاحتمال. وبالاستناد إلى ما سبق، يُجمع العالم على أنّ إطار الأهداف الإنمائية للألفية لم يحقق تقدما كافيا في القضايا البيئية، ويزداد الوعي بضرورة تنسيق الخطة الجديدة للتنمية مع الخطة العالمية للبيئة، بحيث تشكل الخطتان إطاراً استراتيجياً واحداً متماسكاً، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وقد أكدت اللجان الإقليمية باستمرار أن مشاكل البيئة ليست شأناً عالمياً فحسب، بل يختلف تأثيرها بين منطقة وأخرى باختلاف الظروف المناخية لكل منطقة، والعوامل الجغرافية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والقدرة على المعالجة. فكما يختلف مدى تأثر المناطق والبلدان بتغيّر درجات الحرارة وهطول الأمطار والأحداث المناخية الشديدة، تختلف قدرتها على التكيّف.

وكما ورد في الفصل الثالث، ينبغي أن تكون أهداف وغايات الاستدامة البيئية أكثر شمولاً في المستقبل، وأن تهدف إلى ضمان استقرار المناخ مثلاً، والحد من تحمض المحيطات، ومنع تدهور الأراضي، وتعزيز الاستعمال المستدام للمياه. وينبغي أيضاً أن تشدد على ضرورة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، باعتبار ذلك من الأمور الملحّة. ويجب أيضاً تخصيص أهداف طموحة، ولكن واقعية، لهذه القضايا البالغة الأهمية.

واللجان الإقليمية على ثقة بإمكانية إحراز تقدم كبير على هذه المستويات. ويجب وضع أولويات التنمية البشرية والتنمية المستدامة ضمن إطار إنمائي واحد ذي مكوّنات متماسكة ومتآزرة. وقد عرض عالم الاقتصاد الحائز جائزة نوبل، أمارتيا سين، الأسباب الداعمة لهذه النظرية في عدد من تقارير التنمية البشرية. ومفاد هذه النظرية أنه يجب تناول الاستدامة البيئية ضمن إطار المساواة بين الأجيال في تحقيق التنمية البشرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام لأبعاد التنمية التي تتجاوز القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التقليدية، مثل الحكم الصالح والسلم والأمن.

وليس من مصلحة المجتمع الدولي أن يسير في اتجاهين منفصلين للتنمية، بل من الأجدى إدماج الأهداف الإنمائية المستدامة ضمن الإطار الواسع للتنمية لما بعد عام 2015، وأن تكون الأهداف والغايات الناتجة مترابطة ومتآزرة. ولهذه الأسباب، تحرص اللجان الإقليمية على المساهمة في هذه العملية، وذلك من خلال (1) الاستمرار في المشاركة في فريق الدعم الفني التابع لفريق عمل الأمم المتحدة المعني بالأهداف الإنمائية المستدامة؛ (2) تقديم الدعم في تحليل وعرض الخيارات على صعيد السياسات من أجل وضع أهداف إنمائية مستدامة، والمساهمة في تقرير الأمين العام بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين؛ (3) دعم الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالأهداف الإنمائية المستدامة الذي أنشئ حديثاً. وينبغي أيضاً الاعتماد على دور اللجان الإقليمية في تيسير المشاورات والتعاون على الصعيد الإقليمي، لأنها أجرت في الماضي مثل هذه المشاورات وستستمر في إجرائها، وذلك للمساعدة في إنجاح الأهداف الإنمائية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015.

(د) الحكم الديمقراطي

يكرس إعلان الألفية اهتماما خاصا لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح. ويؤكد "أن للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة، وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب"[3]. ومع ذلك، لم يتضمّن إطار الأهداف الإنمائية للألفية هذه الأبعاد الإنمائية الهامة جداً.

وعلى الصعيد الوطني، يُعرّف الحكم عموما بأنه ممارسة السلطة الإدارية والسياسية، ويُقيّم على أساس بُعدين رئيسيين: (1) عمل مؤسسات الإدارة العامة التي تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة؛ (2) الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك المطالب المرتكزة على الحقوق والداعية للمساواة أمام القانون؛ واستقلال القضاء؛ والمشاركة في إدارة الشؤون العامة؛ ونزاهة الانتخابات؛ والتعددية السياسية؛ وحرية التعبير؛ واستقلال وسائل الإعلام[4].

ويتطلب إدماج الحكم الديمقراطي ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 مناقشات مستفيضة حول كيفية دمج هذا البعد وكيفية قياسه، ويتناول مع الدول الأعضاء خيارات، تتراوح بين تضمين إطار التنمية مجموعة من المبادئ غير الملزمة، وتضمينه هدفاً عملياً بشأن الحكم.

وخلال المناقشات الجارية حول الآفاق الإنمائية لما بعد عام 2015، يمكن للجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية الرئيسية أداء دور بناء في إحراز تقدم باتجاه أهداف الحكم الديمقراطي، من خلال وضع مجموعة من أفضل الخيارات لتحديد هيكلية الحكم الصالح على المستوى الإقليمي. وقد أدت منظمة الوحدة الأفريقية دوراً مماثلاً، إذ تحوّلت إلى الاتحاد الأفريقي بهدف توحيد الدول الأعضاء سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وكذلك تعزيز التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح[5]. والاتحاد الأوروبي نموذج آخر لمؤسسة إقليمية نجحت في توطيد الحكم الديمقراطي في الدول الأعضاء. ويُتوقع أن تساهم التطورات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية، بطرق مختلفة، في إدراج بُعد جديد يتصل بالحكم الصالح ضمن خطة التنمية العالمية في المستقبل. وعندما تقوم الدول العربية التي تمر بمرحلة تحوّل ديمقراطي بوضع نماذج جديدة للتنمية، فستقترب من الأبعاد الأربعة الرئيسية لخطة التنمية للمستقبل، وهي التنمية الاقتصادية الشاملة، والتنمية الاجتماعية الشاملة، والاستدامة البيئية، والسلم والأمن.

وبين المستويين الوطني والعالمي، يؤكد هذا التقرير على اعتماد نهج يحقق المزيد من المساواة في الحكم العالمي، سواء أكان في الإطار الحالي أم في الإطار المقبل للأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري اتباع نمط مختلف في اتخاذ القرار بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، بحيث تضمن أهداف البلدان النامية ومصالحها وتؤكد عليها. وباستطاعة المؤسسات الإقليمية، ومنها اللجان الإقليمية، أن تؤدي دوراً أساسياً في ربط آليات الحكم الإقليمية التي تكتسب المزيد من النفوذ بترتيبات الحكم العالمية. وبدلا من اعتبار الاتجاه نحو "الأقلمة" نوعاً من المنافسة للترتيبات العالمية، على المجتمع الدولي عموما ومنظومة الأمم المتحدة خصوصا الاستفادة من الغنى الذي تشكله هذه التعددية. وعملاً بإحدى التوصيات الواردة في تقرير

مشترك صادر عن اللجان الإقليمية الخمس، يجب الاعتراف بالأهمية المتزايدة للبعد الإقليمي للتنمية وبفعاليته وكفاءته، كحلقة وصل بين المستويين العالمي والوطني. وفي هذه المرحلة، يجب الاستفادة من هذا في جميع إجراءات التنمية العالمية[6]. وتندرج صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 في هذا السياق.

3- خلاصة

أشار هذا الفصل إلى عدد من التحديات الرئيسية التي تواجه صياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015، ومنها تضمين الخطة أبعاداً إنمائية جديدة. وقد استفاد من تجارب اللجان الإقليمية ليشير أيضاً إلى بعض الاختلافات الرئيسية في التحديات الإنمائية بين مختلف المناطق، في السعي إلى تحقيق هدف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحسين الحكم. وقد اكتفى هذا الفصل بذكر عدد من هذه الاختلافات، من دون أن يقيّمها.

وفيما تتولى الأمم المتحدة قيادة المزيد من المناقشات الرفيعة المستوى حول الخطوط العريضة لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك عبر عمليات متعددة ومسارات مختلفة، ستسعى اللجان الإقليمية إلى الاضطلاع بدور فاعل، مع المؤسسات الإقليمية الأخرى، في سبيل إجراء مشاورات معمّقة على الصعيد الإقليمي حول الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها، بحيث تعبّر عن ظروف كل منطقة وخصوصياتها، وحول الاستراتيجيات والسياسات التي توضع على أساس هذه الظروف، فيكون حظها وافراً في النجاح.

وأخيراً، يحدد التقرير عدداً من أهم القضايا الإقليمية، بالإضافة إلى أربع أولويات يدعو إلى تناولها بجدية في النقاش العالمي حول التنمية:

- وضع توليد فرص العمل في صلب خطة التنمية لما بعد عام 2015؛
- اتباع نهج أكثر فعالية لمعالجة عدم المساواة؛
- اعتماد نهج أكثر شمولا تجاه الاستدامة البيئية؛
- إدماج الحكم الديمقراطي ضمن النقاش الدائر حول فترة ما بعد عام 2015.

الحواشي

مقدمة

1 مذكرة داخلية رقم 08757-11، 19 أيلول/سبتمبر 2011.

2 UNTT, 2012b.

3 المرجع نفسه.

4 United Nations General Assembly, 2012b.

5 لتعريف توافق آراء واشنطن، أنظر الحاشية 38 من الفصل الأول.

الفصل الأول

1 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/55/2 حول إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. جرى اعتماده في 8 أيلول/سبتمبر 2000 وتعميمه في 2 آب/أغسطس 2001.

2 مكامن القوة (والضعف) في إطار الأهداف الإنمائية للألفية المعترف بها دولياً محددة في UNTT, 2012.

3 Manning, 2010؛ Hulme, 2009؛ Melamed, 2012.

4 أماكن الضعف المحددة في هذا القسم مستقاة من UNTT, 2012b.

5 UNTT, 2012b، الملحق 2.

6 United Nations, 2012a.

7 United Nations, 2012b.

8 المرجع نفسه.

9 http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&Lang=A.

10 Saith, 2006؛ McKinley, 2005؛ Watkins, 2008؛ Vandemoortele; 2009.

11 Hulme, 2009، ص 5.

12 المرجع نفسه، ص 6.

13 Saith, 2006، ص 1168.

14 أنظر مثلاً United Nations, 2010a؛ Oberdabernig, 2010؛ Cavanagh et al., 2000؛ Easterly, 1999؛ Garuda, 2000؛ Handa and King, 1997؛ Chowdhury, 2012. United Nations, 2009a؛

15 يقسّم هذا التقرير البلدان إلى المجموعات التالية: (1) تشمل مجموعة "البلدان العربية" جميع البلدان العربية، وعددها 22 بلداً؛ (2) وتشمل "منطقة الإسكوا" البلدان العربية الأعضاء في الإسكوا، وعددها 14 بلداً قبل عام 2012: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وفي عام 2012، انضمت ثلاثة بلدان عربية إلى الإسكوا، هي ليبيا، والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية. وفي منشورات الإسكوا والتحليلات الصادرة عنها قبل عام 2012، كان مصطلح "غربي آسيا" يُستخدم للإشارة إلى الأربعة عشر بلداً المذكورة أعلاه. غير أن البيانات المتصلة بغربي آسيا المُستخرجة من قواعد البيانات العالمية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية لا تشمل السودان ومصر، ولا البلدان الثلاثة التي انضمت مؤخراً إلى الإسكوا، وهي تتضمّن ثلاثة بلدان غير أعضاء في الإسكوا. وتشمل مجموعة "شمال أفريقيا" البلدان العربية الواقعة في هذه المنطقة، أي تونس، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب. وغالباً ما تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معظم البلدان العربية، باستثناء جزر القمر وجيبوتي، وغالباً ما تستثني السودان وموريتانيا، بالإضافة إلى بلدان غير عربية، مثل إيران وتركيا.

16 McKinley, 2005، ص 12.

17 المرجع نفسه.

18 هذه المؤتمرات تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتقاداً منها بضرورة عقد مؤتمر مخصص لمعالجة قضية هامة تعني المجتمع الدولي بأسره. وعقدت أربعة مؤتمرات متخصصة في عام 1990: المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعني بأقل البلدان نمواً.

19 أنظر United Nations, 2007، للاطلاع على ملخص واف لمؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة، وأدت إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

20 United Nations, 1993.

21 احتدم النقاش في القاهرة عندما اعتمد العديد من المندوبين نهجاً تشجع على حفظ الحقوق وتعزز مفاهيم الصحة الجنسية والإنجابية، وتمكين المرأة، وهي نهج عارضها مندوبون آخرون على أسس أخلاقية.

22 تضم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اليوم 34 عضواً، منها بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية، غالباً ما تُعتبر بلداناً نامية. تضم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة 23 بلداً مانحاً رئيسياً (بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي)، وهي: إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة البريطانية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، و اليابان، واليونان.

23 Hulme, 2009، ص 17.

24 المرجع نفسه، ص 19-20.

25 اتفق المشاركون في قمة الألفية في عام 2005 على تضمين إطار الأهداف الإنمائية للألفية غايات جديدة، تتعلق بالصحة الإنجابية ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتشغيل، والتنوع البيولوجي. وتم تنقيح الإطار بحيث أصبح يتضمّن 21 غاية و60 مؤشراً، اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2008. وأوصى الإطار الجديد بتصنيف جميع المؤشرات حسب الجنس والمناطق الحضرية والريفية، قدر المستطاع.

26 أصبح الهدف 8 يتضمن 6 غايات و16 مؤشراً بعد تنقيحه في عام 2008.

27 United Nations, 2003.

28 ألزم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي البلدان المنخفضة الدخل بتقديم ورقات استراتيجية للحد من الفقر شرطاً للبحث في تخفيف ديونها.

29 بدأ مشروع الألفية في عام 2002، بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة، وهدف إلى وضع خطة عمل واضحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

30 Vandemoortele, 2010، ص 3.

31 Vandemoortele, 2010، ص 3؛ لنقدٍ لبرنامج الحكم الصالح، أنظر Jomo and Chowdhury (eds.), 2012.

32 World Bank, 2012.

33 UNDP, 2010.

34 Burnside and Dollar, 1997; 2004.

35 Manning, 2010، ص 8.

36 Rockström et al., 2009.

37 UNDP, 2011.

38 وضع وليامسون مفهوم توافق آراء واشنطن في عام 1989، وضمّنه عشر توصيات بشأن السياسات. وفي وقت لاحق، تم وضع تعريف أوسع يعبر عن وجهات نظر مختلفة، أكّد عن الإقلاع عموماً عن اتباع نهج التنمية التي تقودها الدول، واعتماد نهج التنمية القائمة على السوق. ويرى بعض خبراء الاقتصاد البارزين أن هذا التفسير الأوسع لتوافق آراء واشنطن كان لا يزال

شائعاً منذ فترة غير بعيدة، عند اندلاع الأزمة المالية الأخيرة (2008-2009)، حتى ولو كان ذلك على نطاق أضيق منه في التسعينات (Skidelski, 2009).

39 United Nations, 2010a.

40 المرجع نفسه.

41 UNDP, 2004.

42 United Nations, 2010a.

43 المرجع نفسه

44 تنعكس تداعيات تباطؤ النمو الاقتصادي وتدني معدلات التشغيل، في ظلّ التضخم، على الفقراء أكثر من أي فئة أخرى. ففي حين يمكن أن تسهم معدلات تضخّم معتدلة في حفز النمو الاقتصادي، تلحق معدلات تضخّم متدنيّة بالاقتصاد الضرر عينه الناجم عن معدلات تضخّم مرتفعة. فعندما تبقي سياسات خفض التضخّم الاقتصاد غارقاً في الركود أو تدفع به إلى الانكماش، يتكبّد الفقراء أشد الخسائر وغالباً لسنوات عديدة تالية، إذ تستنفد مخزوناتهم الشحيحة أصلاً، وتنهك قدراتهم البشرية (Mckinley, 2005).

45 أنظر Rodrik, 2006 الذي حدّد عشرة مجالات جديدة للسياسات العامة لا ترد ضمن المكونات العشرة التي حدّدها توافق آراء واشنطن.

46 United Nations, 2010a.

47 United Nations, 2009b and 2010b.

48 Vandemoortele, 2009، ص 355-356.

49 UNTT, 2012b، ص 47.

50 http://www.project-syndicate.org/commentary/after-the-millennium-development-goals-by-dani-rodrik.

51 UNTT, 2012b، الملحق 2.

52 Anand, Segal and Stiglitz (eds.), 2010; Sala-i-Martin, 2006; Deaton, 2005, 2006 McGillivray, 2006; Pogge and Reddy, 2006; Jomo and Chowdhury (eds.), 2011.

في البداية، حُددت عتبة الفقر المدقع في إطار الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية عند دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم. لكن البنك الدولي عمد إلى تعديل هذا الخط الدولي للفقر ليرتفع إلى 1.25 دولار أمريكي في عام 2008 (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005)، بعد أن أشارت بيانات جديدة إلى أن كلفة المعيشة في البلدان النامية أعلى مما أشارت إليه التقديرات في السابق.

53 United Nations, 2009a.

54 Sen, 2000; 1999.

55 اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة أوكسفورد معياراً متعدد الأبعاد لقياس الفقر، وذلك في نسخة تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010. ويقيس مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حالات الحرمان الشديد على مستوى الأسرة، ويتضمن عشرة مؤشرات في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة. وبالإضافة إلى ذلك، وضع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عام 2010 إطاراً بديلاً لمكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس ثلاثة عناصر من استراتيجية للتنمية الشاملة، وهي: (1) أنماط النمو والتغيير الهيكلي التي تولد وظائف لائقة؛ (2) سياسات اجتماعية شاملة تركز على حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي؛ (3) حماية الحقوق المدنية.

56 UNDP, 2011. يؤكد التقرير أيضاً أن الفقر المدقع في المناطق الريفية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفشل السياسات الريفية في المنطقة. ففي حين يعيش نحو نصف السكان العرب في المناطق الريفية، بالكاد تمثل الزراعة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

57 المرجع نفسه. وبالتالي، يوصي هذا التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتماد منهجية مرنة تسمح برفع خطوط الفقر أو خفضها حسب مستويات الدخل في البلد المعني.

58 United Nations, 2012b.

59 United Nations, 2009a، ص 154.

60 Kabeer, 2010، ص 6.

61 United Nations, 2010a.

62 Saith, 2006، ص 1184.

63 United Nations, 2010a.

64 Antrobus, 2003.

65 Saith, 2006، ص 1190.

66 Amin, 2006، ص 5.

67 UNTT, 2012b، ص 25.

68 UNTT, 2012b، ص 9.

69 المرجع نفسه.

70 UNDP, 2011. ويشير التقرير أيضاً إلى أن معدل نمو تشغيل الشباب في المنطقة هو ثاني أعلى معدل في المناطق النامية.

71 المرجع نفسه.

72 المرجع نفسه.

73 United Nations and League of Arab States, 2010؛ UNDP, 2011.

74 UNTT, 2012b.

الفصل الثاني

1 United Nations, 2012b.

2 ECA, 2012a.

3 http://unstats.un.org/unsd/mdg/.

4 ESCAP, ADB, UNDP, 2012.

5 تستند المعلومات الواردة في هذا القسم إلى تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2012: www.unece.org/fileadmin/DAM/publications/oes/UNECE_MDG_Report_2012.pdf.

6 United Nations, 2010b.

7 لمزيد من المعلومات عن طريقة احتساب التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الاطّلاع على: http://www.eclac.cl/publicaciones/xml/5/39995/2010-623-ODM_INGLES_statisticalannex.pdf.

8 ESCWA, 2012b.

9 E/ESCWA/SD/2009/Technical Paper.5.

10 المشرق العربي، والمغرب العربي، والبلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وأقل البلدان نمواً في المنطقة العربية.

11 ESCWA, 2011d.

12 يمكن الاطّلاع على الملحق الأول عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

13 United Nations, 2012b.

14 Easterly, 2009.

15 يرد تعريف منطقة غربي آسيا في الحاشية 15 من الفصل الأول لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية.

16 ESCWA, 2011e.

17 يرد تعريف منطقة غربي آسيا لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية في الحاشية 15 من الفصل الأول.

18 في جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها 50 بلداً مصنفاً في الموقع الرسمي لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

19 United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2012.

20 ESCWA, 2012b.

21 ESCAP, ADB and UNDP, 2012.

22 ECLAC, 2010.

23 ESCWA, 2011c.

24 Vandemoortele, 2007.

25 Clemens et al., 2004.

26 Easterly, 2009.

27 See Sicherl, 2004.

28 Go and Quijada, 2011.

29 Fukuda-Parr and Greenstein, 2010.

30 Hailu and Tsukada, 2011.

31 UNICEF, 2012. واستخدم أيضاً في Fukuda-Parr and Greenstein, 2010.

32 إن البيانات المتاحة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية محدودة جداً، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا.

33 لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية، تختلف منطقة غربي آسيا عن منطقة الإسكوا ويرد تعريفها في الحاشية 15 من الفصل الأول.

34 United Nations, 2012.

35 Watkins, 2008 وManning, 2009.

36 يمكن الاطّلاع على الجدول 1 في الفصل الأول للحصول على مزيد من المعلومات عن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية بين مختلف القطاعات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و2008.

37 OECD, n.d.

38 ESCAP, 2002.

39 http://www.nepad.org.

40 http://www.ecowas.int/publications/en/macro/srrp.pdf.

41 http://www.un.org/esa/devaccount/projects/2006/0607AL.html.

42 http://www.aseansec.org/documents/19th%20summit/MDG-Roadmap.pdf.

43 http://www.saarc-sec.org/uploads/publications/file/TAKING%20SDGs%20FORWARD%20(saarc-sec_20100616032736.pdf.

44 ESCAP, 2012.

45 ESCAP, 2011a; 2011b.

46 يرد تعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحاشية 15 من الفصل الأول لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية

47 Asia Pacific Community of Practice on Managing for Development Results (APCoP-MfDR), 2012.

48 UNICEF, 2009; World Health Organization, World Food Programme, United Nations System Standing Committee on Nutrition and UNICEF, 2007.

49 Zohir, 2010 وESCAP, ADB and UNDP, 2012.

50 Janvry, et al., 2004; The World Bank, 2004.

51 Roggemann and Shukri, 2010; Jordan and United Nations, 2010.

52 UNICEF, 2010.

53 Lane, 2004.

54 Smit, 2012.

55 United Nations Statistics Division (UNSD), 2011.

56 ESCAP, 2010.

57 http://www.unescap.org/stat/.

58 ESCWA, 2010.

59 تقاس قدرة البلدان الأعضاء على وضع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بتوفر 4 نقاط بيانات أو أكثر في الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2011.

60 Geneva Plan of Action, First Phase of the World Summit on the Information Society, (10-12 December 2003, Geneva).WSIS-03/GENEVA/DOC/0005, خط العمل "C7", متوفر عبر: http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0005!!MSW-E.doc.

الفصل الثالث

1 DESA, 2012.

2 United Nations, 2012a.

3 أنظر مثلاً Sarihan, 2012.

4 UNDP, 2011.

5 UNDP, 2011. تنخفض نسبة العاملين فعلاً إن ترافق خلق فرص العمل مع تزايد عدد السكان.

6 ILO, 2012b.

7 ILO, 2012a.

8 المرجع نفسه.

9 ESCWA, 2012a.

10 يرد تعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحاشية 15 من الفصل الأول.

11 United Nations, 2012b. القيمة التجميعية حسبت على أساس خمسة بلدان وحسب. أنظر أيضاً ESCWA, 2009.

12 ESCWA, 2012b.

13 UNDP, 2011.

14 ECE, ESCAP, DESA, UNICEF, UNRISD and UN Women, 2012.

15 IDMC, 2011.

16 UNTT, 2012b، الفقرة 72-79.

17 Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007; World Bank, 2010b.

18 UNDP, 2011.

19 DESA, 2012.

20 ESCWA, 2011c.

21 ECOSOC, 2012.

22 UNTT, 2012b.

23 UNTT, 2012b.

24 قرار الجمعية العامة 66/288 في 11 أيلول/سبتمبر 2012 بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه". (A/RES/66/288)

25 المرجع نفسه، الفقرة 248 و249.

26 DESA, 2012.

27 يضاف التشغيل إلى هذه القائمة التي تمثل المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية في برنامج العمل العالمي للشباب، الذي وضع ليشكل إطاراً للعمل الوطني على تحسين رفاه الشباب وسبل معيشتهم. أنظر قرار الجمعية العامة 81/50 في 13 آذار/مارس 1996 بشأن برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، والقرار 126/62 في 5 شباط/فبراير 2008 بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب: الشباب في الاقتصاد العالمي-تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

28 من المراجع المهمة: ECA, 2012b and ECA, 2012c.

29 من المراجع المهمة: ESCAP, 2011c.

30 من المراجع المهمة: ESCWA, 2011a; ESCWA, 2012b; and UNDP, 2011.

31 من المراجع المهمة: ECLAC, 2010 and ECLAC, 2012.

32 لا تنبثق هذه الأولويات من مشاورات إقليمية بشأن خطة العمل لما بعد عام 2015 بل من اجتماع تحضيري إقليمي لمؤتمر ريو+20 (ECE, 2011b)، ومطبوعة ستصدر قريباً عن آليات التشاور الإقليمية الأوروبية بشأن خطة العمل لما بعد عام 2015 (ECE and UNDP, 2013) وتقارير سابقة عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة (ECE, 2011a; ECE, 2012).

33 لا يزال تعريف التنمية المستدامة الذي اقترحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، أو لجنة بروتلاند، في عام 1987 هو الأكثر شيوعاً. وقد عرّفت اللجنة التنمية المستدامة بالقدرة على تلبية حاجات أجيال الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها. ومن المعترف به حالياً أن للمفهوم ركائز ثلاث، الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

34 UNDP, 2010.

35 تشير "غربي آسيا" هنا إلى البلدان السبعة عشر الأعضاء في الإسكوا.

36 ESCWA, 2011b.

37 أنظر UNDP, 2011، ص 21، الإطار 1، عن الحرمان البشري الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

38 يصدر تقرير المخاطر في العالم (World Risk Report) سنوياً عن المؤسسة الألمانية Bündnis Entwicklung Hilft، وهو يتضمن دليل المخاطر في العالم الذي يحدّد المخاطر الطبيعية التي تواجهها البلدان. ويتضمن الدليل مؤشرات من مجالات أربعة: (1) التعرّض؛ (2) قابلية التأثر؛ (3) المواجهة؛ (4) التكيّف.

39 بنغلاديش، وبروني دار السلام، واليابان، والفلبين، وجزر سليمان، وتونغا، وفانواتو.

40 بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وإريتريا، وليبريا، وموزامبيق، والنيجر، وسيراليون.

41 أفغانستان، وبنغلاديش، وبروني دار السلام، وكمبوديا، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وجزر سليمان، وتيمور-ليشتي، وتونغا، وفانواتو.

42 في عام 2009، بلغ عدد النازحين الجدد 16.7 مليون نازح، منهم 87 في المائة في آسيا، والباقون موزّعون بالتوازي بين أفريقيا وأمريكا.

43 تضمّ منطقة آسيا والمحيط الهادئ 11 مدينة كبيرة (يتخطّى فيها عدد السكان 10 ملايين نسمة) من مجموع المدن الكبرى البالغ 19 مدينة في العالم، و6 من أكبر مدن العالم.

44 ESCWA, 2011c.

45 تشير "غربي آسيا" هنا إلى البلدان السبعة عشر الأعضاء في الإسكوا.

الفصل الرابع

1 ILO, 2012b.

2 http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/thinkpieces/10_inequalities.pdf.

3 الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار 2/55، 8 أيلول/سبتمبر 2000، إعلان الأمم المتحدة للألفية، الفقرة 6 والفقرات 13 و24 و25.

4 http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/thinkpieces/7_governance.pdf.

5 ECA, ECE, ECLAC, ESCAP and ESCWA, 2011, The Regional Dimension of Development and the United Nations System, United Nations, New York, p. 5.

6 المرجع نفسه، الفقرة 14.

المراجع

Amin, S. (2006). The Millennium Development Goals: A Critique from the South. *Monthly Review*, 57(10), (March).

Anand, S., Segal, P. and Stiglitz, J.E. (eds.) (2010). *Debates on the Measurement of Global Poverty*. New York: Oxford University Press.

Antrobus, P. (2003). *The Millennium Development Goals (MDGs): Major Distracting Gimmicks or Strategic Entry Points for Addressing Inequality Between People and Nations?*, adapted from a presentation at the UNDP Caribbean Regional MDGs Conference held in Barbados, 7-9 July 2003.http://www.aidtransparency.org/at/images/obs_africain/omd/CONTEXTUALIZING%20MDGs.pdf.

Asia Pacific Community of Practice on Managing for Development Results (APCoP-MfDR) (2012). *Regional Conference on Public Sector Management in support of the MDGs: Conference report*, 13-15 June, Bangkok.

Berthelemy, J., Kauffman, C., Valfort, M. and Wegner, L. (2003). *Privatisation in Sub-Saharan Africa: Where Do We Stand?* Development Centre Studies, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris: OECD.

Bierbaum, R. and Ross-Larson B., eds., Fay, M. (2009). World Development Report 2010: Development and Climate Change. World Development Report. Washington D.C.: The World Bank. Available from: http://documents.worldbank.org/curated/en/2010/01/11831971/world-development-report-2010-development-climate-change.

Burnside, C. and Dollar, D. (1997). *Aid, Policies, and Growth*. Policy Research Working Paper, No. 1777. Washington D.C.: World Bank.

Burnside, C. and Dollar, D. (2004). *Aid, Policies, and Growth: Revisiting the Evidence*. Policy Research Working Paper, No. 3251. Washington D.C.: The World Bank.

Cavanagh, J., Welch, C. and S. Retallack (2000). The IMF Formula: Generating Poverty. *The Ecologist*, (September).

Centre for International Governance Innovation (CIGI, 2011). *Toward A Post-2015 Development Paradigm (II). Conference Report*, June 20-24, 2011. Bellagio, Italy.

Chowdhury, Anis (2012). Structural Adjustment and Crises – Which Way Now? *International Journal of Institutions and Economies* Vol. 4, No. 1, April 2012, pp. 85-118.

Clemens, M., T. Moss and C. Kenny (2004). *The Trouble with the MDGs: Confronting Expectations of Aid and Development Success*. Global Development Working Paper, No. 40.Washington D.C.: Center for Global Development.

CROP (2010). *Millions Killed by Clever Dilution of Our Promise*. CROP Poverty Brief (August).

Deaton, A. (2006). Measuring poverty. In *Understanding poverty,* A. V. Banerjee, R. Benabou, and D. Mookherjee, eds., Oxford: Oxford University Press.

Deaton, A. (2005). 'Measuring Poverty in a Growing World" (or "Measuring Growth in a Poor World")', *Review of Economics and Statistics*, LXXXVII, pp. 1-19.

Department of Economic and Social Affairs - Population Division (DESA, 2007). World Population 2006. Wallchart. Available from http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2006/wpp2006wc.htm.

DESA - Population Division (2011). World Population Prospects: The 2010 Revision. Retrieved August 22, 2012 from http://esa.un.org/wpp/Excel-Data/population.htm.

DESA- Population Division (2012). World Urbanization Prospects, the 2011 Revision: Highlights. New York: United Nations. Available from http://esa.un.org/unup/Documentation/highlights.htm.

Easterly, W. (1999). *The Effect of International Monetary Fund and World Bank Programs on Poverty*, Policy Research Working Paper, No. 2517. Washington D.C.: World Bank.

Easterly, W. (2009). *How the Millennium Development Goals are Unfair to Africa*. World Development, No 37 (1), pp. 26-35.

Economic Commission for Africa (ECA, 2012a). *MDG Report 2012: Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals*. Addis Ababa.

ECA (2012b). *Note for the High Level Panel Discussion on "Articulating a Post-2015 MDG Agenda"*. Addis Ababa.

ECA (2012c). *Progress towards Sustainable Development in Africa*. Addis Ababa.

Economic Commission for Europe (ECE, 2011a). *The UNECE Report on Achieving the Millennium Development Goals in Europe and Central Asia*. Geneva.

ECE (2011b). *Report of the Regional Preparatory Meeting for the United Nations Conference on Sustainable Development* (E/ECE/RPM/2011/2/Add.1). Geneva.

ECE (2012). *The UNECE Report on Achieving the Millennium Development Goals in Europe and Central Asi*a. Geneva.

ECE, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), United Nations Children's Fund (UNICEF), United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) (2012). *Addressing Inequalities: The Heart of the post-2015 development agenda and the Future We Want for All: Thematic Think Piece*. United Nations System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda (UNTT). May.

ECE, United Nations Development Programme (UNDP, 2013, forthcoming). *Building Inclusive and Sustainable Societies in Europe, Central Asia and North America: A Common United Nations Vision for the Post-2015 Development Agenda* (provisional title), a European Regional Coordination Mechanism report. Geneva and New York: United Nations.

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC, 2010). *Achieving the Millennium Development Goals with equality in Latin America and the Caribbean: Progress and challenges*. Santiago.

ECLAC (2012). Sustainable development 20 Years on from the Earth Summit: Progress, gaps and strategic guidelines for Latin America and the Caribbean. Santiago.

Economic and Social Council (ECOSOC, 2012). Concept Note. The United Nations Development Strategy for Transformative Changes Beyond 2015: A panel discussion of

the Economic and Social Council and the Committee for Development Policy, 2012 Substantive Session - General Segment, 23 July.

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP, 2002). *Resolutions of the 58th session of the Commission*. Retrieved September 6, 2012, from the ESCAP website: http://www.unescap.org/EDC/sessions.asp.

ESCAP (2010). *Availability and use of data on the MDG indicators in Asia and the Pacific*. Paper for the Second session of the Committee on Statistics. Bangkok.

ESCAP (2011a). *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2011- Sustaining Dynamism and Inclusive Development: Connectivity in the Region and Productive Capacity in Least Developed Countries*. ST/ESCAP/2586. Sales No. E.11.II.F.2. Bangkok.

ESCAP (2011b). *Statistical Yearbook*. Bangkok.

ESCAP (2011c). *Sustainable development in Asia and the Pacific: Key challenges and opportunities*; The Asian and Pacific Regional Preparatory Meeting for the United Nations Conference on Sustainable Development. Seoul, 19-20 October.

ESCAP (2012). *Supporting Millennium Development Goals (MDGs) – Based development strategies through integrated regional action. Evaluation report of the project*. Bangkok.

ESCAP, Asian Development Bank (ADB), UNDP. (2010). *Asia-Pacific Regional MDG Report 2010/11*. Bangkok.

ESCAP, ADB, UNDP. (2012). *Asia-Pacific Regional MDG Report 2011/12*. Bangkok.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA, 2009). *Charting the progress of the Millennium Development Goals in the Arab region-A Statistical Portrait*. ESCWA/SD/2009/Technical Paper. 5. Beirut.

ESCWA (2010). *Report on Millennium Development Goals and Gender Indicators*. E/ESCWA/SD/2010/IG.1/9. Beirut.

ESCWA (2011a). *Report of the Expert Group Meeting on National and Regional Priorities for the Millennium Development Goals in the Arab Region, Beirut, 19-20 July 2011*. E/ESCWA/EDGD/2011/WG.5/Report. Beirut.

ESCWA (2011b). *Youth Exclusion in the ESCWA Region: Demographic, Economic, Educational and Cultural Factors*. Population and Development Report No. 5. Beirut.

ESCWA (2011c). *Bridging the Urban Divide in the ESCWA Region: Towards Inclusive Cities*. Beirut.

ESCWA (2011d). *Arab Millennium Development Goals Atlas.* E/ESCWA/SD/2011/Technical paper.1. Beirut.

ESCWA (2011e). *Regional Initiative for the Development of a Mechanism to Monitor the Implementation of the Millennium Development Goals Related to Water and Sanitation in the Arab Region (MDG+)*. E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/4.

ESCWA (2012a). *Labour Markets and Labour Market Policy in the ESCWA Region*. Integrated Social Policy Report No IV. Beirut.

ESCWA (2012b). *Arab Millennium Development Goals Report 2011: An inclusive approach to development in a time of transition*. Beirut.

ESCWA (2012c). Report on the Millennium Development Goals: Data Quality and Quantity. E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.6. Beirut.

Fukuda-Parr, S. and J. Greenstein (2010). *How Should MDG Implementation Be Measured: Faster Progress or Meeting Targets?* International Policy

Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) Working Paper. Brasilia.

Fukuda-Parr, S. and J. Greenstein (2011). *Accountability and MDGs: Methodology for measuring government performance for global goals,* UNICEF Social and Economic Policy Working Paper. June.

Garuda, G. (2000). 'The Distributional Effects of IMF Programs: A Cross-Country Analysis', *World Development,* Vol. 28, No 6: 1021-1051.

Go, D. S. and J.A. Quijada (2011). *Assessing the Odds of Achieving the MDGs*. World Bank Working Paper. Washington D.C.: World Bank.

Hailu, D. and R. Tsukada (2011). *Achieving the Millennium Development Goals: A Measure of Progress*. IPC-IG Working Paper. Brasilia.

Handa, S., and D. King (1997). Structural Adjustment Policies, Income Distribution and Poverty: A Review of the Jamaican Experience. *World Development,* Volume 25: 915-930.

Hulme, D. and Sakiko Fukuda-Parr (2009). *International Norm Dynamics and 'the End of Poverty': Understanding the Millennium Development Goals (MDGs).* Brooks World Poverty Institute Working Paper 96, University of Manchester: BWPI.

Hulme, D. (2009). *The Millennium Development Goals (MDGs): A Short History of the World's Biggest Promise.* Brooks World Poverty Institute Working Paper 100, University of Manchester: BWPI.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC, 2011). Displacement due to natural hazard-induced disasters: Global estimates for 2009 and 2010. June. Geneva. Available from: http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/15D7ACEC7ED1836EC12578A7002B9B8A/$file/IDMC_natural-disasters_2009-2010.pdf.

International Labour Organization (ILO, 2012a). Emerging Development Challenges for the post-2015 United Nations Development Agenda: Employment Think Piece [for UNTT].

ILO (2012b). Global Employment Trends 2012. Geneva: ILO.

Intergovernmental Panel on Climate Change (2007). Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, M.L. Parry, O.F. Canziani, J.P. Palutikof, P.J. van der Linden and C.E. Hanson, Eds., Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Janvry, A. d., Finan, F., Sadoulet, E., et al. (2004). Brazil's Bolsa Escola Program: The Role of Local Governance in Decentralized Implementation. Social Safety Nets Primer Series, Washington D.C.: The World Bank.

Jordan (Ministry of Planning and International Cooperation) and United Nations in Jordan (2010). Keeping the Promise and Achieving Aspirations, Second National Millennium Development Goals Report, n.p.

Jomo, K.S. and Chowdhury, A. (2011). Poor Poverty: The Impoverishment of Analysis, Measurement and Policies, London & New York: United Nations & Bloomsbury Academic.

Jomo, K.S. and Chowdhury, A. (eds.) (2012). Is Good Governance Good for Development?, London & New York, United Nations & Bloomsbury Academic.

Kabeer, N. (2010). Can the MDGs Provide a Pathway to Social Justice? The Challenge of Intersecting Inequalities, Institute of Development Studies.

Kakwani, N. (1993). Statistical Inference in the Measurement of Poverty. *Review of Economics and Statistics,* 75:4.

Koehler, G., M. Cali, and M. Stirbu (2009). *Social protection in South Asia: A Review*, UNICEF Regional Office for South Asia.

Lane, J. (2004). *Ghana, Lesotho and South Africa: Regional Expansion of Water Supply in Rural Areas, Scaling Up Poverty Reduction*. A Global Learning Process and Conference, Shanghai, China, 25–27 May 2004.

Manning, R. (2009). *Using indicators to encourage development: Learning lessons from the MDGs*, Copenhagen, Danish Institute for International Studies.

Manning, R. (2010). The Impact and Design of the MDGs: Some Reflections. *IDS (Institute of Development Studies) Bulletin*. Vol. 41 No. 1 (January).

Martens (2010). *Thinking Ahead: Development Models and Indicators of Well-being Beyond the MDGs,* Global Policy Forum.

McGillivray, M., and H. White (1992). *Measuring development? A statistical critique of the UNDP's Human Development Index*, Institute of Social Studies Working Paper No. 135, Institute of Social Studies, The Hague.

McGillivray, M., ed. (2006). *Human well-being: Concept and measurement.* Basingstoke, England: Palgrave Macmillan.

McKinley, T. (2005). *MDG-Based PRSPs Need More Ambitious Economic Policies*, UNDP Poverty Group, Bureau for Development Policy, Policy Discussion Paper, January.

Melamed, C. (2012). *After 2015: contexts, politics and processes for a post-2015 global agreement on development*, ODI, London, January.

Oberdabernig, D. A. (2010). *The Effects of Structural Adjustment Programs on Poverty and Income Distribution*, The Vienna Institute for International Economic Studies, Seminar in International Economics, March.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD, n.d.). The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action. Available from http://www.oecd.org/development/effectiveness/34428351.pdf.

OECD (2011). Development aid reaches an historic high in 2010, Press release. Available from http://www.oecd.org/documentprint/0,3455,en_2649_34447_47515235_1_1_1_1,00.html.

OECD (2012). *Development Co-operation Directorate. Development: Aid to developing countries falls because of global recession.* April 4, 2012 http://www.oecd.org/dac/developmentaidtodevelopingcountriesfallsbecauseofglobalrecession.htm.

Pogge, T. and S. Reddy (2006). Unknown: Extent, Distribution and Trend of Global Income Poverty. *Economic and Political Weekly* 41.22: 2241-47.

Reddy, S. G. and A. Heuty (2006). *Achieving the Millennium Development Goals: What's wrong with existing analytical models?*. DESA Working Paper No. 30.

Reddy, S., and T. Pogge (2005). How *Not* to Count the Poor, Version 6.2, October 29. Available from www.socialanalysis.org.

Rockström, J. et al. (2009). A safe operating space for humanity. *Nature*, Vol. 461, pp. 472-475.

Roggemann, K., &Shukri, M. (2010). *Active-learning pedagogies as a reform initiative: The case of Jordan*. American Institutes for Research, Washington D.C.

Saith, A. (2006). From Universal Values to Millennium Development Goals: Lost in

Translation. *Development and Change,* Vol. 37, No.6, pp.1167-1199.

Sala-i-Martin, X. (2006). The World Distribution of Income: Falling Poverty and...Convergence, Period. *Quarterly Journal of Economics*, Vol. No.121(2), pp. 351-397.

Sarihan, Ali (2012). Is the Arab Spring in the third wave of democratization? The Case of Syria and Egypt. *Turkish Journal of Politics*, Vol.3, No. 1, Summer 2012.

Sen, A. (1999) *Development as freedom*, New York: Anchor Books.

Sen, A. (2000) Social Exclusion: Concept, Application, and Scrutiny. *Social Development Paper No. 1*, ADB, Manila, June.

Sicherl, P. (2004). *Time-distance Analysis: Method and Applications*. eWISDOM, Vol 2a.

Sicherl, P. (2006). *Measuring Progress of Societies*. 16th Statistical Days, Radenci November 6-8.

Smit, J. (2012). *Monitoring and Evaluation of the MDGs at the regional level*, presentation at the Conference on Public Sector management in support of the MDGs, 13-15 June, Bangkok

United Nations (1993). Agenda 21 – The United Nations Programme of Action from Rio. New York (Sales No. E.93.I.11).

United Nations (2002). Report of the International Conference on Financing for Development (A/CONF.198/11). Monterrey, Mexico, 18-22 March.

United Nations (2003). *Monterrey Consensus of the International Conference on Financing for Development*. New York,.

United Nations (2007). *The United Nations Development Agenda: Development for All*. New York.

United Nations (2009a). *Rethinking Poverty: Report on the World Social Situation 2010*. New York.

United Nations (2009b). *The Millennium Development Goals Report 2009*. New York.

United Nations (2010a). *World Economic and Social Survey 2010.* New York.

United Nations (2010b). *The Millennium Development Goals Report 2010*.New York.

United Nations (2011). *Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade* 2011-2020. A/CONF.219/3.

United Nations. Interoffice Memorandum No. 11-08757. 19 September 2011. New York.

United Nations (2012a). *MDG Gap Task force report 2012: The Global partnership for Development – Making Rhetoric a Reality*. New York.

United Nations (2012b). *The Millennium Development Goals Report 2012*. New York.

United Nations General Assembly (2001). Roadmap towards the implementation of the United Nations Millennium Declaration. Report of the Secretary-General to the fifty-sixth General Assembly. Available from http://www.un.org/documents/ga/docs/56/a56326.pdf.

United Nations General Assembly (2005). Fifty-ninth Session. In larger freedom: towards development, security and human rights for all. Report of the Secretary-General. Available from http://www.un.org/largerfreedom/contents.htm.

United Nations General Assembly (2012b). Sixty-seventh session Agenda item 114 on the Follow-up to the outcome of the Millennium Summit. *Accelerating progress towards the Millennium Development Goals: Options for sustained and inclusive growth and issues for advancing the United Nations development agenda Beyond 2015.* Annual Report of the Secretary General (A/67/257).

United Nations General Assembly. Resolution 66/288 of 11 September 2012 on The Future We Want.

United Nations. Country Level Data: Millennium Development Goals Indicators. Available from http://unstats.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD, 2006). The Least Developed Countries Report 2006. Geneva and New York, United Nations.

UNDP (2004). *The Macroeconomics of Poverty Reduction: The Case of China*, Asia-Pacific Regional Programme on Macroeconomics of Poverty Reduction.

UNDP (2009). *Beyond the Midpoint: Accelerating support for MDG achievements.* New York.

UNDP (2010). *Human Development Report 2010 – The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development* – Twentieth Anniversary Edition. New York.

UNDP (2011). *Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region*. Cairo.

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat, 2012). *State of the Latin America and the Caribbean Cities report (in Spanish)*. Rio de Janeiro.

UNICEF (2009). *Tracking progress on child and maternal nutrition: A survival and development priority*. New York.

UNICEF (2010). *Progress For Children: Achieving the MDGs with Equity*. New York.

UNICEF (2012). *State of the World's Children*. New York.

UNRISD (2010). *Combating Poverty and Inequality.* Geneva.

United Nations Statistics Division (UNSD, 2011). *Development indicators for monitoring the Millennium Development Goals*, Report to the Secretary-General, forty-third session of the Statistical Commission.

United Nations System Task Team on The Post-2015 UN Development Agenda (UNTT, 2012a). *Addressing inequalities: The heart of the post-2015 agenda and the future we want for all*. New York.

UNTT (2012b). *Realizing the Future We Want for All*. Report to the Secretary-General. New York.

United Nations and the League of Arab States (2010). *The Third Arab Report on the Millennium Development Goals 2010 and the Impact of the Global Economic Crisis.* New York.

Vandemoortele J. (2007). *The MDGs: 'M' for Misunderstood?*.WIDER Angle, No. 1/2007, World Institute for Development Economics Research. Helsinki.

Vandemoortele, J. (2009). The MDG Conundrum: Meeting the Targets Without Missing the Point. *Development Policy Review*, Vol.27, No. 4, pp. 355-371.

Vandemoortele, J. (2010). *Changing the Discourse of MDGs by Changing the Discourse*, Real Instituto Elcano, No. 132.

Vandemoortele, J. (2012). *Advancing the global development agenda post-2015: some practical suggestions*. Bruges.

Vandemoortele, J. and R. Roy (2004). *Making Sense of MDG Costing*, Published by the Finnish Ministry of Foreign Affairs as part of the Helsinki Process on 'Globalization and Democracy' in the Series of its 2nd Track on the 'Global Economic Agenda'.

Waage et al. (2010). The Millennium Development Goals: a cross-sectoral analysis and principles for goal setting after 2015. Lancet and London International Development Commission. September 13. Available from:

www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140- 6736(10)61196-8/fulltext.

Watkins, K. (2008). *The Millennium Development Goals: Three Proposals for Renewing the Vision and Reshaping the Future,* Paris: UNESCO.

World Bank (2004). *Mexico's Oportunidades Program*. Case study presented at the World Bank Shanghai conference on its Reducing Poverty: Sustaining Growth initiative.

World Bank (2007). Global Monitoring Report (2007) *Millennium Development Goals: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fragile States.* Washington D.C.

World Bank (2010a). *Global Monitoring Report 2010: The MDGs after the Crisis*. Washington D.C.

World Bank (2012a). *Global Monitoring Report 2012: Food Prices, Nutrition, and the Millennium Development Goals*. Washington.

World Bank (2012b). Inclusive Green Growth – The Pathway to Sustainable Development. Washington D.C. Available from: http://siteresources.worldbank.org/EXTSDNET/Resources/Inclusive_Green_Growth_May_2012.pdf.

World Health Organization, World Food Programme, United Nations System Standing Committee on Nutrition and UNICEF (2007). *Community-based Management of Severe Acute Malnutrition: A joint statement by the World Health Organization, the World Food Programme, the United Nations System Standing Committee on Nutrition and the United Nations Children's Fund.* Geneva, Rome and New York.

Wilkinson R. and Pickett K. (2009). *The Spirit Level – Why More Equal Societies Almost Always Do Better,* London: Allen Lane.

World Risk Report (2011). Bündnis Entwicklung Hilft (Alliance Development Works) in cooperation with United Nations University. Available from http://www.worldriskreport.com/Bericht.435.0.html?&L=3.

Zohir, S. (2010). *A framework for integrating MDGs in national development strategies: a review of regional experiences and lessons for accelerated MDG implementation*. Bangkok. ESCAP.

الملحق الأول

الأهداف الإنمائية للألفية والغايات والمؤشرات

اعتباراً من 15 كانون الثاني/يناير 2008

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)	**المؤشرات لرصد التقدم المحرز**
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية 1-ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	1.1 نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (بمعادل القوة الشرائية)[i] 1.2 نسبة فجوة الفقر 1.3 حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني
الغاية 1-باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	1.4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل 1.5 معدل العاملين إلى مجموع السكان 1.6 نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (بمعادل القوة الشرائية) 1.7 نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين
الغاية 1-جيم: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015	1.8 انتشار حالات نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة 1.9 نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية 2-ألف: كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015	2.1 نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي 2.2 نسبة التلاميذ الذين يبدأون الصف الأول ويصلون إلى الصف النهائي من التعليم الابتدائي 2.3 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)	**المؤشرات لرصد التقدم المحرز**
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية 3-ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويُفضّل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	3.1 نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي 3.2 نسبة النساء في الوظائف المدفوعة في القطاع غير الزراعي 3.3 نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
الغاية 4-ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين عامي 1990 و2015	4.1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 4.2 معدل وفيات الرضّع 4.3 نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
الهدف 5: تحسين صحة الأمهات	
الهدف 5-ألف: تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عامي 1990 و2015	5.1 معدل وفيات الأمهات 5.2 نسبة الولادات تحت إشراف اختصاصيين
الغاية 5-باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	5.3 معدل استخدام وسائل منع الحمل 5.4 معدل الولادات لدى المراهقات 5.5 تغطية الرعاية السابقة للولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل) 5.6 الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية 6-ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ	6.1 انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 سنة 6.2 استخدام الرفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية 6.3 نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)	المؤشرات لرصد التقدم المحرز
	ولديهم معرفة صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 6.4 نسبة الانتظام في المدارس لدى اليتامى الذين تتراوح أعمارهم من 10 سنوات إلى 14 سنة إلى غير اليتامى في نفس الفئة العمرية
الغاية 6- باء: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجون إليه	6.5 نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مرحلة متقدمة وبإمكانهم الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات
الغاية 6-جيم: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ	6.6 معدلات حالات الإصابة بالملاريا والوفيات المرتبطة بها 6.7 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين كانوا ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات 6.8 نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالحمى الذين يعالجون بالعقاقير المناسبة المضادة للملاريا 6.9 معدلات حالات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به 6.10 نسبة حالات السُل التي اكتشفت وعولجت في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة
الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية	
الغاية 7-ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية الهدف 7-باء: الحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتحقيق انخفاض كبير في معدل الفقدان بحلول عام 2010	7.1 نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات 7.2 مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونصيب الفرد منها ومقابل كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية) 7.3 استهلاك المواد المستنفدة للأوزون 7.4 نسبة الأرصدة السمكية التي تُعتبر ضمن الحدود البيولوجية الآمنة 7.5 نسبة مجموع الموارد المائية المستخدمة 7.6 نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية 7.7 نسبة الأنواع المهددة بالانقراض

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)	**المؤشرات لرصد التقدم المحرز**
الغاية 7-جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015	7.8 نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب 7.9 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي
الغاية 7-دال: تحقيق تحسن كبير، بحلول عام 2020، في معيشة 100 مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة	7.10 نسبة سكان المناطق الحضرية المقيمين في أحياء فقيرة[ب]
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
الغاية 8-ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز	يرصد بعض المؤشرات الواردة أدناه على حدة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وأفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
وهي تشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، والحد من الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي	<u>المساعدة الإنمائية الرسمية</u> 8.1 صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، وما يُقدم منها إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الغاية 8-باء: تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً	8.2 نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الموزعة حسب القطاعات والمقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)
وهي تشمل دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع لنظام الحصص؛ وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم	8.3 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)	**المؤشرات لرصد التقدم المحرز**
مساعدة إنمائية رسمية أكثر سخاءً إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر	8.4 قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي 8.5 قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي
الغاية 8-جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)	<u>النفاذ الى الأسواق</u> 8.6 نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية 8.7 متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية 8.8 تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي 8.9 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية
الغاية 8-دال: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمُّل ديونها ممكناً على المدى الطويل	<u>القدرة على تحمل الديون</u> 8.10مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد (التراكمي) للبلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 8.11مقدار عبء الديون الذي التُزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين 8.12تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)	**المؤشرات لرصد التقدم المحرز**
الغاية 8-هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	8.13نسبة السكان الحاصلين على الأدوية الأساسية بسعر معقول وعلى أساس دائم
الغاية 8-واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	8.14عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد من السكان 8.15عدد المشتركين بالهاتف النقال لكل 100 فرد من السكان 8.16عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 فرد من السكان

الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها مستمدة من إعلان الألفية، الذي وقع عليه 189 بلداً، بتأييد من 147 رئيس دولة وحكومة، في أيلول/سبتمبر 2000، (http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm)، ومن اتفاق البلدان الأعضاء لاحقاً في مؤتمر القمة العالمي في عام 2005 (قرار الجمعية العامة A/RES/60/1، (http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/RES/60/1. وهذه الأهداف والغايات مترابطة وينبغي النظر إليها ككل لا يتجزأ وهي تمثل إطاراً للشراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية المصممة، كما ورد في الإعلان، "على تهيئة بيئة – على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء – مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر".

المصدر: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Indicators/OfficialList.htm.

(أ) لمراقبة تيارات الفقر الوطنية، لا بد من استخدام مؤشرات تستند إلى خطوط الفقر إذا أمكن.
(ب) تقاس النسبة الفعلية للسكان المقيمين في أحياء فقيرة بشكل غير مباشر، إذ سيمثلها سكان الحضر المقيمين في الأسر المعيشية التي تحمل إحدى هذه الخصائص الأربع على الاقل: (أ) عدم القدرة على استخدام إمدادات مياه شرب محسنة؛(ب) عدم القدرة على استخدام مرافق صحية محسنة؛ (ج) الاكتظاظ (ثلاثة أشخاص أو أكثر في غرفة واحدة)؛ (د) السكن في بيوت مصنوعة من مواد غير متينة.

الملحق الثاني

الأهداف الإنمائية الدولية

1- **الرفاه الاقتصادي:** تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية إلى النصف على الأقل وذلك بحلول عام 2015.

2- **التنمية الاجتماعية:** إحراز تقدم كبير في مجالات التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، والرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة، على النحو التالي:

(أ) تعميم التعليم الابتدائي في جميع البلدان بحلول عام 2015؛

(ب) التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005؛

(ج) تخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة في جميع البلدان النامية بمقدار الثلثين في الفترة ما بين عامي 1990 و2015 وتخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة نفسها؛

(د) إتاحة سبل حصول جميع الأفراد ذوي الأعمار المناسبة على خدمات الصحة الإنجابية من خلال نظم الرعاية الصحية الأولية، كوسائل تنظيم الأسرة المأمونة والموثوقة في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز عام 2015.

3- **الاستدامة البيئية وتجدد الموارد:** وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وضمان تنفيذها بحلول عام 2005 في جميع البلدان، لكفالة الانحسار الفعلي للاتجاهات الحالية في فقدان الموارد البيئية على المستويين العالمي والوطني بحلول عام 2015. وتشمل مؤشرات فقدان الموارد الطبيعية الغابات، ومصائد الأسماك، والمياه العذبة، والمناخ، والتربة، والتنوع البيولوجي، وأوزون الستراتوسفير، وتراكم المواد الخطرة، وغيرها.

الملحق الثالث

التحليل الإحصائي الكامل لوتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

النتائج

a:	تسارع وتيرة التقدم
m:	ثبات وتيرة التقدم
s:	تباطؤ وتيرة التقدم

	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالسل	انتشار السل	القطاع الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
البلدان النامية في شمال أفريقيا																					
تونس	a	s	m	s	s	s	s	s	a	s	s	s	a	s	s	s	s	s	s	s	s
الجزائر		a	s	s	s	s	s	s	s	s	s	s	a	m		s	s	a	s	s	s
الصحراء الغربية																		m	m		
ليبيا			s	a	m	a		s			s	a	m			m	s	m	m	a	a	m
مصر	s			s	a	s	s	a	a	a	s	s	a	m	a	s	s	a	s	a	a	s
المغرب	a		a	s	s	a	m	a			s	a	m	s	a	s	a	s	s	a	s	s
البلدان النامية في جنوب أفريقيا وشرقها وغربها ووسطها																					
إثيوبيا	a	a	a	s	s	a	a				a	a	a	a	a	a	s	s	s	a	a	s
إريتريا				s	a	s	m	a			s	m	m	a	s	a	s	a	s		a	a
أنغولا				s	a	a	m	a		s	a	m	a	a	s							s

	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالملل	انتشار السل	القطاع الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
أوغندا	a	a				s	a	a	a	a	a	a	a	s	a	a	a	s	a	s	s	a
بنن		s			s		a	a	a	m	m	a	a	a	s	a	s	m	s	s	s	s
بوتسوانا		s			s	a	a	a	s	a	a	a		a	a	a	s	s	a	s	s	s
بوركينا فاسو	a	a	a	s	a	s	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	a	s	s	s	a
بوروندي				s	a	a	a	a			a	a	a	a	a	a	s	s	a	s	s	s
تشاد		s			s	a	a	a	s	a	a	m	m		s	s	a	s	m	s	m	a
توغو		a			s	a	a	a	a	a	a	s	m		a	s	s	s	m	s	s	a
جزر القمر		s			s	m	m	s	a		s	m	m	a	s	s	s		m	s	s	s
جزيرة مايوت القمرية																			s	s		
جمهورية أفريقيا الوسطى		s			s	a	a	a	a	a	a	a	a	a		a	a		s	s	s	s
جمهورية الكونغو الديمقراطية					s	a	m				a	a	a		s	a	a		a	s	a	s
جمهورية تنزانيا المتحدة		a			s	a	a	a	a	a	a	a	a	a		a	a		a	a	m	s
جنوب أفريقيا		a			s	s	a	a	a		a	a	a		m	a	a	s	s	a	a	a
جيبوتي		s			m	m	s	s	a		a	m	m	s	a	a	a		a	a	a	s
الرأس الأخضر		a			m	s	a	m			a	a	a			s	a		s		a	a
رواندا		s			a	a	a	a	m	a	a	a	a		s	a	a	a		a	a	s
ريونيون					a	a																
زامبيا		a			m	s	a	a	a	a	a	a	a			s	a		a	a	a	a
زمبابوي		m	s		a	s	a	a	a	s	s	a	a	a								
سان تومي وبرينسيبي		a	a		m	s	m	m			a	s	s	a		a	s		s			
السنغال		s	m	s	a	m	m	m	a	a	s	m	a	a		a	a	a	s	a	a	s
سوازيلند		a	s	a	m	s	a	a	a		s	a	a	a	s	a	a	a	a		a	a

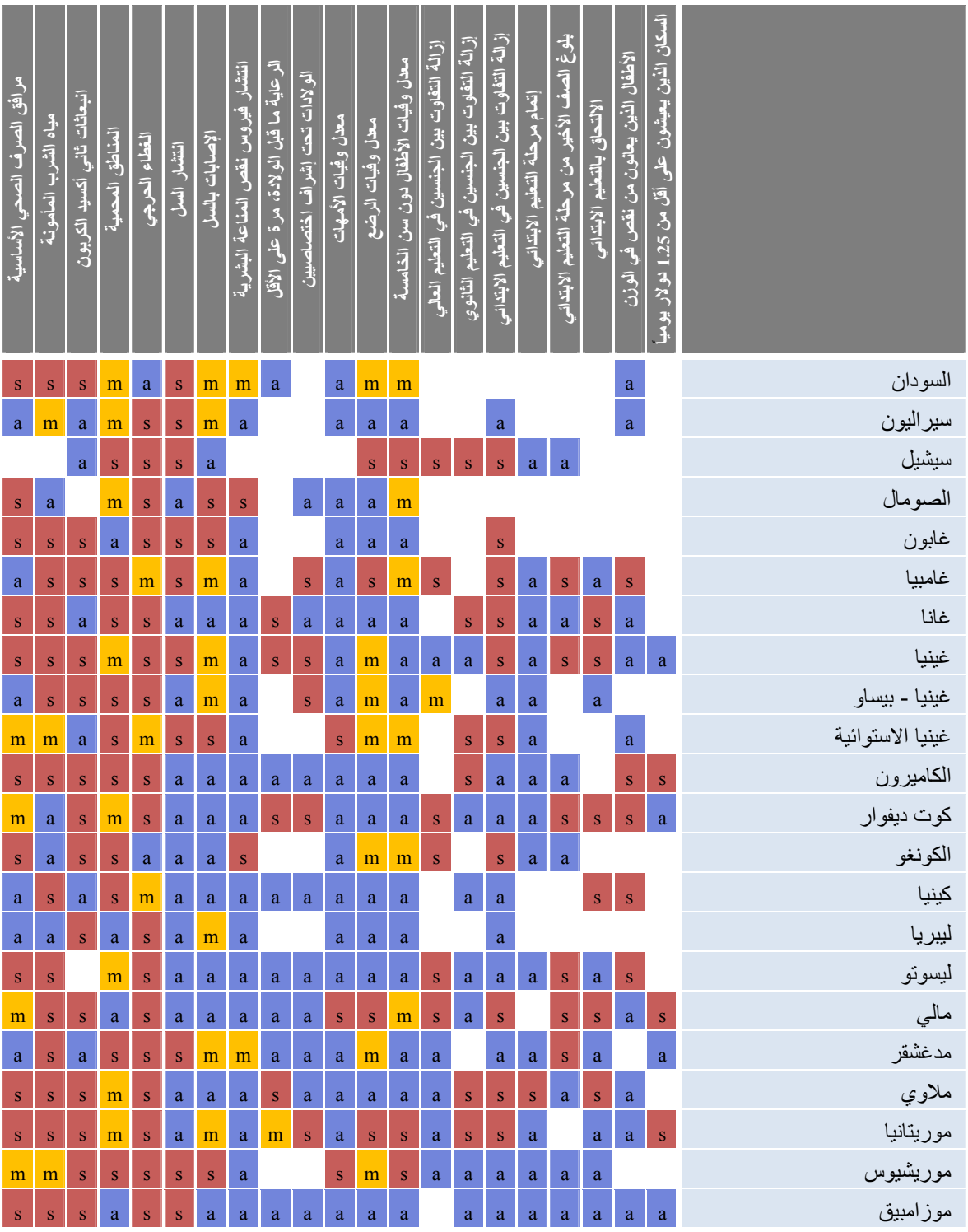
مرافق الصرف الصحي الأساسية
مياه الشرب المأمونة
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
المناطق المحمية
القطاع الحرجي
انتشار السل
الإصابات بالسل
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية
الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل
الولادات تحت إشراف اختصاصيين
معدل وفيات الأمهات
معدل وفيات الرضع
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي
إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي
إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي
إتمام مرحلة التعليم الابتدائي
بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي
الالتحاق بالتعليم الابتدائي
الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن
السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً
السودان
سيراليون
سيشيل
الصومال
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الاستوائية
الكاميرون
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق

	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالملل	انتشار الملل	القطاع الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
ناميبيا		a	s	a	a	a	a	a	a	a	a	m	a	a	a	a	s	a	a	a	s	s
النيجر	a	a	a	s	a	m	s	a	s	a	a	a	s	a	a	a	m	s	a	s	s	s
نيجيريا	s	s	s	s	a	a	a	a	s	a	a	a	a	a	a	a	s	a	a	a	s	s
البلدان النامية في منطقة البحر الكاريبي																						
أروبا			s	a	a	m								s	a	a	a	a	s	m		
أنتيغوا وبربودا																					a	s
أنغيلا			a																		s	m
بربادوس			s	a	a	a	a	a	a	a	s	s	s	s	a	s	s	a			m	m
بورتوريكو											a											
ترينيداد وتوباغو			s	a	s	m	a	a		a	s	m	m	s	s	s	a		m		a	m
جامايكا	a	a	s	a	s	s	s	a	a	s	a	m	m		a	s	s		s	s	a	m
جزر الأنتيل الهولندية														s	a	m	s					
جزر البهاما			s	a	s	a	a	s		s	a	s	s		s	a	s		a			m
جزر تركس وكايكوس																					m	a
جزر فرجن البريطانية														s	s	s	s		a		m	m
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة																						
جزر كايمان			a	s	s	s								s	s	s	s		s		m	a
الجمهورية الدومينيكية	a	a	a	s	s	a	a		s	s		a	a		s	s	m					
دومينيكا			s	m	s	a	a		s	s	a	s	s	a	s	a						
سانت فنسنت وجزر غرينادين			a	m	s	a	a		s	a		a	a								m	m
سانت كيتس ونيفس																						

	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالسل	انتشار السل	القطاع الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
سانت لوسيا			s		a				s	s	s	s	a		a	a	s	m	a	m	s
غرينادا					a		s		s	s	s	s	a		a	a	s	s	a	a	m
غواديلوب																	a	s		s	
كوبا			s		a	a	a	a	s	s	s	s	m	s	s	s	s	a		s	s
مارتينيك																	s	s			
مونتسيرات					a	s	a	a					m		a	a	s	m		m	m
هايتي	s															a	s	m	a	a	s
البلدان النامية في أمريكا اللاتينية																					
الأرجنتين	a		s	s		s	s	a	a	s	s	a	a	a	a	a	a	s	s	s	s
اسورينام																					
إكوادور	a		s	s		s	s	a													
أوروغواي	a																				
باراغواي	a																				
البرازيل	a	a	a																		
بليز																					
بنما	a	a																			
بوليفيا	a	a																			
بيرو	a																				
جزر فوكلاند (مالفيناس)																					
السلفادور	a																				
شيلي																					
غواتيمالا																					

	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالسل	انتشار السل	القطاع الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
غيانا		s	s		s	a	s	a	a	a	s	a		s	a	a	s	s	a	a	a
غيانا الفرنسية																	s	s		m	a
فنزويلا	a	s	s	s	s	a	s	s	a	a	s	a		s	m	s	m	s	a	s	s
كوستاريكا	a				s	a	s	s	s	s	a	a	m	a	a	a	a	a	s	a	s
كولومبيا	a	s	s	s	s	a	m	a	s	a	a	a	m	s	a	a	s	a	m	s	s
المكسيك	a				s	a	a	a	s	a	a	a		s	a	s	s	s	a	s	s
نيكاراغوا	a	a	s	s	s	a	s	a	s	a	a	m	m	s	a	a	s	s	s	a	s
هندوراس	s				s	a	a	a	a	a	a	a	a	s		s	a	a	a	a	s
البلدان النامية في القوقاز وآسيا الوسطى																					
أذربيجان	a	a	s	s	a	s	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a
أرمينيا	a	s			s	a	a	a	s	a	a	a	m	a						a	a
أوزبكستان		a			s	s	s	s	s	a	s	m	m	s	a	s	s	a		a	a
تركمانستان					s	a	a			a	a	m	m							a	m
جورجيا	a		s	s	s	s	s	s	s	a	s	a	a	a	s	a	s	a			a
طاجيكستان	a		s	s	m	s	s	a		a	a	a	a	a	a	a	a	a			a
قيرغيزستان	a				a	s	s	s			a	m	m	a	s	a	a	a	a		a
كازاخستان	a									a				s	s	s					a
البلدان النامية في شرق آسيا																					
جمهورية كوريا																					
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية																					

	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالسل	انتشار السل	القطاع الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
الصين	a	a					s			a	a	s	s		m	m	a	a	s	m	s	s
ماكاو، الصين			s	a			s								a	a		m	a			
منغوليا	a			s	a		s	a		a	a	a	a	s	s	s	s	s	s	a	a	a
هونغ كونغ، الصين							s								a	a		s	s			
البلدان النامية في جنوب آسيا																						
أفغانستان							a	a		s	s	a			m	m		m	a		s	a
إيران- الجمهورية الإسلامية							a	s	a	a	s	a			a	a		m	s	a	s	s
باكستان	a						s			m	m	a	a	a	a	s		m	a	s	s	s
بنغلاديش	a	s					s			a	s	a	m	a	m	a		s	a	a	a	s
بوتان							s	a	a	m	m	m	a	a	s	s		m	a	a	a	a
سري لانكا	a	s					s	a	s	a	a	a	m		s	s		m	a	a	s	s
ملديف							a	a		a	s	a	a		a	s		m	a	s	m	a
نيبال	a	a					a	a	a	a	m	m	m	a	s	a	a	s		a	s	s
الهند							a	a	a	s	a	a	a	s	a	a	m	a			s	s
البلدان النامية في جنوب شرق آسيا																						
إندونيسيا	a	a					s	a	a	a	s	m	m		s	a	a	s	a	s	a	s
بروني دار السلام							a	a			s	a	a	a	s	a	s	s				
تايلند	a						s	a	s		a	s	s	s	a	a					a	s
تيمور- ليشتي							a	a	a	a	a										a	a
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	a	a					s	s		m	m	m	s	a	s	a	a	a	a	a	a	a
سنغافورة							a	a	a	a	s	s									m	s
الفلبين	s						m	a	a	s	s	a	m	s	s	s	s		a	s	s	s

	السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا	الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي	إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمهات	الولادات تحت إشراف اختصاصيين	الرعاية ما قبل الولادة، مرة على الأقل	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	الإصابات بالملل	انتشار الملل	القطاع الحرجي	المناطق المحمية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مياه الشرب المأمونة	مرافق الصرف الصحي الأساسية
فييت نام	a	s	s	a	s	s	a	s	s	a	a	a	a	a	a	s	s	s	s	a	s	s
كمبوديا	a	a	s	a	a	s	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	s	s	a	m	s	s
ماليزيا	a		s	a	s	s	s	s	s	m	s	s	s	s	s	a	a	s	s	s	s	s
ميانمار		s		a	a	a	a	a	a	s	m	m	s	s	s	a	a	s	a	a	a	a
البلدان النامية في غرب آسيا																						
الأردن	a	a	s	s	a	s	s	m	m	m	s	s	s	s	s	a	s	s	s	a	s	s
الإمارات العربية المتحدة			a	s	s	a	a	m	m	s	s	m	m	s	a	a	a	s	a	s	m	a
البحرين				a	a	a	m	s	s	s	a	s	s	s	a	s	a	s	a	a	a	a
تركيا	a	a	s	s	a	a	a	a	a	a	a	a	a	s	a	a	a	s	a	a	s	m
الجمهورية العربية السورية			s	a	s	s	s	m	s	s	s	s	s	s	s	a	a	s	a	s	a	a
العراق			s	m	s	s	s	m	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a	a
عُمان			s	s	a	s	s	s	s	s	s	a	a	a	s	s	a	s	s	s	a	a
الأرض الفلسطينية المحتلة			s	s	m	a	a	s	s	s	s	s	s	s	s	a	a	a	a	s	s	a
قطر			s	s	a	a	a	a	a	m	m	a	a	s	s	a	s	s	s	s	s	m
الكويت			s	m	s	a	a	s	s	s	a	s	s	s	a	s	a	a	a	s	m	m
لبنان			a	s	a	s	s	a	a	a	a	a	s								m	s
المملكة العربية السعودية			a	s	m	a	a	s	a	m	s											
اليمن		s	a	s	m	a	a	m	a	a	m	m	a	s	s	s	s				a	s
البلدان النامية في أوقيانوسيا																						
بابوا غينيا الجديدة		s	a	s	m	s	m	a	a	m	m	a									a	s
بالاو		s	a	s	s	a	a	s		s	a		a	s							s	s
بولينيزيا الفرنسية		m		s	s	a	a														m	m

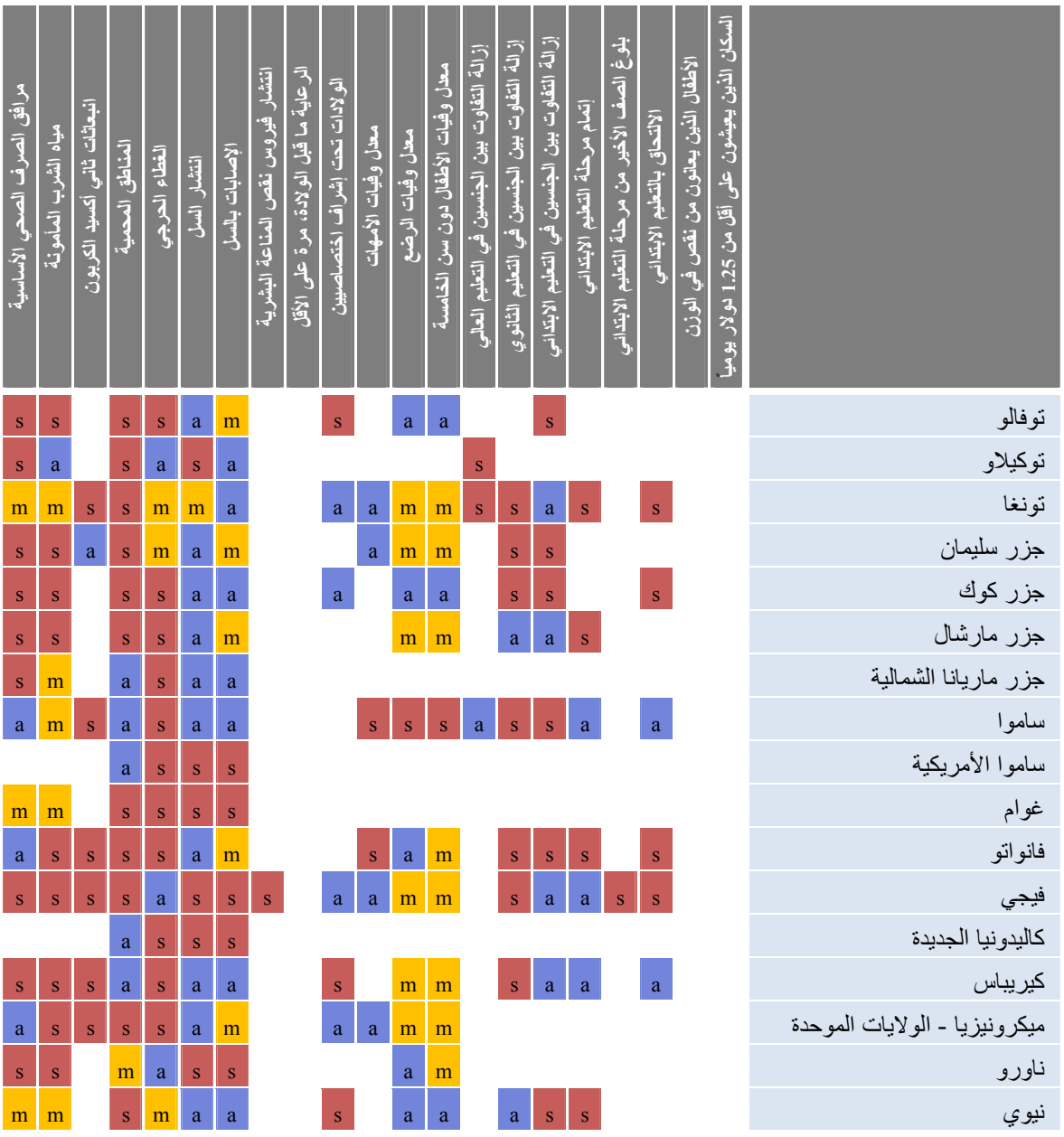

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاستناد إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية (16 تشرين الأول/أكتوبر 2012).

ملاحظات: تشير غرب آسيا في هذا السياق إلى البلدان التي شملها رصد الأهداف الإنمائية للألفية. يمكن الاطلاع على الحاشية 15.

الملحق الرابع

تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع السياق الوطني

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
الاتحاد الروسي	وضع الاتحاد الروسي على المستوى الوطني الأهداف الإنمائية للألفية التي تجاوزت الأهداف الإنمائية للألفية المحددة لعام 2015 وقام بتكييفها مع السياق الوطني.
إثيوبيا	اعتمدت إثيوبيا خطة تعجيل التنمية المستدامة لإنهاء الفقر التي تواجه من خلالها الإطار الاستراتيجي من أجل القضاء على الفقر للفترة الممتدة بين 2006/2005 و2010/2009. وتركز هذه الخطة على النتائج وهي تحدد استراتيجية إنمائية شاملة ورؤية البلد للوصول إلى مستوى البلدان المتوسطة الدخل. وتقوم الخطة على برنامج متكامل يهدف إلى التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، وتركز على النمو المستدام للزراعة وتنمية الصناعة والقطاع الخاص، وتدعو إلى بذل جهود حثيثة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
أذربيجان	وضع برنامج الدولة الجديد للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للأعوام 2006-2015 واعتمد بموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية أذربيجان في أيلول/سبتمبر 2008، بوصفه الأداة الرئيسية للحكومة للتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.
الأردن	وشمل تقرير الأردن الأخير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الأخير لعام 2010 أكثر من 40 مؤشراً إضافياً غير مباشر كمؤشر جيني، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة حسب المحافظات، ونسبة الطلبة الإناث إلى الذكور في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية في التخصصات المختلفة، والنسبة المئوية لمشاركة المرأة في المراكز القيادية المختلفة، ونسبة الأفراد المقترضين من صناديق الائتمان البالغ الصغر ومالكي الأوراق المالية ومالكي الأراضي المصنفين حسب النوع الاجتماعي، والنسبة المئوية للسكان الذين يعانون من ارتفاع مستوى الكوليسترول، ونسبة الموارد المائية المستخدمة في الزراعة والصناعة ومياه الشرب، ونسبة استهلاك الطاقة الأساسية، ومعدل نمو الصادرات الوطنية، ونسبة التحويلات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
أرمينيا	أدخل تقرير رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلد لعام 2010 عدداً من التعديلات على هذه الأهداف وبعض التغييرات في الغايات والمؤشرات بهدف تحديثها لمعالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد مثلاً: أصبحت الغاية ألف من الهدف 1 ترمي إلى خفض مستوى الفقر بحلول عام 2015 إلى أقل مما كان عليه في عام 1990؛ أصبح الهدف 2 تحقيق تعميم التعليم الثانوي الجيد النوعية؛ وأصبح الهدف 3 زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي بحلول عام 2015؛ وعلى صعيد الهدف 4 أصبح معدل التحصين يشمل أمراضاً رئيسية أخرى كالحصبة؛ وأضيف إلى الهدف 7 مؤشران جديدان هما عدد المدن التي تصلها خدمات منشآت معالجة مياه الصرف الصحي، ومتوسط مدة توفر إمدادات المياه في المدن الصغيرة والمتوسطة؛ وعدل الهدف 8 ليضم مبادئ الحكم الرشيد.
أفغانستان	في عام 2004 تعهد البلد بالسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقدّم الموعد المحدد بعام 2015 إلى عام 2020 وإلى جانب الآثار المباشرة لتغيير التاريخ، تغير أيضاً عدداً من الغايات (على مستوى معدل وفيات الأمهات مثلاً) وفي الأهداف (وضع هدفاً جديداً هو الهدف التاسع بشأن "تعزيز الأمن").
أوزبكستان	أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني والمؤشرات ذات الصلة في ورقة الاستراتيجية المؤقتة لتحسين الرعاية لعام 2005، وشملت ما يلي: الهدف 1 المتعلق بتحسين مستويات المعيشة والحد من سوء التغذية؛ والهدف 2 المرتبط بتحسين نوعية التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي العام مع تحقيق تعميم الوصول إلى التعليم؛ والهدف 8 بشأن أوزبكستان والشراكة العالمية من أجل التنمية.
إيران - الجمهورية الإسلامية	شملت التغييرات في المؤشرات ما يلي: أضيف إلى الهدف 6 مؤشراً متعلقاً بمعدل استخدام الرفالات إلى انتشار وسائل منع الحمل، ومؤشراً عن عدد الأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتضمن الهدف 8 غاية ترمي إلى وضع استراتيجيات لتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للشباب وتنفيذها، وغاية تتعلق بإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
بابوا غينيا الجديدة	عدلت الأهداف الإنمائية للألفية وتغيّر بعض الغايات والمؤشرات مثلاً: أصبح الهدف 1 يرمي إلى تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 10 في المائة، وشمل غاية تمثلت بزيادة الإنتاج الزراعي الإجمالي لأغراض تجارية بنسبة 10 في المائة وزيادة إنتاج زراعة الكفاف بنسبة 34 في المائة باعتبار عام 2004 سنة الأساس؛ وتضمن الهدف 2 غاية وطنية

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
	تهدف إلى بلوغ معدل التحاق إجمالي نسبته 85 في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، ومعدل بقاء في المدارس في هذه المرحلة بنسبة 70 في المائة بحلول ذلك العام، وزيادة إلمام الشباب (15-24) بالقراءة والكتابة ليصل إلى 70 في المائة بحلول عام 2015؛ وتناول الهدف 3 إزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم الثانوي الدنيا بحلول عام 2015، وفي مرحلة التعليم الثانوي العليا وما فوق بحلول عام 2030؛ وشملت غايات الهدف 4 خفض معدل وفيات الرضع إلى 44 في الألف، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 72 في الألف بحلول عام 2015؛ وضم الهدف 5 غاية حددت في الخطة الوطنية للصحة وترمي إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى 274 لكل 000 100 ولادة حية.
باكستان	عدلت الأهداف الإنمائية للألفية وتغيّر بعض الغايات والمؤشرات مثلاً: شملت مؤشرات الهدف 1 نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني الغذائي القائم على السعرات الحرارية بالإضافة إلى خط الفقر الوطني غير الغذائي؛ وتضمنت مؤشرات الهدف 3 مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والجمعيات الإقليمية والمجالس المحلية؛ ومن مؤشرات الهدف 4 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين أصيبوا بالإسهال في الأيام الثلاثين الأخيرة وتلقوا العلاج بالإماهة الفموية، وتغطية برنامج "العاملات الصحيات" للسكان الذي يتوجه إليهم؛ وضمت مؤشرات الهدف 5 معدل الخصوبة الإجمالي، ونسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة وسبق وأنجبن خلال الأعوام الثلاثة الماضية؛ وارتبطت مؤشرات الهدف 6 بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الفئات الأكثر عرضة للإصابة (بين العاملين في مجال الجنس مثلاً)، نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منها وعلاجها، ومعدل الإصابة بالسل لكل 000 100 نسمة من السكان، ونسبة حالات السل التي كُشفت وعولجت في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة؛ وضم الهدف 7 مؤشرات عن الغطاء الحرجي بما في ذلك الغابات والمزارع الخاصة أو التي تملكها الدولة، ومساحة الأراضي المحمية للحفاظ على الحياة البرية، والناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة مستخدمة من الطاقة (كبديل لكفاءة الطاقة)، وعدد المركبات التي تستخدم الغاز الطبيعي المضغوط، ونسبة الكبريت في الديزل العالية السرعة (كبديل لنوعية الهواء المحيط)، ونسبة السكان في المناطق الحضرية والريفية الذين يمكنهم الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، ونسبة الأحياء الفقيرة (atchiabadisk) التي سويت أوضاعها.

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
البحرين	خلال السنوات القليلة الماضية، تمكنت البحرين من تكوين منظورها الخاص في مجال الأهداف الإنمائية للألفية لتتلاءم أكثر مع ظروفها الوطنية. فحددت غاية جديدة متعلقة بتخفيض الأمية بين الكبار إلى النصف، ووضعت مؤشرات مصنفة وغير مباشرة مثل: متوسط الأجور الشهرية للبحرينيين، وعدد البحرينيين الذين يتقاضون رواتب متدنية، والفجوة في الأجور بين البحرينيين والعمال الأجانب، وعدد المستفيدين من نظام التأمين ضد البطالة، وحصة المرأة من المناصب الإدارية العليا، ومتوسط أجور النساء في البحرين مقارنة مع أجور الرجال.
بنغلاديش	أدرجت غايات الأهداف الإنمائية للألفية في أول برنامج لاستراتيجية الحد من الفقر (2005) وفي إطار الميزانية المتوسطة الأجل ومددت موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى عام 2021.
بوتان	عدل البلد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها على الصعيد الوطني وأدخل بعض التغييرات على المؤشرات والأهداف للتصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها البلد مثلاً: عدل مؤشرات الهدف 1 لتضم النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ومؤشر الفقر البشري، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الطول؛ وأضاف إلى الهدف 2 مؤشر نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف السابع؛ وعدل الهدف 4 ليشمل الأطفال الذين يغطيهم برنامج التحصين؛ وعدل أحد مؤشرات الهدف 6 فأصبح حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي كشف عنها.
تايلند	قطعت تايلند التزامات جديدة بوضع مجموعة من الغايات الأكثر طموحاً في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015 وهي تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية العالمية في مجالات عدة إذ يقضي الهدف 1 الجديد بتخفيض معدلات الفقر إلى أقل من 4 في المائة؛ ويتمثل الهدف 2 بتعميم التعليم الثانوي؛ ويسعى الهدف 6 إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين البالغين المنتجين إلى نسبة 1 في المائة.
تركمانستان	اعتمد البلد الأهداف الإنمائية للألفية ولكنه حدد غايات خاصة به تتلاءم مع السياق الوطني وبلغ عدد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني 13 هدفاً.
جمهورية تنزانيا المتحدة	في عام 2005، اعتمدت جمهورية تنزانيا المتحدة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، (المعروفة باللغة السواحلية بالاسم المختصر MKUKUTA) لتوفر إطاراً إنمائياً للفترة ما بين عامي 2005 و2010. وهذه الاستراتيجية هي جزء من الجهود التي تبذلها الدولة لتكوين الرؤية الوطنية لعام 2025. وتتمحور الاستراتيجية حول مجموعات النتائج العامة الثلاث: تحقيق

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
	النمو والحد من فقر الدخل؛ وتحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وضمان الحكم الرشيد والمساءلة. وتستند الاستراتيجية إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتتسق أهدافها مع هذه الأخيرة. ويتوقف تنفيذها على ميزانية الحكومة فقد ربطت الحكومة هذه الاستراتيجية بالميزانية الوطنية لتضمن توفير التمويل الكافي لتحقيق النتائج ذات الأولوية في الاستراتيجية، وذلك من خلال نظام مخصصات الميزانية للاستراتيجيات. ويتطلب نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية تعزيز عملية استعراض النفقات العامة/ إطار الإنفاق المتوسط الأجل لكفالة تخصيص الموارد لتحقيق الأولويات المحددة أي الحد من الفقر، وإصلاح القطاعين النقدي والمالي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإتاحة بيئة مؤاتية للاستثمار، وإطلاق البرامج الرامية إلى ضمان إمكانية حصول المجتمعات المحلية المحرومة على الموارد المالية.
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية ضمن خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الخمسية السادسة.
جورجيا	عدلت الأهداف الإنمائية للألفية وتغيّر بعض الغايات والمؤشرات مثلاً: على صعيد الهدف 1 أضيفت غايتان تتعلق الأولى بخفض نسبة الأشخاص الذين يعتمدون نظماً غذائية غير متوازنة وترتبط الثانية بضمان إعادة تأهيل النازحين والمتأثرين بالصراعات والكوارث الطبيعية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وإعادة دمجهم في المجتمع المدني؛ وقضى الهدف 2 بكفالة اتساق نظم التعليم في جورجيا مع تلك المعتمدة في البلدان المتقدمة النمو من خلال تحسين نوعية هذه النظم والبنية المؤسسية لها؛ وشمل الهدف 3 المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة غايتين هما المساواة بين الجنسين في فرص العمل، والمساواة في المشاركة في الأنشطة السياسية وجميع مستويات الإدارة؛ وتضمن الهدف 7 مواءمة قطاع الإسكان مع المعايير الدولية، بما فيها إضافة مكون حيازة السكن المحلي (الاجتماعي)؛ وعلى صعيد الهدف 8 أضيفت غايات تتناول بشكل شامل مشاكل الديون في جورجيا لضمان تحسين الوصول إلى نظم الاتصالات في جميع أنحاء البلد وتقليص الفوارق الرقمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.
الصين	أعدت الصين الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011-2015) التي تجاوزت أهدافها بكثير الأهداف الإنمائية للألفية. وركزت الخطة على الفوارق التي ظهرت في الصين مع نموها، لا سيما الفوارق في الدخل وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الطبية وخدمات التعليم العالية الجودة.

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
العراق	أدرج العراق الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجية الوطنية لتخفيف حدة الفقر. ووضع غاية جديدة تقضي بتقليص معدلات الفقر بمقدار الثلث. وركزت الاستراتيجية الوطنية للحد من آثار البطالة على فئات معينة من السكان كالشباب والسكان المتأثرين بالهجرة الداخلية وأصحاب الأعمال التجارية المتضررين من النزاعات. وتضمن تقرير العراق الأخير لعام 2010 المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الأخير 15 مؤشراً إضافياً وغير مباشر. وأصدر العراق مؤخراً تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية لكل محافظة.
فلسطين	أطلقت فلسطين عملية تكييف متقدمة للأهداف الإنمائية للألفية تهدف إلى وضع خطة عمل وطنية تتماشى مع خطة التنمية الوطنية للفترة الممتدة بين عامي 2011 و2013.
فيجي	تضمن التقرير الوطني لعام 2004، بعض التعديلات على الأهداف الإنمائية للألفية، والتغييرات في الغايات والمؤشرات لتحديثها ومعالجة التحديات الرئيسية التي يواجها البلد وعدداً من السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، مثلاً: تغير الهدف 1 ليصبح تخفيض الفقر بنسبة 5 في المائة سنوياً؛ واعتمد برنامج يهدف إلى تعزيز أمن الدخل والأمن الغذائي وقد دخل حيز التنفيذ بحلول عام 2003؛ وعلى صعيد الهدف 3 وضع مؤشر يبين زيادة إمكانية حصول المرأة على المساعدات من القروض البالغة الصغر بنسبة 50 في المائة بحلول 2004 وارتفاع إمكانية حصولها على القروض الرسمية من خلال تحسين برامج الإجراءات الإيجابية بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2004؛ وعلى صعيدي الهدف 4 والهدف 5 أدرجت أنشطة تهدف إلى تعزيز الصحة ضمن برامج صحة المجتمعات الريفية والمحلية؛ وتناول الهدف 6 الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته بشكل مستمر؛ وعلى صعيد الهدف 8 أعيد تحديد الغايات فأزيلت الغايتين 8-ألف و8-باء، وعدلت الغاية 8-جيم لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأضيفت الغاية المتمثلة بالتعاون مع البلدان النامية لوضع استراتيجيات تهدف إلى توفير فرص العمل اللائق والمنتج للشباب.
قطر	شدد تقرير قطر المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية على الحاجة إلى إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في عمليات التخطيط والاستراتيجيات الوطنية. وضم الهدف 8 مؤشرات إضافية غير مباشرة ساهمت في إغنائه وشملت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتوزيع الجغرافي للمساعدة التي تقدمها قطر، وقائمة بالجهات المانحة الوطنية غير الحكومية التي تقدم المعونات والمساعدة الإنمائية، والتوزيع القطاعي لإجمالي المساعدات المقدمة من قطر.

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
قيرغيزستان	شملت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية (2009-2011) 19 مؤشراً رئيسياً. وفي عام 2009 أنشئت لجنة تنسيق لتشرف على تنفيذ جميع الهيئات الحكومية لخطة الأهداف الإنمائية للألفية.
كازاخستان	عدلت الأهداف الإنمائية للألفية وتغيّر بعض الغايات والمؤشرات، مثلاً: أصبح الهدف 1 يقضي بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للكفاف في الفترة ما بين 1990 و2015؛ وتضمن الهدف 2 هدفاً وطنياً يقضي بتعميم التعليم الثانوي؛ وشمل الهدف 3 غايات متعلقة باتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية وتطبيقها، ووضع التشريعات وتدابير الإنفاذ اللازمة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، وتعميم المساواة بين الجنسين بطريقة مستدامة عند إعداد الخطط والميزانيات الوطنية لتقليص الفجوة بين الجنسين.
كمبوديا	أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية.
الكويت	تضمن التقرير الوطني المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 قسمين إضافيين هما تأثير الأزمة المالية العالمية على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الكويت والتأثير المحتمل لتغيّر المناخ على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعرض مؤشرات إضافية مصنفة وغير مباشرة منها متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية الأكثر فقراً، والنسبة المئوية لأرباب الأسر المعيشية الذين يعملون لحسابهم الخاص، وعدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المصنفة حسب نوع الجنس بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، ونسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي.
مصر	وضعت مصر في تقريرها الوطني المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 مؤشرات جديدة عن الأمراض المعدية كالإصابة بداء البلهارسيا، وبالتهاب الكبد بنوعيه بي وسي الذين يشكلان أكبر التهديدات الصحية في مصر واستخدم التقرير الوطني بيانات من المسوح الوطنية ووفر بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن والمنطقة (المحافظات/المديريات) تتعلق بالفقر، وسوء التغذية ومعدلات وفيات الأطفال، واستخدام وسائل منع الحمل. وتضمن التقرير أيضاً أكثر من 45 مؤشراً غير مباشر ومصنف إضافي.
المغرب	بدأ تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.
المملكة العربية السعودية	تهدف خطتا التنمية الثامنة والتاسعة في المملكة العربية السعودية إلى توحيد الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى بناء عالم يسوده السلام والأمن والتنمية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي التقرير الأخير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، شملت المؤشرات أكثر من 25 مؤشراً إضافياً غير مباشر.

البلد	استراتيجية تكييف الأهداف الإنمائية للألفية
منغوليا	في عام 2005 صدر قرار برلماني حدد غايات الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بمنغوليا.
نيبال	أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الاستراتيجي لبرنامج استراتيجية الحد من الفقر (07/2006-03/2002).
الهند	تضمنت الخطة الوطنية الحادية عشرة (2012-2008) 27 غاية قابلة للرصد 13 غاية منها مصنفة على مستوى البلد.
اليمن	وفر التقرير الوطني لعام 2010 وثيقة مرجعية رئيسية في إعداد خطة التنمية الوطنية الرابعة (2015-2011) التي يتزامن تنفيذها مع السنوات الخمس الأخيرة المتبقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتبقية قبل الموعد المحدد بحلول عام 2015 (2015-2010). ويشدد التقرير على مشكلة كفاءة التعليم (كإعادة الصفوف التي تطرح مشكلة رئيسية في اليمن) وانتشار الأمية بين النساء.

المصدر: لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتوفر التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية عبر الرابط http://www.undg.org/ الذي اطّلع عليه في 22 آب/أغسطس 2012 و(2009) UNDP.

لمنطقة الإسكوا، تتوفر تقارير البلدان المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية عبر المكتبة الافتراضية للإسكوا المتاحة من خلال الرابط http://www.escwa.un.org/divisions/scu/coun_report.html.

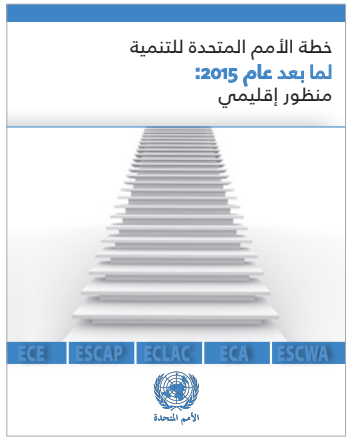

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015: منظور إقليمي، تقرير يحمل، من خلال اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، وجهة نظر جميع مناطق العالم من مختلف القضايا الإنمائية ويركز على أولويات كل منطقة لتكون جزءاً من خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وإزاء التحديات والصعوبات التي تتطلب حلولاً عالمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، في الأفق اليوم ما يدعو إلى مزيد من التعاون بين البلدان وبين المناطق في المستقبل، وما يبشّر به أيضاً. فبمناقشة التجارب الإنمائية والتحاور بشأنها بين بلدان المنطقة الواحدة وبين المناطق، يمكن تكوين حصيلة قيّمة تكون رسالة من كل منطقة، تنضمّ إلى الركائز التي تتأسس عليها استراتيجية التنمية لما بعد عام 2015.

وللجان الأمم المتحدة الإقليمية دور أساسي. فهي حلقة الوصل بين السياسات والخطط العالمية وانعاكاساتها وتجليّاتها على الصعيد الوطني. تعمل عن كثب مع المعنيين بصنع السياسات على الصعيد الوطني، وهم الأدرى بالوقائع والتطلعات في بلدانهم، وبالسياسات والخطط التي تمليها الظروف والخصوصيات، وبمصادر التمويل المتوفرة والتي يجب توفيرها لتحقيق الأهداف الإنمائية. ويخلص هذا التقرير إلى رسالة تدعو إلى الأخذ بالمنظور الإقليمي في إعداد خطة العمل لما بعد عام 2015 وتنفيذها، وإلى تفعيل دور اللجان الإقليمية في تمهيد طريق الأهداف العالمية إلى الواقع الوطني.

© United Nations
Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/OES/2013/2
United Nations Publication
13-0226 - October 2013